هَلِ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ هُوَ "الْمَفْعولُ عَلى الْحَقيقَة؟
مُحاوَلَةُ اسْتِكْناهِ الْمَفْعولِ اللُّغَوِيِّ الْحَقيقِيِّ الْوَحيدِ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٤/٦/٢٤م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٤/٨/٢١م

د. عُمر يوسُف عُكاشَة*

مُلَخَّص

يسْعى الْبَحْثُ، بِشَكْلٍ أساسيٍّ، إلى اخْتِبارِ مَقولَةٍ أوْرَدها نَفَرٌ مِنَ النُّحاةِ مفادُها أنَّ الْمَفْعول الْمُطْلَقَ هُوَ "الْمَفْعولُ على الْحَقيقَةِ" أو "الْمَفْعولُ الصَّحيحُ" في الْعَرَبِيَّة. ويَجْهَدُ الْبَحْثُ في نَفْيِ هذِهِ الْمَقولَةِ عَنْهُ مِنْ وِجْهَةِ نَظَرٍ لُغَوِيَّة، لِيُؤَسِّسَ مِنْ بَعْدِها لِنَفْيِ تَعَدُّدِ (الْمَفْعولاتِ) في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، ومُحاوَلَةِ إثْباتِ أنَّ (الْمَفْعول بِه) هُوَ الْمَفْعولُ الْحَقيقِيُّ الْوَحيدُ فيها.

(**الْكَلِماتُ الدَّالَّة:** الْمَفْعول، الْمَفْعوليَّة، الْمَفْعولات، الْمَفْعولُ الْمُطْلَق، الْمَفْعول بِه، الْمَفْعولُ عَلى الْحَقيقَة، الْمَفْعولُ الْحَقيقِيّ، تَعَدُّدُ الْمَفْعولات، الْمَفْعولُ الْوَحيدُ في الْعَرَبِيَّة).

Abstract

This research is an attempt to verify one of the sayings reported by some Arab grammarians indicating that the "absolute objective المفعول المطلق" is the objective on truth or the only true objectives in Arabic. The study sought to negate this saying from a linguistic perspective and then works on to negate the multiplicity of "Objectives المفعولات" in Arabic ad to prove that the "object المفعول" is the only true objective in Arabic.

Key words: (Objective, Objectivity, Objectives, Absolute Objective, Object, Object on truth, True objective, Objectives multiplicity, The only objective in Arabic).

الْمَفْعوليَّةُ والْمَفْعول، أوْ مَعْنى "الْوُقوعِ" في تَعْريف (الْمَفْعولُ بِه)[1]

ذَكَرَ (الْجَوّاريّ) أنَّ النُّحاةَ الْقُدَماء ذَهَبوا في النَّصْبِ عُموماً "إلى أنَّهُ عِلْمُ الْمَفْعوليَّة، مِثْلَما ذَهَبوا في الرَّفْعِ إلى أنَّهُ عِلْمُ الْفاعِليَّة" (الْجَواري، ١٩٨٤: ٨٤). ولكِنَّهُ رأى أنَّهُ إذا كانَ مَعْنى الْفاعِليَّةِ قَدْ يَصْدُقُ بِشَيْءٍ مِنَ التَّجَوُّزِ والتَّسامُحِ في حالَةِ كَثيرٍ مِنَ الأسْماءِ الْمَرْفوعة، فَإنَّ "مَعْنى الْمَفْعوليَّةِ في الْواقِعِ يَخْتَلِفُ عَنْهُ في صِدْقِهِ على الْمَنْصوباتِ اخْتِلافاً كَبيـــراً" (الْجَواري، ١٩٨٤: ٨٤). وقَدِ اسْتَنَدَ (الْجَوّاريّ) في ذلِكَ إلى مَعْنى الْمَفْعوليَّةِ ومَفْهومِها الْحَقيقِيّ -كَما قالَ-، مُبَيِّناً أنَّ "مَعْنى الْمَفْعوليَّةِ هُوَ التَّأثُّرُ بِالْفِعْل، والْمَفْعـــول هو الَّذي يَنْتَـــجُ

* أُسْتاذ مُشارِك /مَرْكَزُ اللُّغات وقِسْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة /جامعة اليرموك

عنْ قيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْلِ، مِثْلُ قَوْلِنا: كَتَبَ زَيْدٌ رِسالَةً، وقَرأَ خالِدٌ كِتاباً. فَالرِّسالَةُ هِيَ الَّتي نَتَجَتْ عنْ قِيامِ زَيْدٍ بِالْكِتابَةِ، والْكِتاب نَتَجَ عنْ فِعْلِ زَيْدٍ الْقِراءة. فَالرِّسالَةُ هِيَ الْمَكْتوبَةُ، والْكِتابُ هُوَ الْمَقْروء، وهذا هُو معْنى الْمَفْعولِيَّةِ حقيقَةً" (الْجوّاري، ١٩٨٤: ٨٤).

وأرى أنّ في رأْيِ (الْجوّاريّ) السّابِق، وتَعْريفِهِ لِلْمَفْعول، بعْض الْحقّ لَيْس غَيْر، إذْ لَيْس صحيحاً أنْ يُقال بِإطْلاق: إنّ "الْمَفْعول هُو الَّذي ينْتَجُ عنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْلِ"! ذلك أنّه لَيْس كُلُّ مفْعول "ينْتَجُ" منْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْلِ، فَقَدْ يتّفِقُ أنْ يقوم الْفاعِلُ بِفِعْلٍ ولا "ينْتَجُ" الْمَفْعولُ بِالضّرورةِ منْ قِيامِهِ بِهذا الْفِعْلِ. فإذا صحّ النّظَرُ إلى (زَيْدٌ) في الْمِثالِ الَّذي أوْرَدهُ (الْجواريّ) أوّلاً: (كَتَبَ زَيْدٌ رِسالَةً)، بِوصْفِهِ (مُنْتِجاً) أوْ (موجِداً) الرِّسالَةَ، لأنّ زَيْداً بِفِعْلِ الْكِتابَةِ قَدْ أنْشأَ الرِّسالَةَ أوْ أنْتَجها، فَيغْدو (زَيْدٌ) فاعِلاً وتَغْدو (الرِّسالَةُ) مفْعولاً بِه، فَإنّ الشَّيْء نَفْسهُ لا ينْطَبِقُ إطْلاقاً على (خالِد) في مِثالِ (الْجواريّ) الثّاني: (قَرأَ خالِدٌ كِتاباً)، فَلا يُقال إنّ (خالِدٌ) في الْجُمْلَةِ أوْجد الْكِتاب أوْ أنْتَجهُ بِحالٍ منِ الأحْوال! فَمع أنّ (كِتاباً) في (قَرأَ خالِدٌ كِتاباً) مفْعولٌ بِه، فَإنّ (كِتاباً) لَمْ ينْتَجْ إطْلاقاً منْ قِيامِ خالِدٍ الْفاعِلِ بِفِعْلِ الْقِراءة! أقول: كَيْفَ قَوِي (الْجوّاريّ) على الْقَوْلِ إنّ الْكِتاب قَدْ نَتَج منْ قِراءةِ زَيْد، مع أنّ الْكِتاب مَوْجودٌ مُنْتَجٌ قَبْل الْقِراءةِ وبعْدها، بلِ الْكِتابُ مَوْجودٌ مُنْتَجٌ دون أنْ يُقْدِم خالِدٌ على فِعْلِ الْقِراءةِ أصْلاً!

فَإذا كان صحيحاً الْقَوْل: إنّ "الرِّسالَة هِيَ الَّتي نَتَجَتْ عنْ قِيامِ زَيْدٍ بِالْكِتابة"، فَإنّ منْ غَيْرِ الصّحيحِ الْقَوْل: إنّ "الْكِتاب نَتَج عنْ فِعْلِ زَيْدٍ الْقِراءة". ورأْيُ (الْجوّاريّ) في (الْمفْعولِ بِهِ) مَحْوضٌ بِجُمَلٍ منِ اللُّغَةِ كَثيرة، مِنْها قَوْلُ أحدِنا: (أردتُ السّفَر)، فَلا يُمْكِنُ الْقَوْل: إنّ السّفَر قَدْ نَتَج عنْ قِيامي بِالإرادة، أو الْقَوْل: إنّ السّفَر قَدْ نَتَج بِمُجَرّدِ إرادتي إيّاه، بَلْ إنّ السّفَر لَمْ ينْتَجْ ولَمْ يحْدُثْ ولَمْ يحْصُلْ ولَمْ يقَعْ! وكذا الأمْرُ في الْجُمْلَة: (نَوَيْتُ الدّراسةَ في الْخارِج)، إذْ لا تَحْصُلُ الدّراسةُ أوْ لا تَتَحصّلُ بِمُجَرّدِ انْتِوائِها. والشّيْءُ عيْنُهُ يُقالُ بِاطْمِئْنان في: (أكَل بكْرٌ الْخُبْزَ كُلَّه)، فَهَلْ منِ الْحقّ، بِأيّ قَدْر، أنْ نَقول: إنّ الْمَفْعول بِهِ، الَّذي هُو الْخُبْز، قَدْ نَتَج عنْ أكْلِ بكْرٍ الْخبْز؟! بِالطّبْعِ لا.

وقَدْ كان الأجْدر بِـ(الْجواريّ) في تَعْريفِهِ (الْمفْعول)، بدلاً منِ الْقَوْل: "والْمفْعول هُو الَّذي ينْتَجُ عنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْل"، أنْ يقول: "والْمفْعول هُو الَّذي يتَأثّرُ بِقِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْل" أوْ "هُو الَّذي يتَأثّرُ منْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْل"، فَهذا-مع اعْتِراضي علَيْهِ كَذلك- أكْثَرُ تَساوُقاً مع رأْيِهِ هُو في (الْمفْعولِيّة) حيْثُ قال: "معْنى الْمفْعولِيّةِ هُو التّأثُّرُ بِالْفِعْل". فَبِالأخْذِ بِهذا الْمُقْتَرحِ يغْدو مفْهوما الْمَفْعولِيّةِ والْمفْعولِ مُتَطابِقَيْنِ-على الأقَلّ- عِنْده، وتَغْدو الْعِبارةُ كُلُّها بعْد تَعْديلِها مُتَناسِقَةً على النّحْو: "معْنى الْمفْعولِيّةِ هُو التّأثُّرُ بِالْفِعْل، والْمفْعول هُو الَّذي يتَأثّرُ منْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْل"[٢]. وعلى أيّ حال، أرى أنّه قَدْ يطْمأنُّ أكْثَر إلى أنْ يُقال في تَعْريفِهِ: "الْمفْعولُ بِهِ هُو الَّذي ينْتَجْ أوْ يتَأثّرُ منْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْل".

وإنْ نَحْنُ انْتَقَلْنا إلى تَعْريفِ النُّحاةِ الْمشْهورِ لِلْمفْعولِ بِه، وجَدْناهُ-في الْحقيقَةِ- محْصوراً هُو الآخرُ في أحدِ نَوْعَيِ الْمفْعولِ بِهِ حسْب، وهُو الْمفْعولُ بِهِ غَيْرُ الْمُنْتَجِ منْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْل، أوْ هُو النّوْعُ الْموْجودُ قَبْل قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْل. قال (الزّمخشريّ) (ت٥٣٨هـ/١١٤٣م) مُعَرِّفاً الْمفْعول بِه: "هُو الَّذي يقَعُ علَيْهِ فِعْلُ الْفاعِلِ في مِثْلِ قَوْلِك: ضرب زَيْدٌ عمْراً، وبلَغْتُ الْبلَد" (ابن يعيش، د.ت: ١/١٢٤). وأنْ يكون (الْمفْعولُ بِهِ) "هُو

الَّذي يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفاعِلِ"، يَعْني بِالضَّرورَةِ أَنْ يَكونَ (الْمَفْعولُ بِهِ) مَوْجوداً قَبْلَ وُقوعِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ، أَوْ قَبْلَ قِيامِ الْفاعِلِ بِإيقاعِ الْفِعْلِ عَلَيْه، فَـ(عَمْرو) في (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً) مَوْجودٌ قَبْلَ ضَرْبِ زَيْدٍ إِيّاه، و(الْبَلَد) في (بَلَغْتُ الْبَلَدَ) مَوْجودٌ-كَذلِك- قَبْلَ بُلوغي إِيّاه.

ويُخَيَّلُ إِلَيَّ أَنَّ (الأَسْتَراباذيّ) (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م) أَدْرَكَ هذا الْمُشْكِلَ في تَعْريفِ النُّحاة، ولَعَلَّ هذا دَفَعَهُ إِلى أَنْ يَتَوَقَّفَ عِنْدَ "الْوُقوعِ" في التَّعْريفِ فَيَتَأَوَّلَهُ مُبَيِّناً أَنَّ الْمَعْنى الْمُرادَ مِنَ "الْوُقوعِ" في تَعْريفِ النُّحاةِ الْمَفْعولَ بِهِ هُوَ: "ما وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفاعِلِ أَوْ ما جَرى مَجْرى الْواقِع". وبِصَنيعِهِ هذا-حَسْبَ- يَغْدو التَّعْريفُ مُنْسَحِباً عَلى نَوْعَيِ الْمَفْعولِ بِهِ: الْمُنْتَجِ مِنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْلِ كَما في: (كَتَبَ زَيْدٌ رِسالَةً)، وغَيْرِ الْمُنْتَجِ كَما في: (قَرَأَ خالِدٌ كِتاباً). وقَدْ كانَ هذا مِنَ (الأَسْتَراباذيّ) مَعَ أَنَّ غَرَضَهُ مِنْ تَأْويلِهِ هُنا كانَ إِدْخالَ الْمَنْصوبِ في مِثْلِ: (ما ضَرَبْتُ زَيْداً) ونَحْوِها في زُمْرَةِ (الْمَفْعولِ بِهِ). قالَ (الأَسْتَراباذيّ): "قَوْلُهُ[3]: "ما وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفاعِلِ" لَفْظُ جارِ اللهِ[4]، يُريدُ ما وَقَعَ عَلَيْهِ أَوْ جَرى مَجْرى الْواقِعِ، لِيَدْخُلَ فيهِ الْمَنْصوبُ في: (ما ضَرَبْتُ زَيْداً) و(أَوْجَدْتُ ضَرْباً) و(أَحْدَثْتُ قَتْلاً)، فَكَأَنَّك أَوْقَعْتَ عَدَمَ الضَّرْبِ عَلى زَيْدٍ، وكَأَنَّ الضَّرْبَ كانَ شَيْئاً أَوْقَعْتَ عَلَيْهِ الإِيجاد" (الأَسْتَراباذيّ، ١٩٨٥: ١/١٢٧).

وأَمّا (ابْنُ هِشامٍ الأَنْصاريّ) (ت٧٦١هـ/١٣٦٠م) فَقَدْ فَهِمَ (الْوُقوع) عَلى أَنَّهُ (تَعَلُّقٌ مَعْنَويٌّ) بَيْنَ الْفِعْلِ و(الْمَفْعولِ بِهِ)، ولَمْ يَفْهَمْهُ عَلَى الْمُباشَرَةِ والاتِّصالِ الْمادّيّ. قالَ: "والْمُرادُ بِالْوُقوعِ التَّعَلُّقُ الْمَعْنَويُّ، لا الْمُباشَرَةُ، أَعْني تَعَلُّقَهُ بِما لا يُعْقَلُ إِلّا بِهِ" (ابن هشام، د.ت: ٢١٣). وقَدْ عَلَّقَ (محمّد فتيح) عَلى تَفْسيرِ (ابْنِ هِشامٍ) هذا لِلْوُقوعِ بِالْقَوْلِ: "فَسَّرَهُ بِالارْتِباطِ الدَّلالِيِّ بَيْنَ الْفِعْلِ ومَفْعولِهِ لا الاتِّصالِ أَوِ الْمُباشَرَةِ الْمادّيَّة. فَالْمَفْعولُ بِهِ مُرْتَبِطٌ بِما لا يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ دونَه-أَيِ الْفِعْل-" (فتيح، ١٩٨٩: ٢٣٠). وطَبْقاً لِفَهْمِ (ابْنِ هِشامٍ) لِلْوُقوعِ في تَعْريفِ النُّحاةِ (الْمَفْعولَ بِهِ)، فَإِنَّ (الْمَفْعولَ بِهِ) يَكونُ أَبْعَدَ ما يَكونُ عَنْ فِكْرَةِ الاتِّصالِ الْمادّيِّ والْمُباشَرَةِ الْمَحْسوسَة[5].

لَكِنَّ فَهْمَ (ابْنِ هِشامٍ) هذا-رَغْمَ لُطْفِهِ- قَدْ يَصْطَدِمُ بِما قالَهُ نُحاةٌ آخَرونَ حينَ أَصَرّوا عَلى فِكْرَةِ كَوْنِ (الْمَفْعولِ بِهِ) مَحَلّاً لِلْفِعْلِ، وما الْمَحَلُّ-في الأُولى والآخِرَةِ- إِلّا مَوْضِعٌ مَحْسوسٌ يَنْتَظِرُ الْحُلولَ والْمُباشَرَةَ والاتِّصال. ولَمْ يَكْتَفوا بِذلِك، فَقَدْ عَزَّزوا فِكْرَةَ (الْمَحَلِّيَّة) في (الْمَفْعولِ بِهِ) بِعَقْدِهِمْ مُقارَنَةً واضِحَةً صَريحَةً بَيْنَ (الْمَفْعولِ بِهِ) و(الْمَفْعولِ فيه)، إِذْ رَأَوْهُما مُشْتَرِكَيْنِ في هذِهِ (الْمَحَلِّيَّة)، وغَيْرُ مَشْكوكٍ في أَنَّ (الْمَفْعولَ فيهِ) عَلَمٌ عَلى التَّمَوْضُعِ والْمُباشَرَةِ والْحُلولِ الْمادّيّ. قالَ (ابْنُ عُصْفور) (ت٦٦٩هـ/١٢٧٠م): "وأَمّا (الْمَفْعولُ بِهِ) فَهُوَ كُلُّ فَضْلَةٍ انْتَصَبَتْ بَعْدَ تَمامِ الْكَلامِ، يَكونُ مَحَلّاً لِلْفِعْلِ خاصَّةً، نَحْوَ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً... وقَوْلُنا: (يَكونُ مَحَلّاً)، يَخُصُّ (الْمَفْعولَ بِهِ) و(الْمَفْعولَ فيهِ) دونَ غَيْرِهِما مِنَ الْفَضْلات لأَنَّهُما مَحَلّانِ وما سِواهُما لَيْسَ بِمَحَلّ" (ابن عصفور، ١٩٧١: ١/١٦١).

الضّابِطُ في الْمَفْعولِيَّةِ أَوِ الْخَلْطُ بَيْنَ (الْمَفْعولِ بِهِ) و(الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ) لا مُوجِبَ لَه

أَقول: قَدْ يُفْضي الْفَهْمُ الَّذي قَدَّمَهُ (ابْنُ هِشامٍ) لِلْوُقوعِ، أَيْ بِاعْتِبارِهِ تَعَلُّقاً مَعْنَوِيّاً بَيْنَ الْفِعْلِ و(الْمَفْعولِ بِهِ)، إِلى انْضِواءِ نَوْعَيِ الْمَفْعولِ بِهِ: الْمُنْتَجِ (كَتَبَ زَيْدٌ رِسالَةً)، وغَيْرِ الْمُنْتَجِ (قَرَأَ خالِدٌ كِتاباً)، تَحْتَ مِظَلَّةِ (الْمَفْعولِ بِهِ). بَلِ اسْتَبَدَّ الظَّنُّ بِالْمَرْءِ حيناً أَنَّ (ابْنَ هِشامٍ) لَمْ يُقَدِّمِ الْفَهْمَ الَّذي فَهِمَهُ لِلْوُقوعِ، إِلّا قَصْدَ أَنْ يَشْمَلَ

النَّوْعَيْنِ ويضَمّهُما في بابِ (المَفْعولِ بِه). لكِنْ يبْدو أنّ هُناكَ ما يُخالِفُ هذا الظّنّ، فَقَدْ ذَكَرَ في البابِ السّادِسِ مِنْ (مُغْني اللّبيب عنْ كُتُبِ الأعاريب)، أُموراً عِشْرين قال: إنّها اشْتُهِرتْ بيْنَ الْمُعْرِبين والصّوابُ خِلافُها (ابن هشام، ١٩٨٥: ٨٥٤)، وما يهمُّنا مِنْها في هذا الْمَقامِ الأمْرُ السّابِعَ عشَرَ حيْثُ رأى أنّ (السّمواتِ) في (خَلَقَ اللهُ السّمواتِ) (مفْعولٌ مُطْلَقٌ) لا (مفْعولٌ بِه)، على اعْتِبارِ أنّ "الْمفْعولَ الْمُطْلَقَ ما يقَعُ عليْهِ اسْمُ الْمفْعولِ بِلا قَيْدٍ، نَحْوُ قَوْلِك: (ضرَبْتُ ضرْباً)، والْمفْعولُ بِهِ ما لا يقَعُ عليْهِ ذلِك إلّا مُقَيّداً بِقَوْلِك: (بِهِ) كَـ(ضرَبْتُ زيْداً). وأنْتَ لَوْ قُلْتَ: (السّمواتِ) مفْعول كَما تَقولُ: (الضّرْب) مفْعول كانَ صحيحاً، ولَوْ قُلْتَ: (السّمواتِ) مفْعولٌ بِهِ كَما تَقولُ: زيْد مفْعول بِهِ، لَمْ يصِحّ" (ابن هشام، ١٩٨٥: ٨٦٧).

إذَنْ، فَهُو يرى تشاكُلاً بيْنَ (السّمواتِ) في (خَلَقَ اللهُ السّمواتِ)، و(ضرْباً) مِنْ (ضرَبْتُ ضرْباً). وأحْسَبُ أنّ السّبَبَ في اعْتِبارِهِ (السّمواتِ) مفْعولاً مُطْلَقاً لا مفْعولاً بِهِ، عائِدٌ إلى أنّهُ ينْطَلِقُ مِن التّعْريفِ الْمُتَقَدِّمِ الْمُشْتَهِرِ لِلْمفْعولِ بِهِ، ذاكَ الّذي يشْتَرِطُ-كَما أسْلَفْتُ- وُجود (الْمفْعولِ بِهِ) قَبْلَ إيقاعِ الْفاعِلِ فِعْلَهُ بِهِ: "هُو الّذي يقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفاعِلِ في مِثْلِ قَوْلِك: ضرَبَ زيْدٌ عمْراً، وبَلَغْتُ الْبَلَدَ" (ابن يعيش، د.ت: ١/١٢٤). وبِما أنّ السّمواتِ لَمْ تَكُنْ مَوْجودةً قَبْلَ الْخَلْقِ، فَفِعْلُ الْخَلْقِ لَمْ يقَعْ "عَلَيْها"، إذَنْ فَـ (السّمواتِ) خارِجةٌ-عِنْدَه- مِنْ بابِ (الْمفْعولِ بِه). وقَدْ ساقَ إيضاحاً في الْمسْأَلَةِ نَفْسِها أعْلَنَ فيهِ صراحَةً أنّ "الْمفْعولَ بِهِ ما كانَ مَوْجوداً قَبْلَ الْفِعْلِ الّذي عمِلَ فيهِ، ثُمّ أوْقَعَ الْفاعِلُ بِهِ فِعْلاً، والْمفْعولُ الْمُطْلَقُ ما كانَ الْفِعْلُ الْعامِلُ فيهِ هُو فِعْلَ إيجادِهِ" (ابن هشام، ١٩٨٥: ٨٦٧). فَطالَما أنّ السّمواتِ لَمْ تَكُنْ قَبْلَ فِعْلِ الْخَلْقِ مَوْجودةً، كَما أنّ الضّرْبَ لَمْ يكُنْ قَبْلَ فِعْلِ الضّرْبِ مَوْجوداً، فَلْيَقُلْ إنّ كِلَيْهِما: (السّمواتِ)، و(ضرْباً)، مفْعولٌ مُطْلَق. وأمارَةُ هذا الْفَهْمِ-حسب رُؤْيتِهِ- أنّ بِالْمُكْنَةِ أنْ نَصوغَ اسْمَ مفْعول مِنْ (فَعَلَ) لِكِلا الْمفْعولَيْنِ بِلا قَيْدٍ، فَالسّمواتُ "مفْعولَةٌ" في الْمِثالِ كَما أنّ الضّرْبَ "مفْعول" أيْضاً. أمّا (زيْداً) في (ضرَبْتُ زيْداً)، فَلَيْسَ يُمْكِنُ أنْ نَصِفَهُ بِالْقَوْلِ إنّهُ "مفْعول".

ولكِنّ الرّأْيَ غَيْرُ ما رأى، لأنّ الْفَرْقَ بيْنَ (السّمواتِ) و(ضرْباً) شاسِعٌ واسِع، وفارِقٌ ساطِع، ذلِك أنّهُ يصِحُّ-بِبساطَةٍ شَديدةٍ- أنْ يُجْتَلَبَ لِـ (السّمواتِ) اسْمُ مفْعول مِنْ فِعْلِ الْخَلْقِ (خَلَقَ) في: (خَلَقَ اللهُ السّمواتِ)، فَيُقالُ بِبساطَةٍ: إنّ "السّمواتِ مخْلوقَةٌ"، ولكِنّ هذا الْعِيارَ أوِ الرّائِزَ لا ينْطَبِقُ بِأيِّ مِقْدارٍ على (ضرْباً) مِنْ قَوْلِك: (ضرَبْتُ ضرْباً)، إذْ لا يجوزُ أنْ تقول: إنّ الضّرْبَ مضْروب. وما يُقَرِّبُ (زيْداً) مِن (السّمواتِ) أنّك تَسْتَطيعُ أنْ تَشْتَقَّ لِـ(زيْداً) اسْمَ مفْعول مِن فِعْلِ الضّرْبِ (ضرب) الْوارِدِ في: (ضرَبْتُ زيْداً)، فَالْقَوْل: إنّ (زيْداً) مضْروب. وأرى أنّ صياغَةَ اسْمِ مفْعولٍ مِن الْفِعْلَيْنِ الْمذْكورَيْنِ في التّراكيبِ الثّلاثَةِ الْمسوقَةِ: (خَلَقَ، ضرب)، أوْلى مِنَ الإتْيانِ بِاسْمِ مفْعولٍ مِن الْقالَبِ الْفِعْلِيِّ الرّمْزِيِّ الأُنموذَجِيِّ: (فَعَلَ). والْغَريبُ أنّ (ابْنَ هِشام) وعى هذا الأمْرَ عيْنَهُ في الْمَوْطِنِ نَفْسِهِ، حيْثُ قال مُعارِضاً رأْيَهُ هُو في الْمسْأَلَةِ: "وَقَدْ يُعارِضُ هذا[٦] بِأنْ يُصاغَ لِنَحْوِ (السّمواتِ) في الْمِثالِ اسْمُ مفْعولٍ تامّ، فيُقال: فَالسّمواتُ مخْلوقَةٌ، وذلِك مُخْتَصٌّ بِالْمفْعولِ بِهِ" (ابن هشام، ١٩٨٥: ٨٦٧). أقول: إذَنْ، فَإنّ الرّأْيَ الذّاهِبَ إلى عدِّ (السّمواتِ) في الْمِثالِ (مفْعولاً بِه)، رأْيٌ وجيه حسب ابْنِ هِشامٍ نَفْسِه، بلْ هُوَ الرّأْيُ الْوَجْهُ حسب ما أرى أنا.

ولكِنّ ابْنَ هِشامٍ-في ما يبْدو- لَمْ يكُنْ يسْتَقِرُّ على رأْيٍ في الْمَسْأَلَةِ الْمبْحوثَة، فَقَدْ رأيْناهُ يتَجاوَزُ الاعْتِراضَ السّابِقَ الّذي أوْرَدَهُ هُو-على وجاهَتِه-، لِنَراهُ تالِياً يورِدُ إيضاحاً ثانِياً يُفْصِحُ فيهِ عنْ قَناعَتِهِ ورُؤْيَتِهِ لِلْمفْعولِ بِهِ، حاصِراً إيّاهُ في أحَدِ نَوْعَيِ الْمفْعولِ بِه وهُوَ النّوْعُ الْمَوْجودُ قَبْلَ إيقاعِ الْفِعْلِ عليْه. قال: "إيضاحٌ

آخَر: الْمَفْعولُ بِهِ ما كانَ مَوْجوداً قَبْلَ الْفِعْلِ الَّذي عَمِلَ فيهِ، ثُمَّ أَوْقَعَ الْفاعِلُ بِهِ فِعْلاً، والْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ ما كانَ الْفِعْلُ الْعامِلُ فيهِ هُوَ فِعْلَ إيجادِهِ" (ابن هشام، ١٩٨٥: ٨٦٧). ثُمَّ رأى أنَّ أَكْثَرَ النَّحْوِيّينَ الَّذينَ أَعْربوا (السَّمواتِ) مَفْعولاً بِهِ، غَرَّهُمْ في هذِهِ الْمَسْأَلَةِ "أَنَّهُمْ يُمَثِّلونَ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ بِأَفْعالِ الْعِبادِ، وهُمْ إِنَّما يَجْري على أَيْديهِمْ إِنْشاءُ الأَفْعالِ لا الذَّوات، فَتَوَهَّموا أَنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ لا يَكونُ إِلَّا حَدَثاً، ولَوْ مَثَّلوا بِأَفْعالِ اللهِ -تَعالى- لَظَهَرَ لَهُمْ أَنَّهُ لا يَخْتَصُّ بِذلِكَ، لأَنَّ اللهَ -تَعالى- موجِدٌ لِلأَفْعالِ والذَّواتِ جَميعاً، لا موجِدَ لَهُما في الْحَقيقَةِ سِواهُ -سُبْحانَهُ وتَعالى-" (ابن هشام، ١٩٨٥: ٨٦٧).

والْحَقيقَةُ الْماثِلَةُ في اللُّغَةِ والْحَياةِ أَنَّ الْعِبادَ كَثيراً ما يُنْشِئونَ الذَّواتِ كَما في: (أَلَّفْتُ كِتاباً)، و(كَتَبْتُ رِسالَةً)، و(رَسَمْتُ لَوْحَةً)، و(أَلْقَيْتُ خُطْبَةً)، و(بَنَيْتُ بَيْتاً)، و(ابْتَكَرْتُ جِهازاً)، و(صَنَعْتُ آلَةً)، و(اخْتَرَعْتُ سَيّارَةً)، و(خَبَزْتُ كَعْكاً)، و(نَجَرْتُ خِزانَةً)، و(فَعَلْتُ خَيْراً)، و(عَمِلْتُ مَعْروفاً)... والْغَريبُ -تارَةً أُخْرى- أَنَّ (ابْنَ هِشامٍ) قَدْ وَعى أَيْضاً هذا الَّذي أَقول، وأَشارَ إِلَيْهِ عَيْنِهِ في النَّصِّ نَفْسِهِ حينَما قالَ: "ومِمَّنْ قالَ بِهذا الَّذي ذَكَرْتُهُ الْجُرْجانِيُّ وابْنُ الْحاجِبِ في أَماليه. وكَذا الْبَحْثُ في "أَنْشَأْتُ كِتاباً" و"عَمِلَ فُلانٌ خَيْراً" و(آمَنوا وعَمِلوا الصّالِحاتِ)" (ابن هشام، ١٩٨٥: ٨٦٧-٨٦٨)! وعلى أَيِّ حالٍ، أَرى أَنَّ إِسْنادَ وظيفَةِ (الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ) لِكَلِمَةِ (السَّمواتِ) في (خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ)، أَوِ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ: (ضَرَبَ ضَرْباً)، و(خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ)، مِمّا لا يَسْتَطيعُ الْمَرْءُ قَبولَهُ لِاعْتِباراتٍ شَتّى، هِيَ -إِضافَةً إِلى ما سَبَقَ-:

أَوَّلاً: أَنَّ كَلِمَةَ (ضَرْباً) في (ضَرَبَ زَيْدٌ أَخاهُ ضَرْباً)، مَصْدَرٌ مَنْصوبٌ وهُوَ مِنْ جِنْسِ فِعْلِهِ الْمَذْكور، غَيْرَ أَنَّ شَيْئاً مِنْ هذا غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ لِكَلِمَةِ (السَّمواتِ) في: (خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ).

ثانِياً: أَنَّنا إِذا سُئِلْنا عَنْ نَوْعِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ في: (ضَرَبَ زَيْدٌ أَخاهُ ضَرْباً)، أَجَبْنا بِلا إِبْطاءٍ: إِنَّهُ مَفْعولٌ مُطْلَقٌ تَأْكيدِيٌّ، ولَكِنْ: ما عَسانا نُجيبُ إِنْ نَحْنُ سُئِلْنا: ما نَوْعُ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ لِـ(السَّمواتِ) في: (خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ)؟!

ثالِثاً: أَنَّ الْمَصْدَرَ (ضَرْباً) في نَحْوِ: (ضَرَبَ زَيْدٌ أَخاهُ ضَرْباً)، لَيْسَ هُوَ مِنَ السِّياقِ الضَّروريِّ لِلْفِعْلِ، وهذا شَديدُ الْوُضوحِ، أَوْ قُلْ: إِنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ لَيْسَ مِمّا يَتَطَلَّبُهُ الْفِعْلُ لِيُفْهَم: (ضَرَبَ زَيْدٌ أَخاهُ). بَيْنَما نَجِدُ الأَمْرَ مُخْتَلِفاً تَماماً في نَحْوِ: (خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ)، إِذْ لا يَتَسَنّى لَنا فَهْمُ فِعْلِ الْخَلْقِ بَعيداً عَنِ (السَّمواتِ)، فَلا يَصِحُّ الْقَوْلُ: (*خَلَقَ اللهُ ...).

رابِعاً: أَنَّنا لَوْ قُلْنا: (خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ خَلْقاً لا مَثيلَ لَه)، فَإِنَّ تَطْبيقَ رَأْيِ (ابْنِ هِشامٍ) مُفْضٍ إِلى أَنْ نَكونَ بِإِزاءِ مَفْعولَيْنِ مُطْلَقَيْنِ مُتَتالِيَيْنِ في التَّرْكيبِ نَفْسِه: مَفْعولٍ مُطْلَقٍ أَوَّل، ومَفْعولٍ مُطْلَقٍ ثانٍ، وهذا خِلافُ الأَوْلى وهُوَ غَيْرُ مَعْقول!

إِنَّ أُريدُ إِلَّا الْقَوْلَ: إِنَّني مَيّالٌ كَثيراً إِلى أَنْ يُقالَ في تَعْريفِ (الْمَفْعولِ بِهِ) ورَوْزِهِ رَوْزاً عَمَلِيّاً بَسيطاً: إِنَّ الْمَفْعولَ بِهِ هُوَ الَّذي يَصِحُّ أَنْ نُعَبِّرَ عَنْهُ بِاسْمِ مَفْعولٍ مُجَرَّدٍ مُشْتَقٍّ مِنَ الْفِعْلِ الْمَذْكور. والدَّعْوَةُ إِلى اتِّخاذِ اسْمِ الْمَفْعولِ رائِزاً بِهِ نَروزُ الْمَفْعولَ الْحَقيقِيَّ في اللُّغَةِ، مَوْئِدٌ بِرَسْمِ (الأَسْتَرابادِيِّ) (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م) لِلْمَفْعولِ بِهِ حَيْثُ قالَ: "والأَقْرَبُ في رَسْمِ الْمَفْعولِ بِهِ أَنْ يُقالَ: هُوَ ما يَصِحُّ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِاسْمِ مَفْعولٍ غَيْرِ

مُقَيَّدٍ مصوغٍ مِنْ عامِلِهِ الْمُثْبَتِ أو الْمَجْعول مُثْبَتاً" (الأستراباذي، ١٩٨٥: ١/١٢٧). وهُو عَيْنُ ما فَعَلَهُ (الجواريّ) نَفْسُهُ حينَما قال صواباً في نَصِّهِ الْمَنْقول خالياً تَعْليقاً مِنْهُ على الْجُمْلَتَيْنِ (كَتَبَ زَيْدٌ رِسالَةً) و(قَرأ خالِدٌ كِتاباً): "فالرِّسالَةُ هِيَ الْمَكْتوبةُ، والْكِتابُ هُو الْمَقْروء، وهذا هُو مَعْنى الْمَفْعولِيَّةِ حقيقَةً" (الجوّاري، ١٩٨٤: ٨٤).

وجديرٌ بالذِّكْرِ أنّ (فاضِل صالح السّامرّائيّ) بعْدَ أنْ أوْرَدَ رسْمَ (الأسْتراباذيّ) وضابطَهُ لِلْمَفْعولِ بِه، فَسَّرَهُما بِالْقَوْل: "وتَفْسيرُ ذلك أنّك تَسْتَطيعُ أنْ تَصوغَ مَعَهُ مِنْ فِعْلِ الْمَفْعولِ بِهِ، اسْمَ مفْعولٍ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِحرْفِ جرٍّ أوْ غَيْرِهِ نَحْوَ قَوْلِنا: (أكْرَمْتُ مُحمَّداً)، فإنّك تَسْتَطيعُ أنْ تَقول: (مُحمّدٌ مُكْرَمٌ)، و(نَصرْتُ سعيداً) فَتَقول: (سعيدٌ مَنْصورٌ)، و(خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ)، فَتَقول: (السَّماواتُ مَخْلوقَةٌ)، بِخِلافِ قَوْلِنا-مَثَلاً-: (انْطَلَقْتُ انْطِلاقاً)، فَلا يصِحُّ أنْ يُقال: (الانْطِلاقُ مُنْطَلَقٌ)، و(خَرجْتُ صباحاً) فَلا يُقال: (الصَّباحُ مَخْروجٌ)، بلْ نُقَيِّدُهُ بِحرْفِ جرٍّ، فَنَقول: (الصَّباحُ مخْروجٌ فيه)" (السّامرّائيّ، ٢٠٠٣: ٢/٧٤). وقَدْ أعْقَبَ (السّامرّائيّ) هذا التَّفْسيرَ مُباشَرَةً بِقَوْلِهِ: "وعلى أيِّ حالٍ فَحَدُّ الْمَفْعولِ ورسْمُهُ لا يهمّانِنا كَثيراً في هذا الْبَحْث، وإنّما الّذي يهمُّنا ما لَهُ علاقَةٌ بِالْمَعْنى... وإنّما ذَكَرْتُ هذا الضّابِطَ لأنَّهُ حصَلَ وهَمٌ عِنْدَ قِسْمٍ مِنَ النُّحاةِ في إدْخالِ قِسْمٍ مِن الْمَفْعولِ بِهِ في الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ" (السّامرّائيّ، ٢٠٠٣: ٢/٧٤). وما أظُنُّهُ، في قَوْلَتِهِ الأخيرةِ هذِه، إلّا قَدْ عنى (ابْنَ هِشامٍ) في مسْأَلَتِهِ الْمَذْكورةِ عالِياً الّتي عدّ فيها (السَّمواتِ) مِنْ (خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ) مفْعولاً مُطْلَقاً.

"الْمَفْعولُ اللُّغَويُّ الْحَقيقيُّ" و"الْمَفْعولُ الْمَنْطِقيُّ الْحَقيقيُّ"

دعْوَةٌ إلى مُصْطَلَحَيْن، لِرفْعِ اللَّبْسِ عنْ مفْعولَيْن: (مَفْعولِ الْفِعْلِ) و(مفْعولِ الْفاعِلِ)

لَعَلَّهُ اسْتَبانَ، مِنْ مُناقَشَةِ رأْيِ (الْجواريّ) في الْمَفْعولِيَّةِ والْمَفْعول، أنّني لا أسْتَحِبُّ إطْلاقَ الْقَوْل: "الْمَفْعول هُو الّذي يَنْتُجُ عنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْلِ"! واسْتِكْمالَ الْمُناقَشَةِ هُنا أقول: يُهيَّأُ لي أنّ (الْجوّاريّ)، في قَوْلِهِ هذا، قَدِ الْتَبَسَ عليْهِ الأمْرُ فَخَلَطَ بيْنَ (مفْعولِ الْفِعْلِ) و(مفْعولِ الْفاعِلِ). و (مفْعولُ الْفاعِلِ) هُو ما يَنْتُجُ مِنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْلِ، سواء كان فِعْلاً لازِماً أوْ مُتَعدِّياً، أيْ سواء أوْجِد في الْجُمْلَةِ (مفْعولٌ بِهِ) أمْ لَمْ يوجد. أعْني بِـ (مفْعولِ الْفاعِلِ) الْمصْدر، مصْدَرَ الْفِعْلِ الّذي قامَ بِهِ الْفاعِل، فَمصْدَرُ الْفِعْلِ-مِن الْوِجْهَةِ الْمَنْطِقِيَّةِ حسْبَ- هُو ما فَعَلَهُ الْفاعِلُ، أيْ أنّ مصْدَرَ الْفِعْلِ هُو مفْعولُ الْفاعِلِ. فإذا قُلْتَ: "نامَ الطِّفْلُ"، فإنّ (النَّوْم)-سواء أذْكَرْتَهُ في الْجُمْلَةِ أمْ لَمْ تَذْكُرْه- هُو ما فَعَلَهُ الطِّفْلُ حُكْماً، أيْ أنّ (النَّوْم)-مَنْطِقِيّاً- هُو (مفْعولٌ) لِلطِّفْلِ الّذي هُو الْفاعِل: (ما فَعَلَهُ الطِّفْلُ=مفْعول الطِّفْلِ=مفْعول الْفاعِل). وهُو ما أشارَ إلَيْهِ النُّحاةُ تَكْراراً حينَما رأوْا أنّنا بِقَوْلِنا: "نامَ الطِّفْلُ" إنّما نَعْني أنّ الطِّفْلَ قَدْ (فَعَلَ النَّوْم)[٧].

إنْ أُريدَ إلّا الْقَوْل: إنّ الْحدثَ أو الْمصْدَرَ الْمَفْهومَ مِنْ أيِّ فِعْلٍ قامَ بِهِ أيُّ فاعِل، هُو مفْعولٌ لِذلِكَ الْفاعِل، ولَكِنَّهُ لَيْسَ مفْعولاً تَرْكيبِيّاً، أعْني أنَّهُ مفْعولٌ لِلْفاعِلِ لا مِن النّاحِيَةِ التَّرْكيبِيَّةِ الْوَظيفِيَّة، بلْ هُو كَذلِكَ-فَقَطْ- مِنْ ناحِيَةِ الدّلالَةِ الْمَنْطِقِيَّةِ الْمُسْتَقاةِ مِنْ فَهْمِنا الْجُمْلَةَ بِمُباشَرَةِ أفْهامِنا لَها. وهُو يَقْتَرِبُ ممّا دعاهُ النُّحاةُ (الْمَفْعول الْمُطْلَق) في مِثْلِ: (نامَ الطِّفْلُ نَوْماً طَويلاً). وذِكْرُ الْفِعْلِ في الْجُمْلَةِ لَيْسَ مُفْضِياً-على وجْهِ الْحَتْمِ والاقْتِضاء- إلى ذِكْرِ الْمَفْعولِ الْمَنْطِقِيِّ بِطَبيعَةِ الْحال، بلْ إنّ ذِكْرَ هذا الْمَفْعولِ في الْجُمْلَةِ لَيْسَ يَلْزَم. ولأجْلِ هذا، في ما أحْسب، قال (الْمُبَرِّد) (ت٢٨٥هـ/٨٩٩م) في (الْمصْدَر): إنَّهُ "مفْعولٌ أحْدَثَهُ الْفاعِل" (المبرّد،

١٩٩٩: ١/١١٣). وعلَّقَ (منْصور الْوليدي) على كَلامِ (الْمُبرّد) بِالْقَوْلِ: "أيْ أنَّهُ الْمفْعولُ الَّذي يصْدُقُ عليْهِ اسْم (مفْعول) حقيقَةً لأنَّهُ منْ عمَلِ الْفاعِلِ" (الْوليدي، ٢٠٠٦: ٥٧). أقول: إنّ هذا الْمفْعول الدّلاليّ الْمنْطِقيّ هو الَّذي يصحُّ أنْ نقول فيهِ ما قالَهُ (الْجواريّ): "هُو الَّذي ينْتجُ عنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْلِ".

ويجبُ أنْ لا يخْلطَ بيْن هذا الْمفْعولِ الدّلاليّ الْمنْطِقيّ، أيْ مفْعول الْفاعِل، والْمفْعولِ التّركيبيّ الدّلاليّ. أمّا الْمفْعولُ التّركيبيُّ الدّلاليُّ فهُوَ تفْريعٌ لِبِنْيةِ الْفِعْلِ، ويشْكّلُ مع الْفِعْلِ بِنْيةً مرْكّبيّةً، وذِكْرُ الْفِعْلِ "الْمتعدّي"-في أصْلِ دِلالتِهِ الْمعْجميّةِ- يوجِبُ ذِكْرَ هذا الْمفْعول، فهُوَ الَّذي أُطْلِقَ عليْهِ-منْ أجْلِ التّوْضيحِ والتّفْريقِ-: "مفْعول الْفِعْل"، وهُوَ الَّذي سمّاهُ النُّحاةُ "الْمفْعول بِهِ". وقدْ أدْرك بعْضُ الْباحِثين الْمُحْدثين، بِوُضوح، الْعلاقَةَ الْوثيقَةَ الّتي تَرْبطُ الْفِعْلَ بِمفْعولِهِ التّركيبيّ أوْ بِالْمفْعولِ اللُّغَويّ الْحقيقيّ، وتكْوينِهما وحْدَةً مرْكّبيّةً واحِدة. وأشاروا إلى أنّ هذا الْمفْعول هُوَ أحدُ مقيّداتِ الْفِعْلِ في الْعرَبيّة. قال (محمّد حماسة عبْد اللّطيف) عنْ تَرابُطِ الْفِعْلِ مع "الْمفْعولِ بِهِ": "يرْتبِطُ الْمفْعولُ بِهِ مع فِعْلِهِ عنْ طَريقِ دِلالَةِ الْفِعْلِ على الْمجاوزة، وهِيَ التّعْديةُ الْمدْلولُ عليْها بِحالَةِ النّصْبِ. وتَعْديةُ الْفِعْلِ، إمّا أنْ تكون بِدِلالَةِ الْفِعْلِ الْمعْجميّةِ منْ غيْرِ وسيلَةٍ أُخْرى، أوْ بِوسيلَةٍ منْ وسائِلِ التّعْديةِ" (عبد اللّطيف، ١٩٩٦: ١١٦). وصِنْوُ هذا ما ذهبَ إلَيْهِ (مصْطفى حميدة) حين ألْفى علاقَةَ ارْتباطٍ ناشِئَةً بيْن الْفِعْلِ الْمتعدّي و"الْمفْعولِ بِهِ". قال: "والأصْلُ الدّلاليُّ لِهذِهِ الْعلاقَةِ أنّ الْفِعْلَ الْمتعدّي يفْتقِرُ في دِلالَتِهِ إلى اسْمٍ يقَعُ عليْهِ" (حميدة، ١٩٩٧: ١٦٦).

هلِ (الْمفْعولُ الْمطْلَقُ) هُوَ الْمفْعولُ الأصْليُّ في الْعرَبيّة؟

أرى أنّ بعْضَ النُّحاةِ الْقُدماءِ كانوا قدْ وقعوا-هوُناً ما- في ما وقَعَ فيهِ (الْجواريّ)، حينَما تصوّروا أصالَةَ (الْمفْعولِ الْمطْلَقِ) وراحوا يقرّرون أنّ "الْمفْعول الْمطْلَق هو الْمفْعولُ على الْحقيقَة" (ابن السّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٦٩). وأتصوّرُ-ابْتداءً- أنّ دافِعَ الْقوْمِ إلى هذا الرّأْيِ أمْران: أمّا الْأوّلُ فهُوَ أنّهُمْ قدْ رأوْا أنّك بِقوْلِك: (قمْتُ)-مثلاً-، تكونُ قدْ عنيْتَ (فعلْتَ قِياماً) سواء بِسواء، فما فعلْتَ "في الْحقيقَةِ"-حسب تصوُّرِهِمْ- سوى الْمصْدرِ! فتلَفُّظُك بِأيِّ فِعْلٍ مسْنَدٍ إلى أيِّ فاعِلٍ، إنّما يساوي-عِنْدهُمْ- فِعْلَ الْفاعِلِ مصْدرَ الْفِعْلِ الْمتلَفّظِ بِهِ. قال (ابْنُ السّرّاج) (ت٣١٦هـ/٩٢٩م): "والْمصْدرُ هُوَ الْمفْعولُ في الْحقيقَةِ لِسائِرِ الْمخْلوقين، فمعْنى قوْلِك: (قامَ زيْدٌ) و(فعلَ زيْدٌ قِياماً) سواءٌ، وإذا قلْتَ: (ضرَبْتُ) فإنّما معْناهُ: (أحْدثْتُ ضرْباً) و(فعلْتُ ضرْباً)، فهُوَ الْمفْعولُ الصّحيح" (ابن السّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٥٩). وقال (ابْنُ يعيش) (ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م): "اعْلَمْ أنّ الْمصْدرَ هُوَ الْمفْعولُ الْحقيقيُّ لأنّ الْفاعِلَ يحْدثُهُ ويُخْرِجُهُ منَ الْعدَمِ إلى الْوُجودِ، وصيغَةُ الْفِعْلِ تَدُلُّ عليْهِ، والأفْعالُ كلُّها متعدّيةٌ إلَيْهِ سواء كانَ يتعدّى الْفاعِلُ أوْ لمْ يتعدّه نحْوُ: (ضرَبْتُ زيْداً ضرْباً) و(قامَ زيْدٌ قِياماً)، ولَيْس كذلِكَ غيْرُهُ منَ الْمفْعولين، ألا ترى أنّ (زيْداً) منْ قوْلِك: (ضرَبْتُ زيْداً) لَيْس مفْعولاً لك على الْحقيقَة وإنّما هُوَ مفْعولٌ للهِ-سُبْحانَهُ-، وإنّما قيلَ لَهُ مفْعول على معْنى أنّ فِعْلَك وقَعَ بِهِ؟" (ابن يعيش، د.ت: ١/١١٠).

وأمّا الأمْرُ الثّاني الّذي قدْ يكونُ وجّهَ الْقوْمَ إلى أنْ يتصوّروا أصالَةَ الْمصْدرِ أوِ الْمفْعولِ الْمطْلَق، على حِسابِ الْمفْعولاتِ الأُخْرى، أنّ هُناك علاقَةً اشْتِقاقيّةً واضِحةً بيْنَ الْفِعْلِ ومصْدرِهِ، أوْ بيْن الْمصْدرِ وفِعْلِهِ[٨]، اضْطرّتْهُمْ إلى الْقوْلِ بِأنّ مصْدرَ الْفِعْلِ أوِ الْمفْعولَ الْمطْلَق، هُوَ "الْمفْعولُ الْحقيقيُّ" أوِ "الْمفْعولُ على الْحقيقَةِ" أوِ "الْمفْعولُ الصّحيح"، وأنّهُ مُقدّمٌ على سائِرِ الْمفْعولات. فالْمصْدرُ منْ جِنْسِ فِعْلِهِ لفْظاً ودِلالَةً (نامَ نوْماً، قامَ

قِياماً، لَعِبَ لَعِباً، كَتَبَ كِتابَةً،...)، فَأَيُّ مفعولٍ مِنَ الْمَفْعولاتِ عساهُ أَنْ يكونَ أَحَقَّ مِنْهُ في أَنْ يكونَ منْصوباً "حقيقِيّاً" لِلْفِعْلِ؟! وهذا مفْهومٌ بِسُهولَةٍ مِنْ كَلامِ آخَرَ لابْنِ السَّرّاجِ في مَوْطِنٍ آخَرَ قالَ فيه: "إِنَّ الْفِعْلَ لا يَنْصِبُ شَيْئاً إِلّا وفي الْفِعْلِ دليلٌ عليْهِ، فَمِنْ ذلِكَ الْمَصادِرُ، لأَنَّكَ إِذا قُلْتَ: (قامَ)، فَفي (قامَ) دليلٌ على أَنَّهُ فَعَلَ قِياماً، فَلِذلِكَ قُلْتَ: (قامَ زَيْدٌ قِياماً) فَعَدَّيْتَهُ إِلى الْمَصْدَرِ، وكَذلِكَ تُعَدّيهِ إِلى أَسْماءِ الزَّمانِ، لأَنَّ الْفِعْلَ لا يكونُ إِلّا في زَمانٍ، وتُعَدّيهِ إِلى الْمَكانِ لأَنَّهُ فيهِ يَقَعُ، وتُعَدّيهِ إِلى الْحالِ، لأَنَّهُ لا فِعْلَ[9] إِلّا في حالٍ، وأَحَقُّ ذلِكَ بِهِ الْمَصْدَرُ، لأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِهِ ودالٌّ عليْهِ" (ابن السَّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٦١).

وبعْدَ هذا لَسْتُ أَرى أَيَّ احْتِمالٍ لأَنْ يكونَ قَوْمُنا قَدْ تَصَوَّروا أَصالَةَ أَيِّ مفعولٍ آخَرَ سِوى الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ. ولِذلِكَ لَسْتُ مَيّالاً إِلى الْقَوْلِ: إِنَّ الأَصْلَ في الْمَفْعولاتِ الْخَمْسَةِ عِنْدَ النُّحاةِ هُوَ (الْمَفْعولُ بِهِ) أَوِ (الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ)، "على خِلافٍ بيْنَ النُّحاةِ، لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مُسْتَغْنٍ بِالأَصالَةِ عَنْ تَقْديرِ حَرْفِ جَرٍّ قَبْلَهُ عِنْدَ الإِضْمارِ، وسائِرُ الْمَفْعولاتِ فُروعٌ لافْتِقارِها إِلى جارٍّ" (الملخ، ٢٠٠٧: ٢٢٢). أقول: لَيْسَ هُناكَ "خِلافٌ بيْنَ النُّحاةِ" في أَصْلِ الْمَفْعولاتِ، وما بدا أَنَّهُ خِلافٌ لَدَيْهِمْ في أَصْلِ الْمَفْعولاتِ انْطِلاقاً مِنْ تَرْتيبِهِمْ بابَيِ الْمَفْعولِ بِهِ والْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ، لَيْسَ لَهُ عَلاقَةٌ بِأَصْلِ الْمَفْعولاتِ. قالَ (الْمَلْخ)–في أَحَدِ الْهَوامِشِ– قاصِداً الْخِلافَ في أَصْلِ الْمَفْعولاتِ: "يَظْهَرُ أَثَرُ هذا الْخِلافِ في تَرْتيبِ بابَيِ الْمَفْعولِ بِهِ والْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ[10]، فَمَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّ الْمَفْعولَ بِهِ هُوَ الأَصْلُ، قَدَّمَهُ على الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ، والْعَكْسُ بِالْعَكْسِ. يُنْظَرُ في هذا الْخِلافِ: الأَزْهَرِيّ، خالِد بن عبد الله، شَرْحُ التَّصْريحِ على التَّوْضيحِ...، إِذْ قَدَّمَ الْمَفْعولَ بِهِ على الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ... وقَدَّمَ ابْنُ الْحاجِبِ بابَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ على بابِ الْمَفْعولِ بِهِ، وتَبِعَهُ الرَّضِيُّ الأَسْتَراباذِيُّ في شَرْحِهِ" (الملخ، ٢٠٠٧: ٢٤٥).

أقول: إِنَّ الاخْتِلافَ في تَرْتيبِ بابَيِ (الْمَفْعولِ بِهِ) و(الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ) لَدى النُّحاةِ لَيْسَ مَنْشَؤُهُ مِنْ خِلافٍ لَدَيْهِمْ في أَصْلِ الْمَفْعولاتِ أَهُوَ (الْمَفْعولُ بِهِ) أَمِ (الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ). صَحيحٌ أَنَّ (ابْنَ الْحاجِبِ) (ت٦٤٦هـ/١٢٤٩م) قَدْ بَدَأَ الْمَفْعولاتِ بِذِكْرِ (الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ) لأَنَّهُ الْمَفْعولُ حَقيقَةً عِنْدَهُ[11]، بيْدَ أَنَّ ابْنَ هِشامٍ–مَثَلاً– قَدِ ابْتَدَأَ بِالْمَفْعولِ بِهِ في (شَرْحِ شُذورِ الذَّهَبِ في مَعْرِفَةِ كَلامِ الْعَرَبِ)، لا لأَصالَتِهِ، بَلْ لِسَبَبٍ واحِدٍ وحيدٍ هُوَ–كَما نَصَّ عليْهِ هُوَ نَصّاً صَريحاً– أَنَّ (الْمَفْعولَ بِهِ) أَحْوَجُ مِنْ غَيْرِهِ إِلى الإِعْرابِ، لأَنَّهُ هُوَ الَّذي يَقَعُ بيْنَهُ وبيْنَ الْفاعِلِ الالْتِباسُ. قالَ: "الْمَنْصوباتُ مَحْصورَةٌ في خَمْسَةَ عَشَرَ نَوْعاً، وبَدَأْتُ مِنْها بِالْمَفاعيلِ لأَنَّها الأَصْلُ، وغَيْرُها مَحْمولٌ عليْها ومُشَبَّهٌ بِها، وبَدَأْتُ مِنَ الْمَفاعيلِ بِالْمَفْعولِ بِهِ كَما فَعَلَ الْفارِسِيُّ وجَماعَةٌ مِنْهُمْ صاحِبا الْمُقَرَّبِ والتَّسْهيلِ، لا بِالْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ كَما فَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ وابْنُ الْحاجِبِ، ووَجْهُ ما اخْتَرْنا أَنَّ الْمَفْعولَ بِهِ أَحْوَجُ إِلى الإِعْرابِ، لأَنَّهُ الَّذي يَقَعُ بيْنَهُ وبيْنَ الْفاعِلِ الالْتِباسُ" (ابن هشام، د.ت: ٢١٣، السّاريسي، ٢٠١١: ٤٧).

فَلْيُلْحَظْ أَنَّهُ صَرَّحَ بِأَنَّهُ بَدَأَ مِنَ الْمَنْصوباتِ بِالْمَفاعيلِ لأَنَّها الأَصْلُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَقُلِ الشَّيْءَ نَفْسَهُ في ابْتِدائِهِ بِالْمَفْعولِ بِهِ مِنَ الْمَفاعيلِ. لَمْ يَقُلْ–مَثَلاً–: "بَدَأْتُ مِنَ الْمَفاعيلِ بِالْمَفْعولِ بِهِ لأَنَّهُ الأَصْلُ" كَما قالَ في بَدْئِهِ بِالْمَفاعيلِ مِنَ الْمَنْصوباتِ، بَلْ قالَ: بَدَأْتُ مِنَ الْمَفاعيلِ بِالْمَفْعولِ بِهِ لأَنَّ "الْمَفْعولَ بِهِ أَحْوَجُ إِلى الإِعْرابِ، لأَنَّهُ الَّذي يَقَعُ بيْنَهُ وبيْنَ الْفاعِلِ الالْتِباسُ". فَإِذا كانَ (الْمَفْعولُ بِهِ) هُوَ الَّذي يَقَعُ بيْنَهُ وبيْنَ الْفاعِلِ الالْتِباسُ–حسب

رُؤْيةِ ابْنِ هِشام-، فَلْيُذْكَرْ من الْمرْفوعاتِ ذَيْلاً وتالياً ومُباشَرةً، ومِنَ الْمَنْصوباتِ صدْراً وأوّلاً وابْتداء. إذَن فَمَنْ يَعُدْ إلى (شرح شُذور الذَّهب في معْرفةِ كَلامِ الْعرَب)-مَثَلاً-، يَتْرُكْ أنّ تَقْديم بعْضِ السّلَف (الْمفْعول بِهِ) على (الْمفْعولِ الْمطْلَق)، لا علاقَةَ لَهُ بأصالَةِ (الْمفْعولِ بِه) عِنْدهُمْ، بَلْ تَبْقى الأصالَةُ محْفوظَةً للْمفْعولِ الْمطْلَق رغْمَ تَقْديمِهِ (الْمفْعول بِه).

ولَقَدْ صدَقَ (الشّاطِبيّ) (ت٧٩٠هـ/١٣٨٨م) بعْضَ ظَنّي حينَما أوْضح في بدايةِ بابِ (الْمفْعول الْمُطْلَق) أنّ أحْكامَ (الْمفْعولِ بِه) متداخِلةٌ معَ أحْكامِ الْفعْلِ الْمتَعدّي وأحْكامِ الْمرْفوعات، وهذا اضطرّ "النّاظِم" إلى أنْ يذْكُرَ (الْمفْعول بِه) في بابِ (الْمرْفوعاتِ) قَبْلَ الشّروعِ بالْكَلامِ على (الْمنْصوبات). قال: "هُنا شرَعَ النّاظِمُ في الْكَلامِ على الْمنْصوبات،... ولَمْ يُقَدّمْ قَبْلَ هذا من الْمنْصوباتِ إلّا الْمفْعول بِهِ، إذْ لا ينْصبُهُ كُلُّ فعْل، ولأنّهُ مُتَعلّقٌ بأحْكامِ الْمرْفوعاتِ منْ جهةِ رفْعِهِ إذا ناب عنِ الْفاعِل، ومِنْ جهةِ حُصولِ الْفائدةِ بِهِ كَحُصولِها بالْفاعِلِ على الْجُمْلَة، ومِنْ أجْلِ أنّ الْفعْلَ يقْتَضيهِ بمعْناهُ كَما يقْتَضي الْفاعِل، فَلِذلك أفْرد الْمفْعول بِهِ عنْ غيْرِهِ من الْمنْصوبات..." (الشّاطِبيّ، ٢٠٠٧: ٢١٢/٣). ثُمّ بيّن، بعد ذلك، أنّ أوّل (الْمنْصوبات) هُو (الْمفْعولُ الْمُطْلَق)، فَبدأ بِهِ "النّاظِمُ" "لأنّهُ أقْربُ هذِهِ الْمنْصوباتِ إلى الْفعْلِ لأنّهُ مشْتَقٌّ مِنْه، والْفعْل دالٌّ عليْهِ بِحُروفِهِ، إذِ الْفعْلُ لَهُ دلالَتانِ: دلالَةٌ بِحُروفِهِ، ودلالَةٌ بِصيغَتِه. ودلالَةُ الْحُروفِ أقْربُ إلى الْمصْدرِ منْ دلالَةِ الصّيغَة، فَابْتَدأ بِهِ" (الشّاطِبيّ، ٢٠٠٧: ٢١٢/٣).

ومهْما يكُنْ، فَإنّ رأْيَ قَوْمِنا في أصالَةِ (الْمفْعولِ الْمطْلَق)، يظَلُّ مِمّا لا يسْتَطيعُ الْمرْءُ أنْ يتّفِقَ معهُ أوْ يوافِقَ عليْه، ذلك أنّ الأمْرَ لُغَوِيّاً-كَما أبنْتُ- لَيْس على هذِهِ الشّاكِلَةِ الْمتَصوّرة، فَالْمفْعولُ الْمطْلَق، أوِ الْمصْدر، لَيْس هُو "الْمفْعول الصّحيح"، أوِ"الْمفْعول على الْحقيقَةِ" على صعيدِ اللُّغَة. لَيْس هُو "الْمفْعول الْحقيقِيّ" من النّاحيةِ اللُّغَوِيّة، بلْ هُو الْمفْعولُ الْحقيقِيُّ في الْواقعِ الْمعيشِ حسْب. فإنّك إذا قُلْتَ-كَما سبقَ أنْ أوْضحْتُ-: "أشْربُ الشّايَ شُرْباً مُتَأنّياً"-مَثَلاً-، لَمْ تَسْتَطِعْ أنْ تأْتي بِالْمصْدرِ (شُرْباً)، الّذي هُو (الْمفْعولُ الْمطْلَق)، على وزْنِ (اسْمِ الْمفْعول)، لأنّك لا تقول في (شُرْباً) إنّهُ (الْمشْروب)، بلِ (الشّاي)-وهُو (الْمفْعولُ بِه)- هُو (الْمشْروب) لا غيْرُه. تَسْتَطيعُ أنْ تقول في الشُّرْبِ بِشكْلٍ عامّ، لا في (شُرْباً) كَما هِي ماثِلَةٌ في الْجُمْلَة: إنّهُ مفْعولٌ (لا مشْروبٌ) مِن الْوِجْهَةِ الْمنْطِقيّةِ للأشْياءِ في الْكَوْنِ لا مِن الْوِجْهَةِ اللُّغَوِيّة. تَسْتَطيعُ أنْ تقول في الشُّرْبِ إنّهُ مفْعول، لكِنّك لا تسْتَطيعُ أنْ تقول في الشُّرْبِ إنّهُ مشْروب.

وقَدْ يُقالُ: إنّ (ابْنَ السّرّاجِ)-وغيْرَه- لَمّا أنْ قال في الْمصْدرِ أوِ الْمفْعولِ الْمطْلَق قَوْلَتَهُ منْ أنّهُ هُو "الْمفْعولُ على الْحقيقَةِ" أوِ "الْمفْعولُ الصّحيح"، إنّما عنى أنّ الْمصْدر أوِ الْمفْعول بِهِ هُو كَذلك في الْواقعِ الْمعيشِ حسْب، ولَمْ يعُنِ غيْرَ ذلك، بدليلِ اسْتِعْمالِهِ لَفْظَي (الْحقيقَة) و(الصّحيح). أقول: وما لَنا ولِلْواقعِ الْمعيشِ ونَحْنُ في سياقِ الدّرْسِ النّحْوِيّ أوِ الدّرْسِ اللُّغَوِيّ التّرْكيبِيّ؟! بلْ ما لِلُّغَةِ وما لِلْمفْعولِ الصّحيحِ في الْحياة؟! إنّ الْمُهِمّ لَنا في الْبحْثِ اللُّغَوِيّ أنْ نَقَعَ على الْمفْعولِ الْحقيقِيّ حسَبَ الْمعْطَياتِ اللُّغَوِيّة، على الْمفْعولِ الْحقيقِيّ الصّحيحِ مِنْ وجْهَةِ نظَرٍ لُغَوِيّةٍ صِرْفَة، لا الْمفْعولِ الْحقيقِيّ أوِ الْمنْطِقيّ بِالنّسْبَةِ لِمعْطَياتِ الْحياةِ والْواقعِ الْمعيش. ولَوْ ظَلّ الْقَوْلُ بأنّ الْمصْدرَ هُو الْمفْعولُ الصّحيحُ أوِ "الْمفْعولُ على الْحقيقَة"، في حُدودِ الْقَوْلِ النّظَرِيّ الْمجرّدِ، لَما لَفَتَ انْتِباهنا كَثيراً، غيْرَ أنّهُ انْعكَسَ بِقُوّةٍ على الدّرْسِ النّحْوِيّ الْعرَبِيّ، وعلى نظْرَةِ النُّحاةِ لأصْلِ الْمفْعولات، وعلى أساسٍ مِنْهُ تَخيّروا الْمصْطَلَحَ فَأصْبحَ الْمفْعولُ الْمطْلَقُ "مُطْلَقاً" دون غيْرِهِ مِن الْمفْعولات.

وعلى أيّ حال، لا يستطيعُ الباحثُ أنْ يتقبّل القولَ بأنّ (المفعول المطلق) هو "المفعولُ على الحقيقة"، ذلك أنّهمْ بقولهمْ هذا إنّما يعنون المصدر، أيْ أنّ المصدر -عندهمْ- هو "المفعولُ على الحقيقة". وإذا تقبّل منهمْ أنْ ينظر إلى المصدرِ بوصفِهِ "المفعول على الحقيقة"، فمنْ غيرِ المقبولِ أنْ ينظر إلى (المفعولِ المطلق) بوصفِهِ (المفعول على الحقيقة)، لأنّ (المفعول المطلق) ليس إلّا وظيفةً نحويّة تركيبيّة، يؤدّي في الجملةِ دورًا دلاليًا محدّدا، لا في الحقيقةِ المعيشة، وهو قدْ يكونُ مصدرًا وغيرَ مصدر. أقولُ: إذا صحّ قولُهمْ، بأنّ (المفعول المطلق) هو "المفعولُ على الحقيقة" لمجرّدِ أنّ المفعول المطلق مصدر، فلِمَ لا يقالُ الشيءُ نفسهُ في حقّ المصدرِ أينما حلّ في الجملة؟ بطريقة أخرى: لِمَ لا يقالُ لكلّ مصدرٍ آتٍ في الجملةِ ضمنَ أيّ وظيفةٍ نحويّة إنّهُ "على الحقيقة"؟! فإذا ما جاء المبتدأ -مثلا- مصدرًا، كما في: (الصومُ مفيدٌ للجسم)، فلِمَ لا يقالُ: إنّ المبتدأ الآتي مصدرًا هو المبتدأ "على الحقيقة" دونَ المبتدأتِ الأخرى غيرِ المصدريّة؟ بلْ ما الذي يحولُ دون اعتبارِ المفعولِ بهِ نفسِهِ "مفعولا على الحقيقة" إنْ هو جاء مصدرًا كقولنا: (حقّقْنا النصرَ المرجوّ)؟! إذا قيل: لأنّ المفعولَ بهِ في العربيّةِ يكونُ مصدرًا وغيرَه، قلْتُ: والمفعولُ المطلقُ كذلك يكونُ مصدرًا وغيرَه -في ما يرى النحاةُ أنفسُهم-. وحسبَ منطقِ النحاةِ نفسِهِ قدْ يعدّو (المفعولُ لأجلِهِ) أولى من (المفعولِ المطلق) بأنْ يكونَ هو "المفعول على الحقيقة"، لسببٍ بسيطٍ جدًا هو أنّ (المفعول لأجلِهِ) لا يكونُ إلّا مصدرًا. ومهما يقلْ، فإنّ تقديرَ القومِ، حينما قالوا إنّ (قمْتُ) تعني (فعلْتُ قيامًا)، يظلّ -أوّلا وأخيرًا- تقديرًا، وليس هناك ما يفرضُ كونَهُ حقيقةً منْ حقائقِ اللّغةِ نفسِها. ولوْ فرضْنا صحّةَ هذا التقديرِ من الوجهةِ اللّغويّة، فإنّ المصدرَ يغدو -في التقديرِ الذي قدّروه- (مفعولا به). فتأمّلْه!

ولكنْ، يظلّ صحيحا أنّ الأمرَ ينطوي على قدْرٍ منَ التعميةِ أو التلبيس، ليس من السّهلِ تجاوزُهُ أو الانفكاكُ منه، وهو -يعلمُ اللهُ- ممّا أبطأتْ عندهُ حينا من الدّهرِ محاولاً فضّ مغلاقِه. فهذا (محمّد الأنطاكيّ) قدْ قال بمقالةِ بعضِ النحاةِ القدماءِ حينما ذهب إلى أنّ "المفعولَ المطلقَ هو وحدهُ المفعولُ الحقيقيّ للفعل، أمّا غيرُهُ فلا يسمّى مفعولاً إلّا على سبيلِ المجاز" (الأنطاكيّ، د.ت: ٢/٩٢). وقدْ ضربَ لتأييدِ هذا الرّأيِ المثال: (شربْنا البارحةَ وخالدا فنجانَ قهوةٍ شربًا سريعا)، قائلا إنّ في هذهِ الجملةِ أربعةَ منصوباتٍ[١٢]، هي: (البارحةَ، وخالدا، وفنجانَ قهوةٍ، وشربًا سريعا). وقدْ ساقَ (الأنطاكيّ) العيارَ أو الرّائزَ الآتي لمعرفةِ "المفعولِ الحقيقيّ للفعل". قال: "ولا يستحقّ الواحدُ منها أنْ يسمّى مفعولاً إلّا إذا استطعْنا أنْ نقولَ عنهُ: "إنّنا فعلْناه". وهذا أمرٌ طبيعيٌّ، إذْ لا نسمّي الشّيءَ مكسورًا إلّا إذا كسرْناه، ولا مضروبًا إلّا إذا ضربْناهُ ... وهكذا... فهلْ فعلْنا البارحةَ؟ لا. البارحةُ لا تُفعل. إذنْ، فهلْ فعلْنا خالدا؟ لا. خالدٌ لا يُفعل. إذنْ، فهلْ فعلْنا فنجانَ القهوة؟ لا. فنجانُ القهوةِ لا يُفعل. إذنْ، فهلْ فعلْنا الشّربَ السّريع؟ نعمْ، لقدْ فعلْنا الشّربَ السّريع. إذنْ، فالشّربُ هو الذي فُعل. وإذنْ، فهو الوحيدُ المستحقّ لاسمِ "المفعول"" (الأنطاكيّ، د.ت: ٢/٩٢-٩٣).

أرى أنّ الذي ضلّل (الأنطاكيّ) -وربّما غيرَه-، أنّهُ -بغيةَ الفحصِ والرّوزِ- وظّفَ الفعلَ (فعل) لتطبيقِهِ على المفعولاتِ الأربعةِ في جملتِهِ التي أنشأها، مع أنّ الصحيحَ أنْ يتّخذَ من الفعلِ نفسِهِ المذكورِ في مثالِه- الذي ساقهُ هو نفسُهُ لا غيرُه- رائزًا ومعيارًا، أعني الفعلَ (شرب)[١٣]! ولمْ أفهمْ في الحقيقةِ لِمَ تحوّلَ عنْ (شربْنا) في (شربْنا البارحةَ وخالدا فنجانَ قهوةٍ شربًا سريعا) إلى الفعلِ (فعلْنا)، خاصّةً أنّه هو نفسُهُ قدْ قال قبْلَ الرّوزِ والفحصِ في النصّ السّابق: "وهذا أمرٌ طبيعيٌّ، إذْ لا نسمّي الشّيءَ مكسورًا إلّا إذا كسرْناه، ولا

مَضْروباً إلّا إذا ضربْناهُ ... وهكَذا... "، فَلَمْ يَقُلْ: (فَعَلْناه)، بلْ ذَكَرَ الْفِعْلَ نَفْسه: (كَسَرْناه، ضَرَبْناه). أقول: إنّنا إذا طَبَّقْنا هذا الّذي قالَهُ (الأنْطاكيُّ) أخيراً، تَطْبيقاً حرْفيّاً على جُمْلَتِهِ الْمضْروبة، فإنّنا مُضطَرّون إلى الْقَوْل: إنّنا لا نُسمّي الشّيْءَ مشْروباً إلّا إذا شَرِبْناه، فما هو الّذي شَرِبْناه في: (شَرِبْنا الْبارِحَةَ وخالِداً فنْجانَ قَهْوَةٍ شُرْباً سريعاً)؟ بعِبارةٍ أُخْرى: ما هُو (الْمشْروب) في الْجُمْلَة؟ هلْ يُمْكِنُ الْقَوْلُ إنّ (شُرْباً) هو الّذي شَرِبْناه، أوْ إنّ (شُرْباً) هُو الْمشْروب؟ بالتّأْكيدِ لا. وإذا لَمْ يَكُنِ (الشُّرْب) في الْجُمْلَة (مشْروباً)، فلَنْ يكون (مفْعولاً)، أمّا الْمفْعولُ اللّغَويُّ الْحقيقيُّ فَهُو (فنْجانَ قَهْوَة)، فَهُو (مفْعول) لأنّهُ يصِحُّ في حقّهِ الْقَوْلُ-بسُهولَة-: إنّهُ هُو الّذي شَرِبْناه، أيْ هُو (الْمشْروب).

(الْمفْعولُ بِه) هُو الْمفْعولُ اللُّغَويُّ التّرْكيبيُّ الدّلاليُّ الْوحيدُ في اللُّغَة الْعربيّة

أوّلاً : تَعدُّد لِلْمفاعيلِ أو الْمفْعولاتِ في الْعربيّة

ذَكَرْتُ سابِقاً، استِناداً إلى ما أتى بِهِ (الأسْترابادِيّ) (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، أنّ (اسْمَ الْمفْعول) يُعدُّ رائِزاً مُهِمّاً يُعبّرُ عنِ (الْمفْعولِ بِه) خيْرَ تعْبير. بكَلامٍ آخر: (الْمفْعولُ بِهِ) هُو الْوظيفَةُ "الْمفْعولِيّة" الْوحيدةُ الّتي يصِحّ أنْ يُعبّرَ عنْها باسْمِ مفْعول، وذلك-بطَبيعةِ الْحال- دون الْحاجةِ إلى اسْتِخْدامِ أيّ أداةٍ مِن الأدَوات: (في/لـ/مع)، أوْ غيْرِها. والْحقيقَةُ أنّ دوْرَ (اسْمِ الْمفْعول) يتَعدّى ذلك إلى قُدْرتِه على أنْ يكْشِفَ لَنا (الْمفْعولَ) الْحقيقيّ في الْجُمْلَةِ الْواحِدةِ حين تَعدُّدِ "الْمفاعيل"[١٤]. ففي عِبارةِ "تَعدُّدِ الْمفاعيلِ" في الْجُمْلَةِ الْواحدة، كأنْ يُوجَدَ مفْعولانِ أوْ ثَلاثَة، لا بُدّ مِنْ وُجودِ (مفْعولٍ بِهِ) واحِدٍ حقيقيّ، أوْ لِنَقُلْ-على الأقَلّ- إنّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يكون (الْمفْعولانِ)، أوِ (الْمفاعيلُ) الثّلاثَة، على درجةٍ واحِدةٍ مِن الْمفْعولِيّةِ في الْجُمْلَةِ الْواحدة. فإذا ما قيلَ-مثلاً-: (أعْطَيْتُ عامِراً الْمبْلَغَ)، فمِن الْحقّ أنْ نَسْأل: أيْنَ هُو (الْمفْعولُ بِهِ) الْحقيقيُّ في التّرْكيب؟ أهُو-حسب مُصْطَلَحاتِ النُّحاة- "الْمفْعولُ الأوّل" (عامِراً)، أمِ "الْمفْعولُ الثّاني" (الْمبْلَغ)؟

ما مِنْ شَكٍّ في أنّ تَسْمِيَةَ النُّحاةِ (الْمفْعول الأوّل، الْمفْعول الثّاني،...)، لا تَجْلي مِن الأمْرِ شَيْئاً، ذاك أنّها تَسْمِيَةٌ تَعْليميّةٌ تَسْتَنِدُ إلى عِيارٍ شَكْليٍّ تَرْكيبيٍّ تَرْتيبيٍّ: فالْوارِدُ مِن الْمفْعولَيْنِ في السّلْسِلَةِ الْكَلاميّة أوّلاً يُسمّى (الْمفْعول الأوّل)، والْوارِدُ مِنْهما فيها ثانياً يُطْلَقُ عَلَيْهِ (الْمفْعول الثّاني). وإذا اسْتَنْهَضْنا (اسْمَ الْمفْعول) لِيكون رائِزاً في هذا الصّدد، قام بالدّوْرِ ونَهض بالْمطْلوب خيْرَ قِيامٍ وأحْسَن نُهوض. فلا يتَأتّى لَك صوْغُ اسْمِ مفْعولٍ مُجرّدٍ لـ(عامِر)، لكِنّنا نَسْتَطيعُ فِعْلَ ذلك في حالِ (الْمبْلَغ)، فالْمبْلَغُ مُعْطى، وعامِرٌ مُعْطى لَه. وتَدُلُّ صِحّةُ ظُهورِ اللّامِ قَبْلَ (عامِر)، مِنْ جِهةٍ أُخْرى، على أنّ (عامِراً) لَيْس إلّا "مفْعولاً غيْرَ حقيقيّ": (أعْطَيْتُ لِعامِرٍ الْمبْلَغَ). ونَجِدُ في "أنْحاءِ" اللُّغاتِ الأُخْرى تَسْمِيَةً أدَقّ مِن التّسْمِيةِ الْمعْثورِ عَلَيْها في النّحْوِ الْعِلْميِّ لِلْعربيّة[١٥]، ففي الْوقْتِ الّذي نَقولُ فيهِ نَحْنُ: (مفْعولٌ أوّل) و(مفْعولٌ ثان)، نَجِدُ آخرين مِنْ لُغاتٍ أُخْرى يقولون في الْمفْعولِ الْحقيقيّ: (مفْعولٌ مُباشر: Direct Object)، ويقولون في الْمفْعولِ غيْرِ الْحقيقيّ: (مفْعولٌ غيْرُ مُباشر: Indirect Object) (M. EZZAT, 1984: 2/88). وكذا فإنّهُ لَيْس هُناك سِوى (مفْعول واحِد) في ما قيلَ إنّهُ اجْتِماعُ لِثَلاثَةِ مفاعيل. فَقَوْلُك: (أنْبأْتُ عامِراً الامْتِحانَ صعْباً)-لا جرمَ- مُنْحدِرٌ مِنْ تَرْكيبٍ آخَرَ مُقَدّرٍ فيهِ أداةُ الرّبْطِ الإدْماجيِّ (أنّ) على النّحْو: (أنْبأْتُ عامِراً أنّ الامْتِحانَ صعْبٌ)، ولا يُمْكِنُ صوْغُ اسْمِ مفْعولٍ مُجرّدٍ إلّا لـ(عامِر)، إذْ هُو الْمُنْبأ.

وكُنْتُ قَدْ ذَكَرْتُ سابِقاً ما ذَهَبَ إِلَيْهِ (ابْنُ هِشام)، حين فَسَّرَ الْوُقوعَ في تَعْريفِ النُّحاةِ لِلْمَفْعولِ بِهِ، في قَوْلِهِمْ: "هُوَ ما وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفاعِلِ"، إِذْ فَهِمَ وُقوعَ فِعْلِ الْفاعِلِ على (الْمَفْعولِ بِهِ) بِأَنَّهُ التَّعَلُّقُ الْمَعْنَويُّ لا الْمُباشَرَةُ الْمادِّيَّة، أَيْ تَعَلُّقُهُ بِما لا يُعْقَلُ إِلّا بِه (ابن هشام، د.ت: ٢١٣): التَّعَلُّقُ الْمَعْنَويُّ والارْتِباطُ الدَّلالِيُّ بَيْنَ الْفِعْلِ والْمَفْعولِ بِهِ لا الْمُباشَرَةُ والاتِّصالُ الْمادِّيّ. ويُفْهَمُ بِسُهولَةٍ مِنْ كَلامِ (ابْنِ هِشام) هذا، حولَ تَعالُقِ الْفِعْلِ مع الْوَظيفَةِ (الْمَفْعولِ بِه)، أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ لا يُمْكِنُ أَنْ يُعْقَلَ دونَ (الْمَفْعولِ بِه)، فَلا يُمْكِنُ أَنْ يَقومَ فَهْمٌ أَوْ يَسْتَقيمَ كَلامٌ إِلّا بِاجْتِماعِهِما مَعاً على صَعيدٍ واحِد. ويَنْبَني على هذا، بِسُهولَةٍ أَيْضاً، أَنَّ الْوَظيفَةَ (الْمَفْعولِ بِه) هي الْوَظيفَةُ الْمَفْعولِيَّةُ الْوَحيدةُ في التَّراكيبِ الْعَرَبِيَّة، لأَنَّهُ لا يُعْقَلُ الْفِعْلُ ولا يُفْهَمُ إِلّا بِهذا الْمَفْعولِ وحْدَهُ الَّذي هُوَ (الْمَفْعولُ بِه). ولا يَشْتَرِكُ مع (الْمَفْعولِ بِه) في هذِهِ الْمَزِيَّةِ أَوِ الْخاصِّيَّةِ التَّرْكيبِيَّةِ أَيُّ (مَفْعول) مِن (الْمَفْعولاتِ) الأُخْرى.

والْحَقيقَةُ أَنَّ (ابْنَ هِشام) صَرَّحَ بِأَنَّ (الْمَفْعولاتِ) الأُخْرى تَخْرُجُ عَنْ هذِهِ الْمَزِيَّةِ الَّتي لِلْمَفْعولِ بِه، مُتَوَسِّلاً كَذَلِكَ بِالْعِبارَةِ نَفْسِها: "ما وَقَعَ عَلَيْهِ". قال: "وَخَرَجَ بِقَوْلِنا: "ما وَقَعَ عَلَيْهِ" الْمَفْعولُ الْمُطْلَق، فَإِنَّهُ نَفْسُ الْفِعْلِ الْواقِع، والظَّرْفُ، فَإِنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ فيه، والْمَفْعولُ لَه، فَإِنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ لأَجْلِه، والْمَفْعولُ مَعَه، فَإِنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ مَعَهُ لا عَلَيْه" (ابن هشام، د.ت: ٢١٤). إِذَنْ، فَإِنَّ هذا مَفْهومٌ أَنَّ كُلَّ ما عدا (الْمَفْعولِ بِه) مِمّا قيلَ عَنْهُ إِنَّهُ مَفْعول، لَيْسَ بِمَفْعولٍ في واقِعِ الأَمْرِ وحَقيقَةِ اللُّغَة. فَـ(الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ) لَيْسَ مَفْعولاً في الأَصْل، بَلْ هُوَ عَيْنُ الْفِعْلِ الْحاصِلِ، لِكَوْنِهِ مَصْدَراً. و(الْمَفْعولُ فيه) لا يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ مَفْعولاً، لأَنَّهُ لَيْسَ إِلّا مَكانَ الْفِعْلِ أَوْ زَمانَه. و(الْمَفْعولُ لأَجْلِه) هُوَ الآخَرُ –بِكُلِّ اطْمِئْنان– لَيْسَ بِمَفْعول، لأَنَّهُ سَبَبُ وُقوعِ الْفِعْل، و(الْمَفْعولُ مَعَه)، كَذَلِك، لَيْسَ يُمْكِنُ عَدُّهُ مَفْعولاً على الْبَداهَة، لأَنَّهُ مُصاحِبٌ لِلْفاعِلِ في الْقِيامِ بِالْفِعْل، فَكَيْفَ يُقالُ لِمَنْ –أَوْ لِما– شارَكَ الْفاعِلَ في إِحْداثِ الْفِعْلِ إِنَّهُ مَفْعول؟!

ومِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بِالضَّبْط، فَهِمَ (محمّد فتيح) أَنَّ (ابْنَ هِشام) في تَفْسيرِهِ لِلْوُقوعِ، اسْتَثْنى "مَجْموعَةً مِن الْوَظائِفِ التَّرْكيبِيَّةِ مِن اعْتِبارِها مَفْعولات، وهُوَ ما يَعْني أَنَّ هذِهِ الْوَظائِفَ مِنْ وِجْهَةِ نَظَرِ ابْنِ هِشام، لَيْسَتْ مِمّا يَتَطَلَّبُهُ الْفِعْلُ لِكَيْ يُفْهَم، أَيْ –مُسْتَخْدِمين مُصْطَلَحَ فيسترجارد– لَيْسَتْ أَجْزاءً مِنَ "السِّياقِ الضَّروريِّ" لِلْفِعْل. وهذِهِ الْوَظائِفُ ما يَلي:

أ– الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ لأَنَّه –كَما عَبَّرَ ابْنُ هِشام– نَفْسُ الْفِعْل...

ب– الْمَفْعولُ لَهُ، لأَنَّهُ يُشيرُ إِلى ما فَعَلَ الْفِعْلُ لأَجْلِهِ...

ج– الظَّرْف، لأَنَّهُ يَدُلُّ على ما يَقَعُ فيهِ الْفِعْلُ مِنْ زَمانٍ أَوْ مَكان...

د– الْمَفْعولُ مَعَهُ، لأَنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ مَعَهُ لا عَلَيْه..." (فتيح، ١٩٨٩: ٢٣١).

فَإِذا كانَ (الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ) هُوَ نَفْسُ الْفِعْلِ الْواقِع (تَوْكيدُ الْفِعْلِ/هَيْئَةُ الْفِعْل)[١٦]، وكانَ (الْمَفْعولُ فيه) هُوَ الَّذي يَقَعُ فيهِ الْفِعْلُ (الظَّرْفُ/ظَرْفُ الْفِعْل)، وكانَ (الْمَفْعولُ لَهُ) هُوَ الَّذي يَقَعُ لأَجْلِهِ الْفِعْلُ (عِلَّةُ الْفِعْلِ/سَبَبُ الْفِعْل)، وكانَ (الْمَفْعولُ مَعَهُ) هُوَ الَّذي يَقَعُ الْفِعْلُ مَعَهُ (الْمُصاحِبُ لِلْفاعِل)، فَيَحِقُّ لَنا كَثيراً أَنْ نَسْأَلَ بِإِلْحاح: فَأَيْنَ هُوَ (الْمَفْعولُ الْحَقيقِيُّ) إِذَن؟ أَلَيْسَ هُوَ (الْمَفْعولَ بِه)؟! ونَرى أَنَّ ثَمَّةَ أَمْراً غايَةً في الأَهَمِّيَّةِ قَدْ يَنْفي "الْمَفْعولِيَّةَ" عَنْ كُلِّ ما هُوَ سِوى (الْمَفْعولِ/الْمَفْعولِ بِه)، وهُوَ أَنَّهُ بِاعْتِدادِنا بِكَوْنِ كُلِّ (الْمَفْعولاتِ) مَفْعولات،

فَإِنَّهُ لَنْ يَغْدو هُناكَ تَعْريفٌ واحِدٌ لِلْمَفْعولِيَّة. لأَنَّهُ كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ نَأْتِيَ بِتَعْريفٍ واحِدٍ لِلْمَفْعولِيَّةِ ونَحْنُ نَضُمُّ في زُمْرَةٍ واحِدَةٍ زَمانَ الْفِعْلِ ومَكانَهُ (الْمَفْعول فيه) إِلى سَبَبِ وُقوعِ الْفِعْلِ (الْمَفْعول لأَجْلِه)، ونَجْمَعُ على صَعيدٍ واحِدٍ بَيْنَ الْحَدَثِ (الْمَفْعول الْمُطْلَق) ومُصاحِبِ الْفاعِلِ (الْمَفْعول مَعَه)، ونَقْرِنُ هذا كُلَّهُ في مَجْموعَةٍ واحِدَةٍ بِالَّذي يَنْتُجُ أَوْ يَتَأَثَّرُ مِنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْلِ (الْمَفْعول/الْمَفْعول بِه)؟ أَيُّ تَعْريفٍ لِلْمَفْعولِيَّةِ يُمْكِنُ أَنْ يَنْهَضَ في ظِلِّ هذِهِ الأَشْتات؟ بَيْنَما إِذا أُخِذَ بِالاقْتِراحِ الَّذي يَتَبَنّاهُ الْبَحْثُ الْحالِيّ، مِنْ أَنَّهُ لا مَفْعول في الْعَرَبِيَّةِ إِلّا (الْمَفْعول/الْمَفْعول بِه)، فَما أَسْهَلَ مِنَ الإِتْيانِ بِتَعْريفٍ حينَئِذٍ لِلْمَفْعولِيَّة.

وإِنَّ ما أُنادي بِهِ هُنا، مِنْ كَوْنِ (الْمَفْعولِ بِهِ) هُوَ الْمَفْعول الْوَحيد في الْعَرَبِيَّة، يَلْتَقي مع ما دعا إِلَيْهِ (الْجَوّاريّ)، في ما نَقَلَتْ عَنْهُ ماضِياً، مِنْ نَفْيِهِ الْمَفْعولِيَّةَ عَنْ كُلِّ ما سِوى (الْمَفْعولِ بِه)[١٧]. وهذا، على أَيِّ حال، لَيْسَ بِدْعاً مِنَ الأَمْرِ في الْحَقيقَة، فَقَدْ ذَكَرَ (السُّيوطيّ) (ت٩١١هـ/١٥٠٥م) أَنَّ الْكوفِيّين "زَعَموا أَنَّ الْفِعْلَ إِنَّما لَهُ مَفْعولٌ واحِد، وهُوَ الْمَفْعولُ بِه، وباقيها عِنْدَهُم لَيْسَ شَيْءٌ مِنْها مَفْعولاً، وإِنَّما مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعول" (السُّيوطيّ،١٩٩٨: ٦/٢). ولَعَمْري كَمْ هِيَ رائِعَةٌ مَقولَةُ الْكوفِيّين حينَما قَرَّروا بِبَساطَةٍ شَديدَة: "الْفِعْلُ إِنَّما لَهُ مَفْعولٌ واحِد"! وهذا بَدَهِيٌّ جِدّاً ومَعْقولٌ لُغَوِيّاً بِشِدَّة، فَإِذا كانَ في الْجُمْلَةِ فِعْلٌ واحِدٌ، وكانَ فيها فاعِلٌ واحِدٌ، فَمِنَ الْواجِبِ أَنْ يَكونَ فيها مَفْعولٌ بِهِ واحِدٌ لَيْسَ غَيْر. حَتّى إِنَّهُ في حالَةِ (تَعَدُّدِ الْمَفاعيلِ) في الْجُمْلَةِ الْواحِدَةِ (مَفْعول بِهِ أَوَّل، مَفْعول بِهِ ثانٍ، مَفْعول بِهِ ثالِث)، فَإِنَّهُ يَظَلُّ صَحيحاً -كَما ذَكَرْتُ- أَنَّ هُناكَ مَفْعولاً بِهِ واحِداً هُوَ الْمَفْعولُ الْمُباشِر Direct Object. لأَنَّني -مَثَلاً- قَدْ أَقْرَأُ خَمْسينَ كِتاباً، فَيَكونُ الْمَفْعولُ الْمَنْطِقِيُّ لِفِعْلِ قِراءَتي في عالَمِ الْوَقائِعِ الْمُمْكِنَةِ مُتَعَدِّداً يَبْلُغُ الْخَمْسين، ونَكونُ على هذا الْمُسْتَوى أَمامَ خَمْسينَ مَفْعولاً مَنْطِقِيّاً، بَيْدَ أَنَّنا على الصَّعيدِ اللُّغَوِيِّ لا نَكونُ -في الْجُمْلَةِ- إِلّا بِإِزاءِ مَفْعولٍ لُغَوِيٍّ تَرْكيبِيٍّ دِلالِيٍّ واحِدٍ حَسْب: (قَرَأْتُ خَمْسينَ كِتاباً).

وقَدْ عَلَّلَ (مَهْدي الْمَخْزومِيّ) سَبَبَ إِطْلاقِ الْكوفِيّين تَسْمِيَةَ (الْمَفْعول) على (الْمَفْعولِ بِه) فَقَطْ، بِأَنَّ "كُلَّ واحِدٍ مِنْهُنَّ لَيْسَ بِمَفْعولٍ يُقابِلُ الْفاعِل، بِحَيْثُ يَكونُ واقِعاً عَلَيْهِ الْفِعْل، فَشَبَّهوهُ بِهِ، لأَنَّهُ يُشْرِكُهُ في النَّصْب، على نَحْوِ يَكونُ الْفِعْلُ واقِعاً فيه، أَوْ لَهُ، أَوْ مَعَه". قالَ (مَهْدي الْمَخْزومِيّ) عَنِ "الْمَفْعولِ الْمُطْلَق، ولَهُ، وفيهِ، ومَعَهُ": "وهذِهِ أَلْفاظٌ بَصْرِيَّة، لأَنَّ الْمَفاعيلَ عِنْدَ الْبَصْرِيّين: خَمْسَة، هِيَ: الْمَفْعولُ الْمُطْلَق، والْمَفْعولُ بِه، والْمَفْعولُ مَعَه، والْمَفْعولُ لأَجْلِه، ولا يَعْرِفُ الْكوفِيّونَ مِنْها إِلّا الْمَفْعول بِه. أَمّا الْمَنْصوباتُ الأُخْرى، الَّتي هِيَ مَفاعيلُ عِنْدَ الْبَصْرِيّين، فَهِيَ عِنْدَ الْكوفِيّينَ أَشْباهُ مَفاعيل. إِنَّ تَقْسيمَ الْمَفْعولِ إِلى مُطْلَق، ومُقَيَّد، بِأَحَدِ الْقُيودِ الْمَذْكورَةِ يَنُمُّ على التَّأْثيرِ الْكَلامِيِّ في دِراسَةِ الْبَصْرِيّين، فَالإِطْلاقُ والتَّقْييدُ مِنِ اصْطِلاحاتِ الْمُتَكَلِّمين، أَمّا الْكوفِيّونَ فَقَدْ لَمَسْنا في غَيْرِ ما مَوْطِنٍ مُجافاتَهُمْ لِطَريقَةِ الْفَلاسِفَة، وأَلْفاظِهِمْ، ويَبْدو ذلِكَ مِنِ انْقِسامِ الْمَفْعولِ عِنْدَهُمْ، "فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ إِلّا مَفْعولٌ بِه، والْبَواقي شَبيهاتٌ بِالْمَفْعول"، لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُنَّ لَيْسَ بِمَفْعولٍ يُقابِلُ الْفاعِلَ بِحَيْثُ، يَكونُ واقِعاً عَلَيْهِ الْفِعْل، فَشَبَّهوهُ بِهِ، لأَنَّهُ يُشْرِكُهُ في النَّصْب، على نَحْوِ يَكونُ الْفِعْلُ واقِعاً فيه، أَوْ لَهُ، أَوْ مَعَه" (الْمَخْزومِيّ، ٢٠٠٢: ٣٨٢).

وإِذا كُنْتُ أُعْلِنُ هُنا إِعْجابي بِمَقالَةِ الْكوفِيّين: "الْفِعْلُ إِنَّما لَهُ مَفْعولٌ واحِد"، فَإِنَّ ما تَبَقّى مِنْ رَأْيِهِمُ الَّذي ذَكَرَهُ (السُّيوطيّ)، ذاكَ الَّذي عَدّوا فيهِ بَقِيَّةَ (الْمَفْعولاتِ) "شَبيهاتٍ بِالْمَفْعول"، يَبْقَينا في الدّائِرَةِ نَفْسِها، ذلِكَ أَنَّها لَيْسَتْ (مَفْعولاتٍ) ولا شَبيهَةً بِـ(الْمَفْعول)، هذا إِذا لَمْ تَكُنِ الْعَلامَةُ الإِعْرابِيَّةُ هِيَ الْمُحَرِّكَ لَنا في آرائِنا النَّحْوِيَّة.

إنّ قَوْل الْكوفيّين بأنّ الْمنْصوباتِ منْ غيْرِ (الْمفْعول) أوِ (الْمفْعولِ بِه)، إنّما هيِ "شبيهاتٌ بالْمفْعول"، يجْعلُ رأيهُمْ منْقاطعاً-نوْعاً ما- مع رأْيِ الْبصْريّين! إنّ ما قيل إنّه (مفْعول فيه/لَهُ/معهُ)، لَيْس يدْخُل-حسب ما أدْعو إليْهِ في الْبحْثِ- في دائرةِ (الْمفْعول)، بأيّ طَريقةٍ وحسب أيّ معْيار. أقولُ: لَيْس منْ وجْهٍ تتّجهُ فيهِ (الْمفْعولاتُ: بها/فيها/لَها/معها)، سوى ما كان منْ أمْرِ الْعلامةِ الإعْرابيّة، وأحْسبُ أنّهُ لَمْ يعُدْ مقْبولاً-في الدّرْسِ اللّغويّ الْحديثِ- أنْ تتحكّمَ الْعلامةُ اللّغويّةُ بنا وبدرْسِنا الْمسْتوى التّركيبيّ منِ اللّغةِ وبتصْنيفِنا الْوظائفَ اللّغويّة، على حسابِ الأدْوارِ الدّلاليّةِ الْحقيقيّةِ الّتي تضطلعُ بها تلْك "الْمنْصوباتُ"-وغيْرُها- في الْجُمْلةِ الْعربيّةِ.

وثمّةَ دليلٌ آخرُ-ينْضافُ إلى ما سبق- على أنّ "الْمفْعول على الْحقيقةِ" إنّما هُو (الْمفْعولُ بِه)، لا غيْره. يمْثُلُ الدّليلُ في أنّك إنْ قُلْتَ: (الْمفْعول) دون أنْ ترْدفهُ بـ(بِه)، فإنّ الذّهْن لَنْ ينْصرفَ إلّا إلى مفْعولٍ واحدٍ وحيدٍ هُو (الْمفْعولِ بِهِ) دون غيْرِه. بلْ سيكونُ ثَمّ خطأٌ فاحشٌ إنْ أطْلقْنا مصْطلَح (الْمفْعول) لنعْني بِهِ (الْمفْعول الْمطْلَق)، أوِ (الْمفْعول فيه)، أوِ (الْمفْعول معهُ)، أوِ (الْمفْعول لَهُ).

وهذا دليلٌ جديدٌ على أنّ ما سمّي (الْمفْعول بِه) إنّما هُو "الْمفْعولُ على الْحقيقةِ"، أوْ هُو "الْمفْعولُ الْحقيقيّ" على الصّعيدِ اللّغويّ ولدى النُّحاةِ أنْفسهِم. وبسببٍ منْ هذا لَمْ يجِدِ النُّحاةُ ضيْراً في أنْ يطْلقوا أحْياناً كثيرةً مصْطلَح (الْمفْعول) ليعْنوا بِهِ (الْمفْعول بِه)، وهذا على الأصْلِ وهُو الصّحيحُ عِنْدي. قال (سيبويْه) (ت١٨٠هـ/٧٩٦م)-مثلاً أوّلاً-: "هذا بابُ الْفاعلِ الّذي يتعدّاهُ فعْلُهُ إلى مفْعول. وذلك قوْلُك: (ضرب عبْدُ الله زيْداً)... وانْتصب زيْدٌ لأنّهُ مفْعولٌ تعدّى إليْهِ فعْلُ الْفاعلِ. فإنْ قدّمْتَ الْمفْعول وأخّرْتَ الْفاعلِ جرى اللّفْظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قوْلُك: (ضرب زيْداً عبْدُ الله)" (سيبويْه، ١٩٩١: ١/٣٤). وقال (ابْنُ السّرّاجِ) (ت٣١٦هـ/٩٢٩م)-مثلاً ثانياً- في الْفعْلِ اللّازمِ: "فأمّا الْفعْلُ الّذي هُو غيْرُ مُتعدٍّ، فهُو الّذي لَمْ يُلاقِ مصْدرُهُ مفْعولاً، نحْو: قام، واحْمرّ[١٨]، وطال، إذا أردتَ بِهِ ضيْءَ قصْرٍ خاصّة" (ابن السّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٧١). وقال-مثلاً آخر-: "ولا تتمّ هذهِ الأفْعالُ الْمُتعدّيةُ، ولا توجدُ إلّا بوُجودِ الْمفْعول، لأنّك إنْ قُلْتَ: ذكرْتُ، ولَمْ يكُنْ مذْكوراً فهُو مُحالٌ" (ابن السّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٦٩). وكثيراً ما اسْتغْني عنْ (بِهِ) عِنْد الْحديثِ على تعدّدِ الْمفاعيل، فيُقالُ: (تعدّدُ الْمفاعيل) لا (تعدّدُ الْمفاعيلِ بها)-إلّا نُدْرةً-، ويُقالُ أيْضاً: (مفْعولٌ أوّل) و(مفْعولٌ ثان)، ولا ضيْر.

وقدْ أشارَ (ابْنُ هِشام) منْ قبْل، إلى أنّ (الْمفْعول الْمطْلَق) نفْسهُ مُقيّدٌ عِنْد النُّحاةِ في الْحقيقةِ، نعمْ هُو مُقيّدٌ عِنْدهُمْ بلفْظِ الإطْلاق، فلا يُقالُ في شأْنِهِ إلّا (الْمفْعولُ الْمطْلَق). وأمّا (الْمفْعول) الْوحيدُ الّذي قدْ يأْتي خلْوا عِنْدهُمْ منْ أيّ تقْييدٍ في الاسْتعْمالِ الاصْطلاحيّ، فهُو (الْمفْعولُ بِه)، فتراهُمْ يطْلقون (الْمفْعول)، هكذا دون تقْييدِهِ بأيّ مقيّد، ويُريدون بِهِ (الْمفْعولَ بِه). قال: "وجرى اصْطلاحُهُمْ على أنّهُ إذا قيل: (مفْعول) وأطْلق، لَمْ يُرِدْ إلّا الْمفْعولَ بِه، لما كان أكْثرُ الْمفاعيلِ دوْراً في الْكلامِ خفّفوا اسْمه، وإنّما كان حقّ ذلك ألّا يصْدُقَ إلّا على الْمفْعولِ الْمطْلَق، ولكنّهُمْ لا يطْلقون على ذلك اسْمَ (الْمفْعول) إلّا مُقيّدا بقيْدِ الإطْلاق" (ابن هشام، ١٩٨٥: ٨٧٤). وقال (الصّبّان) (ت١٢٠٦هـ/١٧٩٢م): "(قوْلُه: لا يخْرجُ إلى صِلَةٍ) أيْ بالْحرْفِ أوِ الظّرْف أوِ الْمُراد: لا يخْرجُ إلى ذلك لُغةً، فلا ينافي أنّهُ مُقيّدٌ عِنْد النُّحاةِ بالإطْلاق، ولهذا قال في الْمُغْني: الْمفْعولُ إذا أُطْلِق في اصْطلاحِ النُّحاةِ إنّما ينْصرفُ إلى الْمفْعولِ بِه لأنّهُ أكْثرُ دوراناً في الْكلامِ، ولا يصْدُقُ على الْمصْدرِ الْمذْكورِ إلّا مُقيّداً بقيْدِ الإطْلاق[١٩]" (الصّبّان، د.ت: ٢/١١٠).

ولَعلَّ لَنا منَ "الإضْمارِ"، أوْ "تَقنيَةِ استبْدالِ الضّميرِ بغيْرِه"، دليلاً آخرَ على أنّ (الْمفْعولَ بِهِ) أوْلى بالْمفْعوليّةِ منِ (الْمفْعولِ الْمطْلَق). فمِنَ الْمعْلومِ أنّ النُّحاةَ يتّخِذونَ منْ هذِهِ التّقنيّةِ دليلاً يُميّزُ الْمفْعولاتِ منْ سائرِ الْمنْصوباتِ (الملخ، ٢٠٠٧: ٢٢١)، ولكنّ الْمفْعولاتِ نفْسَها ليْستْ سواءً في هذِهِ التّقنيّةِ. فإذا جازَ لَنا أنْ نَستبْدِلَ بالْمفْعولِ بِهِ ضميراً في كُلّ حينٍ، فنَقول-مثلاً- (قابلْتُهُ) في: (قابلْتُ زيْداً)، فإنّ الشّأنَ معَ (الْمفْعولِ الْمُطْلَق) ليْسَ كذلك، إذْ لا يُمْكنُ أنْ يسْتبْدَلَ الضّميرُ بالْمفْعولِ الْمطْلَقِ إلّا في حالِ النّيابةِ، نيابةِ الضّميرِ عنْه، نحْوِ قوْلِهِ-تعالى-: ﴿فإنّي أُعذّبُهُ عذاباً لاّ أُعذّبُهُ أحداً منَ الْعالَمين﴾ (المائدة٥: ١١٥)، "أيْ لا أُعذّبُ الْعذابَ" (ابْن عقيل، ١٩٨٥: المجلّد الأوّل، الجزء الثّاني، ١٧٤).

وقَدْ يحقُّ للْمرْءِ، تأْسيساً على ذلكمْ كلّه، أنْ لا يسْتبْعِدَ ترْجيحَ أنْ يكونَ (الْمفْعولُ بِهِ) قَدْ مثّلَ أساسَ التّفْكيرِ النّحْويّ لَدى النُّحاةِ الأوائلِ في بابِ الْمنْصوباتِ. فمِنَ (الْمفْعولِ بِهِ)، أوِ الْمفْعول، انْطلَقوا في تسْميَةِ بقيّةِ الْوظائفِ الأخْرى (مفْعولات). فكَلِمَةُ (الْمفْعول)، الّتي نَجِدُها في مُصْطلَحاتِ الْبابِ في كُلّ منَ (الْمفْعولِ الْمطْلَق)، و(الْمفْعولِ فيهِ)، و(الْمفْعولِ لَهُ أوْ لأجْلِهِ أوْ منْ أجْلِهِ)، و(الْمفْعولِ معهُ)، مأْخوذَةٌ منْقولَةٌ أصْلاً عنِ (الْمفْعولِ) الّذي توصّلوا إلَيْهِ أوّلاً وابْتداءً، ألا وهُوَ (الْمفْعولِ بِهِ). ولَعلّ منْ أدلّ الدّليلِ على أنّ (الْمفْعولَ بِهِ) هُوَ أوّلُ الْمفْعولاتِ الْمكْتشَفَةِ نحْويّاً، بلْ أوّلُ الْمنْصوباتِ الّتي تعرّفَ علَيْها النُّحاةُ وتوصّلوا إلَيْها في درْسِهِمْ النّحْويّ، أنّنا نَجِدُ(سيبويْهِ)-صاحبَ أقْدمِ مؤلّفٍ نحْويٍّ واصلٍ إلَيْنا- يطْلقُ (الْمفْعولَ بِهِ) ولا يُريدُ بِهِ (الْمفْعولَ بِهِ) الّذي نَعْرِفُهُ حسْبَ، بلْ يطْلقُ (الْمفْعولَ بِهِ) على إرادةِ أيّ مفْعول، بلْ على إرادةِ أيّ منْصوب!

فخَبرُ (لاتَ) الْمنْصوبُ هُوَ (مفْعولٌ بِهِ) عنْدَ (سيبويْهِ). ذكَرَ ذلكَ في سياقِ حديثِهِ على (ما) الْحجازيّةِ: "وأمّا أهْلُ الْحجازِ فيُشبّهونَها بلَيْسَ إذْ كانَ معْناها كمعْناها، كما شبّهوا بِها لاتَ في بعْضِ الْمواضعِ، وذلكَ معَ الْحينِ خاصّةً، لا تكونُ لاتَ إلّا معَ الْحينِ، تُضْمِرُ فيها مرْفوعاً وتَنْصبُ الْحينَ لأنّهُ مفْعولٌ بِهِ"[٢٠](سيبويْه، ١٩٩١: ٥٧/١). وأطْلَقَ، كذلك، على (الْمفْعولِ معهُ) مُصْطلَحَ (الْمفْعولِ بِهِ)! قالَ: "ومِثْلُ ذلك: (مازلْتُ وزيْداً حتّى فعَلْ)، أيْ مازلْتُ بزيْدٍ حتّى فعَلَ، فهُوَ مفْعولٌ بِهِ. و(مازلْتُ أسيرُ والنّيلَ)، أيْ معَ النّيلِ، و(اسْتوى الْماءُ والْخشَبَةَ)، أيْ بالْخشَبَة. و(جاءَ الْبرْدُ والطّيالسَةَ[٢١])، أيْ معَ الطّيالسَة"[٢٢](سيبويْه، ١٩٩١: ٢٩٨/١). كما عبّرَ عنِ الْحالِ بـــ(الْمفْعولِ بِهِ). قالَ: "هذا بابُ ما ينْتَصبُ منَ الأسْماءِ الّتي ليْستْ بصفَةٍ ولا مصادِرَ لأنّهُ حالٌ يقَعُ فيهِ الأمْرُ فينْتَصبُ لأنّهُ مفْعولٌ بِهِ، وذلكَ قوْلُكَ: كلّمْتُهُ فاهُ إلى فيّ، وبايعْتُهُ يداً بيد، كأنّهُ قالَ: كلّمْتُهُ مشافهَةً، وبايعْتُهُ نقْداً، أيْ كلّمْتُهُ في هذِهِ الْحال[٢٣]"[٢٤].

إذَنْ، فـــ(الْمفْعولُ)، أوِ (الْمفْعولُ بِهِ)، هُوَ بدايةُ التّفْكيرِ النّحْويّ في ما أُطْلقَ علَيْهِ "الْمفْعولات". و(الْمفْعول)، أوِ (الْمفْعولُ بِهِ)، هُوَ الّذي وجّهَ تفْكيرَ النُّحاةِ، بتأْثيرِ النّصْبِ، حينَما راحوا يتأمّلونَ الْمنْصوباتِ الأخْرى، فجعلوهُ مقْياساً طوّعوا لَهُ الْوظائفَ الأخْرى "الْمنْصوبَةَ" قسْراً لتكونَ حائمةً في فلَكِ (الْمفْعول) أوِ (الْمفْعولِ بِهِ) بطَريقَةٍ أوْ بأُخْرى. تأمّلِ الرّغْبَةَ في "مفْعلَةِ" كُلّ منْصوب، أوْ جعْلِ كُلّ منْصوبٍ مفْعولاً، في قوْلِ (الأسْترابادِيّ) (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م): "وقَدْ قسّمَ النُّحاةُ الْمنْصوباتِ قسْميْنِ: أصْلاً في النّصْبِ، يعْنونَ بِهِ الْمفْعولاتِ الْخمْسة، ومحْمولاً علَيْهِ وهُوَ غيْرُ الْمفْعولاتِ منَ الْحالِ والتّمْييزِ وغيْرِ ذلك. والّذي جعلوهُ غيْرَ الْمفْعولاتِ يُمْكنُ أنْ يدْخلَ بعْضُها في حيّزِ الْمفاعيل، فيُقالُ للْحال: هُوَ مفْعولٌ معَ قيْدِ مضْمونِه، إذِ الْمجيءُ في

(جاءني زيدٌ راكباً) فِعْلٌ مع قَيْدِ الرُّكوبِ الَّذي هُو مَضْمونُ (راكِباً)[٢٥]. ويُقالُ لِلْمُسْتَثْنى: هُو الْمَفْعولُ بِشَرْطِ إِخْراجِهِ، وكَأَنَّهُمْ آثَروا التَّخْفيفَ في التَّسْمِيَةِ" (الأَسْتَراباذيّ، ١٩٨٥: ١/١١٢).

وقَدْ أَشارَ (الْجَوارِيُّ) مِنْ قَبْلُ إِلى حِرْصِ النُّحاةِ الشَّديدِ على "مَفْعَلَةِ" كُلِّ مَنْصوبٍ قائِلاً: "وقَدْ حَرَصَ النُّحاةُ الْبَصْرِيّونَ على أَنْ يُسَمّوا كُلَّ هذِهِ الأَسْماءِ الْمَنْصوبَةِ أَوْ أَغْلَبِها مَفاعيلَ، وتَكَلَّفوا لِذلِكَ تَأْويلاً أَوْ تَخْريجاً يَتَمَكَّنونَ بِهِ مِنْ إِجْراءِ قاعِدَتِهِمُ الْعامَّةِ سالِفَةِ الذِّكْرِ. فَقَدْ سَمّوا الْمَصْدَرَ الْمُؤَكِّدَ أَوِ الْمُبَيِّنَ مَفْعولاً مُطْلَقاً. والظَّرْفَ مَفْعولاً فيهِ، والسَّبَبَ مَفْعولاً لَهُ أَوْ لأَجْلِهِ، والْمُصاحِبَ مَفْعولاً مَعَهُ. ثُمَّ عَجَزوا عَنْ تَسْمِيَةِ الثَّلاثَةِ الْباقِيَةِ مَفاعيلَ، وهِيَ: الْحالُ، والتَّمْييزُ، والْمُسْتَثْنى، ولَكِنَّهُمْ أَلْحَقوها بِالْمَفاعيلِ، وزَعَموا أَنَّها إِنَّما تُنْصَبُ بِالأَفْعالِ. فَقالوا إِنَّ في الْحالِ مَعْنى الظَّرْفِيَّةِ، وإِنَّ الْمُسْتَثْنى مَنْصوبٌ بِالْفِعْلِ الَّذي يَسْبِقُهُ. أَمّا التَّمْييزُ فَقَدْ أُلْحِقَ بِالْمَفْعولِ الَّذي يُنْصَبُ بِنَزْعِ الْخافِضِ. ومَنْ يَنْظُرْ في كُتُبِهِمْ الْمُفَصَّلَةِ يَجِدْ مِقْدارَ ما يَتَكَلَّفونَ مِنَ الْجُهْدِ في تَوْجيهِ هذِهِ الْمَسائِلِ، حَتّى يَجْعَلوا مِنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْ هذِهِ الأَسْماءِ مَفْعولاً لِلْفِعْلِ على طَريقَةٍ ما. ويُدْرِكُ، لأَوَّلِ وَهْلَةٍ، أَنَّ هذا الْمَفْهومَ لِلْمَفْعولِيَّةِ لا يُمْكِنُ أَنْ يَنْطَبِقَ على هذِهِ الأَسْماءِ انْطِباقاً حَقيقِيّاً" (الْجَواري، ١٩٨٤: ٨٥).

أَصْلُ الْحِكايَةِ: لِمَ اجْتُلِبَتِ الْباءُ في مُصْطَلَحِ (الْمَفْعولِ بِهِ)[٢٦]؟

وإِذا كانَ ما أَتَيْنا على ذِكْرِهِ صَحيحاً، مِنْ أَنَّ (الْمَفْعولَ)، أَوِ (الْمَفْعولَ بِهِ)، هُوَ الْمَفْعولُ "الْحَقيقِيُّ" الْوَحيدُ في الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ هُوَ الْمَفْعولُ الْوَحيدُ فيها، فَلِمَ لَمْ يَكْتَفِ النُّحاةُ بِتَسْمِيَتِهِ (مَفْعولاً)؟ لِمَ أَضافوا الْمُرَكَّبَ الْجَرِّيَّ (بِهِ) قائِلينَ أَحْياناً كَثيرَةً: (مَفْعولٌ بِهِ)؟! صَحيحٌ أَنَّ (ابْنَ السَّرّاجِ) وغَيْرَهُ مِنَ النُّحاةِ–في ما ذَكَرْتُ خالِياً– كانوا يَقولونَ أَحْياناً كَثيرَةً: (الْمَفْعولَ) لِيَعْنوا بِهِ (الْمَفْعولَ بِهِ)، غَيْرَ أَنَّ هذا الصَّنيعَ–على أَهَمِّيَّتِهِ في هذا السِّياقِ– لا يَنْفي السُّؤالَ الْمُسْتَحَقَّ: لِمَ لَمْ يَكْتَفوا بِـ(الْمَفْعولِ) مُصْطَلَحاً بَديلاً لِـ(الْمَفْعولِ بِهِ)؟! في الإِجابَةِ عَنْ هذا السُّؤالِ، يَنْبَغي أَنْ لا يَغْفُلَ عَنْ أَنَّ النُّحاةَ–في مُقابِلِ ذلِكَ– قَدْ عَنَوا "الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ" الْمَفْعولَ الْحَقيقِيَّ، ومَعَ ذلِكَ لَمْ يُطْلِقوا عَلَيْهِ "الْمَفْعولَ الْحَقيقِيَّ"، بَلْ قالوا: "الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ"!

في هذا ما يَدْعو إِلى الاسْتِغْرابِ كَثيراً، وإِلى السُّؤالِ مَرَّةً أُخْرى: لِمَ لَمْ يُسَمّوا "الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ" "الْمَفْعولَ الْحَقيقِيَّ" ماداموا على الاقْتِناعِ بِأَنَّهُ هُوَ "الْمَفْعولَ عَلى الْحَقيقَةِ"–كَما قالَ ابْنُ السَّرّاجِ– (ابن السَّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٦٩)؟ هذا مُلْحَظٌ اسْتِهْلالِيٌّ يَنْبَغي أَنْ لا يَغيبَ عَنِ الْبالِ ونَحْنُ نُحاوِلُ فَكَّ مُعْضِلِ الْمُصْطَلَحِ في بابِ الْمَنْصوباتِ. وقَدْ يَكونُ في هذا تَأْكيدٌ لِما أَبْدَيْتُهُ سابِقاً مِنْ أَنَّهُمْ حينَما قالوا بِأَنَّ (الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ) هُوَ "الْمَفْعولُ عَلى الْحَقيقَةِ" أَوِ "الْمَفْعولُ الصَّحيحُ"، كانوا يُدْرِكونَ أَنَّ هذا إِنَّما هُوَ "مَفْعولٌ" أَوْ "مَفْعولٌ صَحيحٌ" في الْواقِعِ الْخارِجِيِّ في عالَمِ الْوَقائِعِ الْمُمْكِنَةِ. ولَعَلَّ إِدْراكَهُمْ هذا قَدْ مَنَعَهُمْ مِنْ تَخَيُّرِ مُصْطَلَحِ (الْمَفْعولِ الْحَقيقِيِّ) في الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ. ولَكِنْ مِنَ الصَّحيحِ أَيْضاً أَنَّهُمْ سَعَوْا لِلْمُطابَقَةِ بَيْنَ "الْواقِعِيِّ" و"اللُّغَوِيِّ"، أَوْ قُلْ إِنَّهُمْ سَعَوْا إِلى إِسْقاطِ "الْواقِعِيِّ" على ما هُوَ لُغَوِيٌّ، فَوَجَدْناهُمْ مُتَأَثِّرينَ بِمَصْدَرِيَّةِ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ، وهذا دَفَعَهُمْ إِلى أَنْ يَجْعَلوا هذا الْمَفْعولَ هُوَ "الْمُطْلَقَ"، وأَمّا ما عَداهُ فَهُوَ "الْمُقَيَّدُ"!

أُرَجِّحُ أَنَّ أَصْلَ الْحِكايَةِ قَدِ ابْتَدَأَ عِنْدَما تَعَرَّفَ نُحاةُ الْعَرَبِيَّةِ الأَوائِلُ على (الْمَفْعولِ بِهِ) في مَرْحَلَةٍ مُبَكِّرَةٍ مِنْ مَراحِلِ التَّفْكيرِ النَّحْوِيِّ. وأَحْسَبُ أَنَّهُمْ قَدْ تَعَرَّفوا على (الْمَفْعولِ بِهِ) قَبْلَ تَعَرُّفِهِمْ على (الْمَفْعولاتِ) الأُخْرى. لَفَتَ (الْمَفْعولُ بِهِ) نَظَرَهُمْ، وتَفَتَّقَتْ عَنْهُ أَذْهانُهُمْ وهُمْ يُقَلِّبونَ نُصوصَ اللُّغَةِ مُسْتَقْرِئينَ مُسْتَنْبِطينَ، قَبْلَ أَنْ يَتَوَصَّلوا

إلى (المفعولاتِ الأُخرى). وهذا-في نظَري- أمرٌ بَدهيٌّ يَرِدُ بسُهولةٍ إلى كَوْنِ المفعولِ بهِ أكثرَ تَرَدُّداً في نُصوصِ اللُّغةِ من المفعولاتِ الأُخرى، فـ(المفعولُ بهِ) يحظى بنِسْبةِ شُيوعٍ تَفوقُ نِسْبةَ شُيوعِ المفعولاتِ بلِ المَنْصوباتِ الأُخرى[٢٧]. وأكثرُ من هذا أنَّهمْ إنَّما لَحظوا (المفعولَ بهِ) بلَحْظِهِمُ الفاعلَ سواء بسواء. إذْ لَمّا تَبيّنوا الفاعلَ تَبيّنوا المفعولَ بداهةً، لاقْتِرانِ (المفعولِ بهِ) بالفاعلِ اقْتِراناً حتْميّاً في اللُّغةِ والواقعِ، ومِنْ ههُنا سمّوُا الفاعلَ (فاعلاً) والمفعولَ (مفعولاً). أعْني أنَّهمْ، في اللَّحْظةِ الّتي أطْلَقوا فيها على الفاعلِ مُصْطَلَحَ (الفاعلِ)، أطْلَقوا مُباشَرةً، في اللَّحْظةِ عيْنِها، على المفعولِ مُصْطَلَحَ (المفعولِ) دونَ الباءِ (بهِ) ابْتِداءً، إذْ لَمْ تَكُنِ الحاجةُ-حتّى تِلْكَ اللَّحْظةِ- قَدْ ظَهرتْ لاجْتِلابِ هذِهِ الباءِ الّتي لا مُسوِّغَ لَها إطْلاقاً-حتّى تِلْكَ اللَّحْظةِ-، لأنّ أنْظارَهُمْ لَمْ تَكُنْ قَدْ وصَلَتْ إلى أيِّ مفعولٍ آخَرَ غيْرِه، فَلَمْ يُمَيِّزونَهُ بالقَوْلِ إنَّهُ (مفعولٌ بهِ) ولا مفعولٌ آخَرَ غيْرُه؟

وقَدْ يعْضُدُ ما نَحْنُ في سبيلِ إثْباتِهِ، مِنْ أنَّهُ كانَ ثَمَّةَ تَواقُتٌ في إدْراكِ النُّحاةِ الفاعلِ والمفعولِ معاً، وأنّ قَوْمَنا لَحظوا الفاعلَ آنَ لَحْظِهِمُ المفعولَ بهِ، الأمْرُ الّذي يعْني أنّ تَوَصُّلَهُمْ إلى المفعولِ بهِ قَدْ سبقَ تَوَصُّلَهُمْ إلى أيِّ (مفعولٍ) آخَرَ تَنادوْا به، أنَّهُمْ تَوصّلوا مُبكِّراً إلى أنّ المفعولَ بهِ قَدْ يتَساوى تَركيبيّاً مَعَ الفاعلِ في بَعْضِ التّراكيبِ الّتي يحِلُّ فيها المفعولُ بهِ محلَّ الفاعلِ، فَقالوا بالمفعولِ الّذي هُوَ بمنْزِلةِ الفاعلِ (المبْنيِّ للمفعولِ). قالَ (سيبويْه) في (كُسِيَ عَبْدُ اللهِ الثَّوْبَ) و(أُعْطِيَ عَبْدُ اللهِ المالَ): "... وانْتَصَبَ الثَّوْبُ والمالُ لأنَّهما مفعولانِ تَعدّى إلَيْهِما فِعْلُ مفْعولٍ هُوَ بمنْزِلةِ الفاعلِ"(سيبويْه، ١٩٩١: ٢٤/١). وقالَ في موْضعٍ آخَرَ: "وقَدْ بيَّنَ المفعولَ الّذي هُوَ بمنْزِلةِ الفاعلِ في أوّلِ الكِتابِ"(سيبويْه، ١٩٩١: ٨٣/١).

ويعزِّزُ كَثيراً صِدْقَ دعْواي هنا أيْضاً، مِنْ أنّ (المفعولَ بهِ) قَدِ اقْتَرنَ ظُهورُهُ بظُهورِ الفاعلِ سواء بسواء، وأنَّهُ ظَهرَ-أوّلَ ما ظَهرَ- بصيغةِ (المفعولِ) لا (المفعولِ بهِ)، وأنَّهُ قَدْ كانَ أسْبَقَ مِنْ غيْرِهِ مِن (المفعولاتِ) ظُهوراً في الدَّرْسِ النَّحْويِّ، ما جاءَ في إحْدى رواياتِ نَشْأةِ الدِّراساتِ النَّحْويّةِ، مِنْ أنّ أوّلَ بابٍ وضَعَهُ (أبو الأسْوَد) (٦٩هـ)، هُوَ بابُ (الفاعلِ والمفعولِ)-بهذِهِ الصّيغةِ لا بغيْرِها-. جاءَ في الرِّوايةِ أنّ فارسيّاً مِنْ أهْلِ (بوزنجان)، اسْمُهُ (سعْد)، مَرَّ بأبي الأسْوَدِ وهُوَ يقودُ فَرَساً لَه، "قالَ: ما لَكَ-يا سعْدُ- لا تَرْكَبُ؟ قالَ: إنَّ فَرَسي ضالِعٌ[٢٨]، فَضَحِكَ بهِ بعْضُ مَنْ حَضَرَه، قالَ أبو الأسْوَد: هؤلاءِ المَوالي قَدْ رَغِبوا في الإسْلامِ ودَخَلوا فيهِ فَصاروا لَنا إخْوَة، فَلَوْ عَلَّمْناهُمُ الكَلامَ! فوَضَعَ بابَ الفاعلِ والمفعولِ لَمْ يَزِدْ عليْه"[٢٩] (السّيرافيّ، ١٩٨٥: ٣٦). وقَدْ صَدَقَ هذا أنّنا وجَدْنا في مَرْحلةِ التَّأْليفِ النَّحْويِّ كُتُباً ضَمَّتْ باباً بهذا العُنْوانِ نَفْسِه، قالَ (سيبويْه): "والتَّقْديمُ ههُنا والتَّأْخيرُ ... مِثْلُهُ فيما ذَكَرْتُ لَكَ في بابِ الفاعلِ والمفعولِ" (سيبويْه، ١٩٩١: ٥٦/١). وثَمَّةَ كِتابٌ مِنْ كُتُبِ القَرْنِ الثّالثِ الهِجْريّ، وهُوَ زَمَنٌ يبْعُدُ كَثيراً عَنْ زَمَنِ أبي الأسْوَد (٦٩هـ)، كانَ لا يَزالُ، حتّى ذلكَ الوَقْتِ، يضُمُّ (الفاعلَ والمفعولَ)-بهذِهِ الصّيغةِ كذلك- جنْباً في بابٍ واحدٍ سمّاهُ (المُبَرِّد) (ت٢٨٥هـ/٨٩٩م): (هذا بابٌ مِنْ مسائلِ الفاعلِ والمفعولِ)، وقَدْ وردَ هذا البابُ في موْقِعٍ مُتَقَدِّمٍ جِدّاً مِنَ (المُقْتَضب)، لَمْ تَفْصِلْهُ عَنْ "مُقَدِّمةِ" الكِتابِ سوى أرْبَعِ صفحات (المُبرّد، ١٩٩٩: ٥٩/١).

بيْدَ أنّ النُّحاةَ، لَمّا اسْتَمَرّوا في تَقْعيدِ اللُّغةِ بتَطاوُلِ الأيّامِ، وقَعَتْ أبْصارُهُمْ على مَنْصوباتٍ و(مفعولاتٍ) أُخرى، فأعْمَلوا فيها أذْهانَهُمْ، ووجَدوا لِزاماً عَلَيْهِمْ-وفْقَ ما اخْتَطّوهُ لأنْفُسِهِمْ- أنْ يَضُمّوها إلى المَنْصوبِ الأوّلِ، (المفعولِ) المُتَوَصَّلِ إلَيْهِ قَبْلاً. شَعَروا بأنّ مِنَ الواجبِ عَلَيْهِمْ أنْ يَسْلُكوا المَنْصوباتِ في سِلْكٍ واحدٍ

لِيَنْتَظِمَ لَهُمُ الْعِقْدُ في بابٍ يَمْحِضونَهُ لَها، كانَ لِزاماً عَلَيْهِمْ أَنْ يَفْعلوا ذلك بِأَيِّ طَريقَةٍ لِيَكُوِّنوا من الْمَنْصوباتِ كُلِّها "باباً" وفْقاً لِنَسَقٍ مَقْبول. فَما كانَ إِلّا أَنْ قادَتْهُمْ تَأَمُّلاتُهُمْ- بِوَحْيٍ من الْمَنْصوبِ الأَوّل- إِلى طَرْدِ فِكْرَةِ الْمَفْعولِيَّةِ على كُلِّ مُفْرَداتِ الْبابِ بِطَريقَةٍ أَوْ بِأُخْرى، فَقالوا إِنَّها جَميعَها (مَفْعولات). ولَكِنْ كانَ من الضَّروريِّ-في الْوَقْتِ نَفْسِهِ- أَنْ يُمَيِّزوا الْمَفْعولَ الأَوّلَ أَوِ الْمَلْموحَ أَوّلاً، من الْمَفْعولاتِ الأُخْرى الْمُهْتَدى إِلَيْها حَديثاً. بَلْ كانَ ضَروريّاً أَنْ يُمَيِّزوا كُلَّ (مَفْعول) مُتَوَصَّلٍ إِلَيْهِ بِمُصْطَلَحٍ خاصٍّ يُحَدِّدُهُ وَيُشيرُ إِلَيْهِ دون أَنْ يُلْتَبَسَ بِغَيْرِهِ أَوْ يَتَلَبَّسَه، فَوَجَدوا بُغْيَتَهُمْ في الْحَرْفِ الَّذي يُمَيِّزُ-في نَظَرِهِمْ- كُلَّ مَفْعولٍ ويَذْكُرُ قَبْلَهُ في بَعْضِ السِّياقاتِ اللُّغَوِيَّةِ التَّرْكيبِيَّةِ الأُخْرى حينَما لا يَكونُ مَنْصوباً.

وقَدْ يَكونُ أَنَّهُمُ اهْتَدَوْا إِلى فِكْرَةِ إِرْدافِ كُلِّ (مَفْعول) بِحَرْفٍ مُعَيَّنٍ، من خِلالِ ما وَجَدوهُ من أَمْرِ كُلِّ مَنْصوبٍ من الْمَنْصوباتِ الأَحْدَث (الْمَفْعول فيه، ولَهُ، ومَعَه)، فَقَدْ وَجَدوا أَنَّ كُلَّ مَنْصوبٍ مِنْها تُعَبِّرُ عَنْهُ الْعَرَبِيَّةُ مَرَّتَيْن: مَرَّةً بِالأَداةِ فَيَكونُ الْجَرّ، ومَرَّةً بِاطِّراحِ الأَداةِ فَيَكونُ حينَئِذٍ النَّصْب. فَقَدْ أَلْفَوْا أَنَّهُ يُقالُ: (سافَرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَة)، مِثْلَما يُقالُ: (سافَرْتُ في يَوْمِ الْجُمُعَة) سواءٌ بِسَواء، فَأَدْرَكوا طَلَبَتَهُمْ في الأَداةِ (في) الَّتي قَدْ تَسْبِقُ هذا (الْمَفْعول) في بَعْضِ السِّياقات، فَقالوا: إِذَنْ، فَهُوَ (الْمَفْعولُ فيه). كَما لَحَظوا أَنَّ الْمَفْعولَ في التَّرْكيبِ: (أَحْتَرِمُ الْقانونَ دَفْعاً لِلضَّرَر)-مَثَلاً-، قَدْ يَسْبِقُ هُوَ أَيْضاً بِأَداةٍ هِيَ اللّامُ-في تَراكيبَ أُخْرى- لِيَصير: (أَحْتَرِمُ الْقانونَ لِدَفْعِ الضَّرَر)، فَقالوا: إِنَّهُ (الْمَفْعولُ لَه)[٣٠]. ولَمَحوا الشَّيْءَ عَيْنَهُ في مِثْلِ التَّرْكيبَيْن: (جَلَسَ الأَبُ والأُسْرَةَ)، و(جَلَسَ الأَبُ مَعَ الأُسْرَةِ)، فَقالوا سَريعاً: هُوَ (الْمَفْعولُ مَعَه)[٣١].

باخْتِصار: إِنَّ ما قيلَ إِنَّهُ (مَفْعولات)، مِمّا حَوى مُصْطَلَحُها حَرْفاً مِنْ غَيْرِ (الْمَفْعولِ بِه)، يَصِحُّ مَعَها، في الْجُمَلِ الْمُخْتَلِفَة، إِيرادُ الْحَرْفِ الْمَذْكورِ في الْمُصْطَلَحِ دون صُعوبَةٍ-في أَكْثَرِ الأَحْيان-. غَيْرَ أَنَّ الشَّيْءَ نَفْسَهُ لا يَنْطَبِقُ على ما أُطْلِقَ عَلَيْهِ (الْمَفْعولِ بِه)، إِذْ لا تُجيزُ اللُّغَةُ ذِكْرَ هذِهِ الْباءِ قَبْلَ (الْمَفْعول) في التَّرْكيبِ كَما أَجازَتْ مَعَ (الْمَفْعولاتِ) الأُخْرى: فَإِنَّنا في (اشْتَرَيْتُ الْكِتاب) لا نَسْتَطيعُ الإِتْيانَ بِالْباءِ قَبْلَ (الْمَفْعول)، فَلا نَقول: (*اشْتَرَيْتُ بِالْكِتاب)، كَما أَنَّنا في (أَكْرَمْتُ عَمْرا)، لا نَقولُ: (*أَكْرَمْتُ بِعَمْرو). أُريدُ أَنْ أُبَيِّنَ أَنَّ ثَمَّةَ بَوْناً شاسِعاً بَيْنَ هذِهِ (الْباءِ) الْمَذْكورةِ في مُصْطَلَحِ (الْمَفْعولِ بِه)، والأَدَواتِ الأُخْرى (في، لِـ، مَعَ) الظّاهِرَةِ في مُصْطَلَحاتِ: (الْمَفْعول فيه، الْمَفْعول لَه، الْمَفْعول مَعَه). وهذا الْبَوْنُ قَدْ يُعَزِّزُ رَأْيي بِأَنَّ الْباءَ إِنَّما أُقْحِمَتْ في الْمُصْطَلَحِ (الْمَفْعولِ بِه) إِقْحاماً، فَلَمْ تَكُنْ في أَصْلِ الْمُصْطَلَحِ لَحْظَةَ نُشوئِه. فَما جيءَ بِهذِهِ الْباءِ إِلّا بَعْدَ أَنِ "اكْتُشِفوا"-تالِياً- أَنَّ (الْمَفْعول) في مِثْلِ (وَقَفَ وَقوفاً) إِنَّما هُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ لا غَيْرُه، ولِكَيْ يَبْقى "مُطْلَقاً" لا مَفَرَّ مِنْ إِيجادِ أَيِّ حَرْفٍ لِلْمَفْعولِ الأَوّل (الْمَفْعولِ بِه) لِيَزيلَ عَنْهُ الأَصالَةَ والإِطْلاق. أَرادوا أَنْ يُثْبِتوا "الإِطْلاقَ" ويُخْلِصوهُ لِما أَسْمَوْهُ (الْمَفْعولَ الْمُطْلَق)، في مُقابِلِ (التَّقْييد) بِالْحَرْفِ لِكُلِّ ما عَدا (الْمُطْلَق)!

مِنَ الْواضِحِ أَنَّهُمْ بَحَثوا عَنْ حَرْفٍ، أَيِّ حَرْفٍ، يُمْكِنُ أَنْ يُذْكَرَ قَبْلَ (الْمَفْعولِ) الأَصْلِيِّ الأَوّل، على غِرارِ ما شَهِدْنا في (الْمَفْعولاتِ الْحَديثَة: الْمَفْعول فيه، والْمَفْعول لَه، والْمَفْعول مَعَه)، فَلَمْ يَجِدوا أَيَّ حَرْفٍ يُمْكِنُ أَنْ يُذْكَرَ قَبْلَ هذا (الْمَفْعول)، الأَمْرُ الَّذي يُعاكِسُ ما عَلَيْهِ (الْمَفْعولاتُ) الأُخْرى. فاضْطُرّوا اضْطِراراً إِلى الْخُروجِ عَنْ نَسَقِ الْحَرْفِ الْمَعْثورِ عَلَيْهِ قَبْلَ (الْمَفْعولاتِ الْحَديثَة)، فَالْقَوْلُ بِالْباء: (الْمَفْعول بِه)، مع أَنَّ الْباءَ لا تَظْهَرُ قَبْلَ كُلِّ (مَفْعول بِه) في الْعَرَبِيَّةِ في السِّياقاتِ التَّرْكيبِيَّةِ الطَّبيعِيَّة[٣٢]. بَيْدَ أَنَّهُمْ-بُغْيَةَ تَدْبيرِ الأَمْرِ وإِلْباسِهِ

صيغَةً لُغَويَّةً وإنْ مُخْتَلِفَة- اصْطَنَعوا سِياقاً بَعيداً أوْ غَيْرَ طَبيعيّ، لأجْلِ تَشْريعِ القَوْلِ بِهذِهِ الْباءِ والتَّشَبُّثِ بِها. فَقَدْ قَدَّمَ (ابْنُ السَّرّاج) (ت٣١٦هـ/٩٢٩م) مُحاوَلَةً تَعْليلِيَّةً لافِتَةً لِلنَّظَر، هِيَ أقْرَبُ إلى أنْ تَكون افْتِراضاً مُتَخَيَّلاً، ابْتَغى مِنْ ورائِها تَفْسيرَ وُجودِ الْباءِ في مُصْطَلَحِ (الْمَفْعول بِه). قال: "واعْلَمْ أنّ هذا إنّما قيل لَهُ مفْعولٌ بِهِ، لأنّهُ لَمّا قالَ الْقائِلُ: ضرب، وقَتَل، قيلَ لَه: هذا الْفِعْلُ بِمَنْ وقَع؟ فَقالَ: بِزيْدٍ أوْ بِعَمْرٍو" (ابن السّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٧١). وقال نَحْواً مِنْ ذلك (ابْنُ عُصْفور) (ت٦٦٩هـ/١٢٧٠م) في تَعْريفِهِ (الْمَفْعول بِه): "هُوَ كُلُّ فَضْلَةٍ انْتَصَبَتْ عَنْ تَمامِ الْكَلام، يَصْلُحُ وُقوعُها في جوابِ مَنْ قال: بِأيِّ شَيْءٍ وقَع الْفِعْلُ؟ أوْ يكون على طَريقَة ما يَصْلُحُ ذلك فيه" (ابن عُصْفور، ١٩٨٦: ١٢٥).

وما مِنْ شَكٍّ في أنّ ثَمّةَ احْتِمالاً لأنْ تَكون هذِهِ الْمُحاوَلَةُ التَّفْسيريَّةُ تالِيةً وضْعَ الْمُصْطَلَحِ وتابِعَةً إقْراره، بِمَعْنى أنّها رُبّما لَمْ تَكُنْ في ذِهْنِ الْواضِعِ الأوّلِ لِلْمُصْطَلَحِ في مَرْحَلَةِ التَّفْكيرِ النَّحْوِيّ[٣٣]. ومِنْ أجْلِ هذا، لِلْمَرْءِ أنْ يتَّفِقَ مع هذا التَّفْسيرِ أوْ يَخْتَلِف. ومِمّا يَسْتَحِقُّ اللَّحْظَ هُنا ويُصعِّبُ الأمْرَ عَلَيْنا أكْثَرَ فأكْثَر، أنّ التَّعْريفَ الْمُشْتَهِرَ لِـ (الْمَفْعول بِه) لَدى النُّحاة، ذاك الَّذي ذَكَرْناهُ سالِفاً، يتَعارَضُ تَماماً مع هذِهِ الْباءِ الَّتي نَجِدُها في مُصْطَلَحِ (الْمَفْعول بِه)، فَلا ذِكْرَ لِلْباءِ في التَّعْريفِ مُطْلَقاً، بلْ نَجِدُ الأداةَ (على) مَذْكورةً في التَّعْريفِ بَدَلاً مِن الْباء، وفي هذا مُدْعاةٌ كَبيرةٌ لِلشَّكّ! قالوا: الْمَفْعول بِهِ "هو الَّذي يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفاعِلِ في مِثْلِ قَوْلِك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، وبَلَغْتُ الْبَلَد" (ابْن يعيش، د.ت: ١/١٢٤). قالوا: "يَقَعُ عَلَيْهِ"، ولَمْ يقولوا: "يَقَعُ بِهِ"، أوْ لَمْ يقولوا: "هُوَ الَّذي يَقَعُ بِهِ فِعْلُ الْفاعِلِ"!

هذا يَجْعَلُ الْباحِثَ وَقّافاً عِنْدَ تَفْسيرِ (ابْنِ السَّرّاج) لِلْباءِ في الْمُصْطَلَحِ، هَيّاباً مِنْ قَبوله. فإذا كان تَفْسيرُهُ صَحيحاً، مِنْ أنّ الْباءَ في (الْمَفْعول بِه) قَدْ دَخَلَتِ الْمُصْطَلَحَ على إرادةِ الْقَوْل: (بِمَنْ وقَع الْفِعْل؟)، فَلِمَ لَمْ يُقَلْ في تَعْريفِهِ-مَثَلاً: "هُوَ الَّذي بِهِ يَقَعُ فِعْلُ الْفاعِل"؟! أقول: إنّ ما يَخْرُجُ بِهِ الْمَرْءُ-على أقَلِّ تَقْدير-، مِنْ هذِهِ الْمُراوَحَةِ بَيْنَ (الْباء) في الْمُصْطَلَح، و(على) في التَّعْريف، أنّ ثَمّةَ اضْطِراباً قَدْ لَفَّ الْمَسْأَلَةَ في إحْدى الْمَراحِل، ولا يزالُ يَفْعَلُ عِنْدنا. خاصَّةً أنّهُ كان بِمَكْنَةِ النُّحاةِ أنْ يَتَخَيَّروا لِلْمَفْعولِ بِهِ مُصْطَلَحاً آخَر يُمْكِنُ أنْ يَتَطابَقَ مع أَلْفاظِهِمْ في تَعْريفِهِمْ لَهُ لِلْمَفْعولِ بِه، فَما مِنْ بأْسٍ-في ما أحْسَب-، في مُصْطَلَحِ (الْمَوْقوعِ عَلَيْهِ)[٣٤] أوِ (الْمَوْقَعِ عَلَيْه)، سِوى أنّهُ-في حالِ إقْرارِهِ- يُبْعِدُ هذِهِ الْوَظائِفَ النَّحْوِيَّةَ (الْمَنْصوبات) عَنْ سُلْطَةِ الْعَلامَةِ الإعْرابِيَّة، وتَحْطيمِ الأساسِ الَّذي انْبَنى عَلَيْهِ تَبْويبُ النَّحْوِ عِنْدَ النُّحاة[٣٥].

ومِنْ أجْلِ كُلِّ ما سَبَقَ، فَإنّي أقْتَرِحُ تَسْمِيَةَ (كِتاباً) أوْ (رِسالَةً) مِنْ قَوْلِنا: (قَرَأَ خالِدٌ كِتاباً-كَتَبَ زَيْدٌ رِسالَةً) (مَفْعولاً) حسْبَ، دون الْحاجَةِ إلى أنْ نَرْدِفَها بِـ(بِهِ)، فَكِلاهُما (مَفْعول) لا (مَفْعولٌ بِه)، لأنّ هذا الْمَفْعول-مِنْ جِهَةٍ أولى- لا مَفْعول غَيْرُهُ في الْعَرَبِيَّة، فَهُوَ الْمَفْعولُ اللُّغَويُّ الْوَحيدُ حسب الطَّرْحِ الَّذي يَتَبَنّاهُ الْبَحْثُ الْحالِيّ، ولا نَحْتاجُ مِنْ بَعْدُ إلى أنْ نُمَيِّزَهُ مِنْ غَيْرِهِ بِاسْتِخْدامِ هذا الْحَرْفِ أوْ ذاك. ولأنّ مُصْطَلَحَ (مَفْعول بِه)-مِنْ جِهَةٍ ثانِيَةٍ- يَنْطَبِقُ تَمامَ الانْطِباقِ على كَلِمَةِ (زَيْدٍ) في (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ)، أكْثَرَ مِن انْطِباقِهِ على (كِتاباً/رِسالَةً). فَـ(زَيْدٍ) في (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) -مِن النّاحِيَةِ الدّلالِيَّةِ- مَذْهوبٌ بِه، وما كان مَذْهوباً بِهِ كان أوْلى مِنْ غَيْرِهِ بِأنْ يُقالَ في شَأْنِهِ إنّهُ (مَفْعول بِه). ثُمّ إنّ مُباشَرَةَ الْباءِ لَهُ تَجْعَلُ الأمْرَ في النَّفْسِ راجِحاً، فَأعْتَبِرُ (زَيْدٍ) في (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) أحَقَّ بِمُصْطَلَحِ (مَفْعول بِه) مِنْ (كِتاباً/رِسالَةً) في (قَرَأَ خالِدٌ كِتاباً-كَتَبَ زَيْدٌ رِسالَةً). وإنْ

جُمْلَة مِثْل: (كَتَبْتُ الْمَقال بِالْقَلَمِ)، تَجْعَلُني مُسْتَمْسِكاً أَكْثَرَ بِهذا الَّذي أَقول، إِذْ هي تُثْبِتُ كَوْنَ (الْمَقال) مفعولاً لأَنَّهُ مكْتوب، فيما (الْقَلَم) مفعولٌ بِه لأَنَّهُ-بِبساطَةٍ- مكْتوبٌ بِه. وهُمْ-في ما انْكَشَفَ لَنا خالِيا- ما قالوا في (كِتاباً/رِسالَةً) (مفعولٌ بِهِ) إِلّا مِنْ طَريقِ الصَّنْعَةِ الَّتي تَحوّلَ الْكَلامُ عَنْ وَجْهِه، وقَدْ تَجلّى هذا بِما قالَهُ (ابْنُ السَّرّاج) حين حاوَلَ التَّعْليلَ لِوُجودِ الْباءِ في مُصْطَلَحِ (الْمَفْعولِ بِه). فَقَدِ اضطُرَّ-خِلافاً لِلأُولى- إِلى أَنْ يَلْجأَ إِلى الإِنْشاءِ والاسْتِفْهامِ لَمّا أَنْ وجد الْبقاء في دائِرَةِ الْخَبرِ مُسْتَحيلاً إِنْ أَردْنا التَّعْليلَ لِهذِهِ الْباء. قال: "واعْلَمْ أَنّ هذا إِنّما قيل لَهُ مفعولٌ بِهِ، لأَنَّهُ لَمّا قال الْقائِل: ضرب، وقَتَل، قيل لَه: هذا الْفِعْلُ بِمَنْ وقَع؟ فَقال: بِزَيْدٍ أَوْ بِعَمْرٍو" (ابن السَّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٧١).

وعلى أَقَلِّ تَقْدير، أَرى أَنّ الْمجْرور بِالْحَرْفِ كَما في (ذَهبْتُ بِزَيْدٍ)، هو-في الْحقيقَةِ- أَوْلى بِالْمفْعولِيَةِ مِن (الْمَفْعولاتِ الأَرْبعة): (الْمَفْعولِ الْمُطْلَق)، و(الْمَفْعولِ فيه)، و(الْمَفْعولِ لَهُ)، و(الْمَفْعولِ معه). وإِذا ما غَلَّبْنا الْجانِبَ الدَّلالِيَّ على الْجانِبِ الشَّكْلِيّ، وتَغَلَّبْنا على سطْوةِ الْعلامةِ الإِعْرابِيَّة، فَلا يُرى-حينَئِذٍ- كَبِيرُ بأْسٍ في النَّظَرِ إِلى مجْرورِ الْحرْفِ بِاعْتِبارِهِ (مفْعولاً بِواسِطَة). وإِنّ ما يُقَوّي هذا الطَّرْح، ويُمكِّنُ لَه، ويُغْرِينا لِلأَخْذِ بِهِ-علاوَةً على ما سبقَ- أَمْران: الأَوّل أَنّ "أَنْحاءَ" اللُّغاتِ الأُخْرى تَعْرِفُ هذا النَّظَر وتَأْخُذُ بِه. وأَمّا الثّاني فَهُو أَنّ لِسيبويْهِ كَلاماً يَدْفَعُ كَثيراً في اتِّجاهِ تَأْييدِ هذا الرَّأْي. فَقَدْ عَدّ صراحَةً الْمجْرور بِالْحَرْفِ في موْضِعِ مفْعولٍ منْصوب، قال: "ولَوْ قُلْتَ: (مررْتُ بِعَمْرٍو وزَيْداً) لَكان عربِيّاً، فَكَيْفَ هذا؟ لأَنَّهُ فِعْلٌ والْمجْرور في موْضِعِ مفْعولٍ منْصوب، ومعْناهُ(أَتَيْتُ) ونَحْوُها" (سيبويْه، ١٩٩١: ١/٩٤). وكان، قَبْلَ هذا بِنَحْوِ صفْحتَيْن، قَدْ أَلْمح إِلى-لا بلْ أَلَحّ على- عدِّ الْمجْرورِ بِالْحرْفِ مفْعولاً، حتّى "وإِنْ كان الْفِعْلُ لا يصِلُ إِلَيْهِ إِلّا بِالْحرْف". قال: "وإِذا قُلْتَ: مررْتُ بِزَيْدٍ وعَمْرٍ مررْتُ بِه، نَصبْتَ وكان الْوَجْه، لأَنَّك بدأْتَ بِالْفِعْلِ ولَمْ تَبْتَدِئْ اسْماً تَبْنيهِ عَلَيْه، ولكِنَّك قُلْتَ: فَعلْتُ ثُمّ بنَيْتَ عَلَيْهِ الْمفْعول وإِنْ كان الْفِعْلُ لا يصِلُ إِلَيْهِ إِلّا بِحرْفِ الإِضافَة، فَكَأَنَّك قُلْتَ: مررْتُ زَيْدا. ولَوْلا أَنَّهُ كَذلِك ما كان وجْهُ الْكَلامِ (زَيْدا مررْتُ بِه)، و(قُمْتُ وعَمْراً مررْتُ بِه). ونَحْوُ ذلِك قَوْلُك: (خَشَنْتُ بِصدْرِه)، فَالصَّدْر في موْضِعِ نَصْبٍ وقَدْ عمِلَتِ الْباءُ" (سيبويْه، ١٩٩١: ١/٩٢).

ويتَطابَقُ مع هذا الْفَهْمِ ما أَتى بِهِ الأَسْتَراباذِيّ (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م) حينَما قَدَّمَ تَعْليقَهُ على تَفْسيرِ (ابْنِ الْحاجِب) (ت٦٤٦هـ/١٢٤٩م) لِلْوُقوعِ في تَعْريفِ النُّحاةِ لِلْمفْعولِ بِه. فَقَدْ كان فَسَّرَ (ابْنُ الْحاجِب) وُقوعَ الْفِعْلِ بِتَعَلُّقِهِ بِما لا يُعْقَلُ إِلّا بِه، وفَهِمَ (الأَسْتَراباذِيّ) مِنْ هذا-صراحَةً- إِمْكانَ انْطِباقِ تَعْريفِ (الْمَفْعولِ بِه) على الْمجْرورات، قال: "وفَسَّرَ الْمُصنِّفُ وُقوعَ الْفِعْلِ بِتَعَلُّقِهِ بِما لا يُعْقَلُ إِلّا بِه، فَعلى تَفْسيرِهِ يَنْبغي أَنْ تَكون الْمجْرورات في (مررْتُ بِزَيْدٍ) و(قربتُ مِنْ عمْرٍو) و(بعُدتُ مِنْ بكْرٍ) و(سِرْتُ مِن الْبصْرَةِ إِلى الْكوفَةِ) مفْعولاً بِها". بلْ إِنَّهُ أَعْقَبَ هذا مُباشَرَةً بِقَوْلِه: "ولا شَكَّ أَنَّهُ يُقالُ إِنَّها مفْعولٌ بِها لكِنْ بِواسِطَةِ حرْفِ جرّ" (الأَسْتَراباذِيّ، ١٩٨٥: ١/١٢٧).

وأَقولُ في الْمجْرورِ بِالْحرْفِ في نَحْوِ (تَناوَلْتُ الإِفْطارَ في الصَّباحِ) نَحْواً قَريباً مِمّا قُلْتُهُ في الْمجْرورِ بِالْحَرْفِ في مِثْلِ (ذَهبْتُ بِزَيْدٍ). فَكَلِمَةُ (الصَّباحِ) في (تَناوَلْتُ الإِفْطارَ في الصَّباحِ) هي ما يجِبُ تَسْمِيَتُهُ بِالْمفْعولِ فيه، إِذْ هي أَحَقُّ بِهذا الْمُصْطَلَحِ مِنْ كَلِمَةِ (صباحاً) في (تَناوَلْتُ الإِفْطارَ صباحاً).

هَلِ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ مُطْلَقٌ مُطْلَقاً؟

أُريدُ لأُبَيِّنَ أنّ النُّحاةَ كانوا مَدْفوعينِ دَفْعاً-حسب مَنْهَجِهِمْ- إلى قَبولِ الْباءِ في مُصْطَلَحِ (الْمَفْعولِ بِهِ) رَغْمَ غَرابَةِ أَمْرِها، وَعَدَمِ اطِّرادِها مُقارَنَةً بِالأَدَواتِ التّابِعَةِ لِلْمَفْعولاتِ الأُخْرى، وَذلِكَ لأَنَّهُمْ ابْتَغَوْا لِلْمَفْعولِ الْمُتَبَقّي أَخيراً، وَهُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ، أَنْ يَبْقى-بِأَيِّ طَريقَةٍ- دونَ غَيْرِهِ مُطْلَقاً. وأرى-في هذا الصَّدَدِ- أنّ هُناكَ احْتِمالَيْنِ: الأوّلُ أنّ النُّحاةَ قَدْ وَجَدوا أنّ طَبيعَةَ الْحالِ الّتي يأْتي وِفاقاً لَها الْمَفْعولُ الْمُطْلَقُ في اللُّغَةِ، أنّهُ لا يَظْهَرُ مَعَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَيُّ حَرْفٍ. أيْ أنّهُمْ اكْتَشَفوا-حسب الْحَقائِقِ وَالْمُعْطَياتِ اللُّغَوِيَّةِ التَّرْكيبِيَّةِ- أنّ (الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ) لا يُمْكِنُ تَقْديرُ أَيِّ حَرْفٍ قَبْلَهُ، بِأَيِّ طَريقَةٍ سواء كانَتْ طَبيعِيَّةً (كما ظَهَرَ لَنا في الْمَفْعولِ فيهِ وَلَهُ ومَعَهُ)، أَوْ طَريقَةً مُصْطَنَعَةً (كما ظَهَرَ في الْمَفْعولِ بِهِ). بِمَعْنى أنّ قَوْلَهُمْ إنّهُ مَفْعولٌ "مُطْلَقٌ" لا يَعْدو أنْ يَكونَ تَوْصيفاً لِما عَلَيْهِ حالُ هذا النَّوْعِ مِنَ (الْمَفْعولاتِ) في اللُّغَةِ. فَهُوَ مُطْلَقٌ أيْ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِأَيِّ حَرْفٍ.

وأمّا الاحْتِمالُ الثّاني الّذي أُرَجِّحُهُ، فَهُوَ أنّ الأَمْرَ قَدْ بَدأَ مَعَ النُّحاةِ أَنَّهُمْ تَنَبَّهوا أَوَّلاً إلى مَصْدَرِيَّةِ هذا الْمَفْعولِ (الْمُطْلَقِ)، وَعَرَفوا وأَعْلَنوا أنّ الْمَصْدَرَ هُوَ "الْمَفْعولُ الْحَقيقِيُّ" لِفِعْلِ أَيِّ إِنْسانٍ. وَلَمّا كانَ الْمَصْدَرُ هُوَ "الْمَفْعولَ الْحَقيقِيَّ" في الْواقِعِ الْمَعيشِ كَما صَرَّحوا، فَإِنَّهُمْ أَرادوا أنْ يَنْقُلوا حَقيقَةَ "حَقيقِيَّتِهِ" إلى الْحَيِّزِ اللُّغَوِيِّ، وَيَسْتَثْمِروها في الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ، فَكانَ أنْ سَعَوْا جاهِدينَ إلى الْمُطابَقَةِ بَيْنَ هذِهِ الْحَقيقَةِ الْواقِعِيَّةِ (حَقيقَةِ كَوْنِ الْمَصْدَرِ هُوَ الْمَفْعولَ "الْحَقيقِيَّ" لِلإِنْسانِ عَلى الصَّعيدِ الْحَياتِيِّ)، وَالْحَقيقَةِ اللُّغَوِيَّةِ. فَظَهَرَ مِنْ هُنا حِرْصُهُمْ الشَّديدُ عَلى أنْ لا يَظْهَرَ مَعَ (الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ) أَيُّ حَرْفٍ مَهْما تَطَلَّبَ الأَمْرُ، لِكَيْ تَكونَ فِكْرَةُ (الإِطْلاقِ) مِنَ الْحَرْفِ هِيَ النَّظيرَ اللُّغَوِيَّ الْمُقابِلَ لِفِكْرَةِ "الْمَفْعولِ الْحَقيقِيِّ" في الْحَياةِ أو الْواقِعِ. أيْ أنّهُمْ أَرادوا لِلْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ أنْ يَكونَ هُوَ الْمَفْعولَ الأَصْلِيَّ في اللُّغَةِ كَما كانَ الْمَفْعولُ الْحَقيقِيُّ في الْحَياةِ. وَلكِنْ، أَمِنَ الْحَقِّ أنْ ما أَطْلَقوا عَلَيْهِ (مَفْعولاً مُطْلَقاً) هُوَ مُطْلَقٌ في اللُّغَةِ دائِماً وَلا يُمْكِنُ تَقْديرُ أَيِّ حَرْفٍ قَبْلَهُ في أَيِّ حالَةٍ مِنْ حالاتِهِ؟

تَجْدُرُ الإِشارَةُ إلى النُّحاةِ حينَما صادَفوا التَّرْكيبَ الْمُشْتَمِلَ عَلى الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْعِيِّ الْمُضافِ[٣٦]، نَحْوَ: (جَلَسْتُ جُلوسَ الأَميرِ) وَأَضْرابِهِ، رَأَوْا أنّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ (الْمَصْدَرَ) مَحْذوفٌ هُوَ وَصِفَتُهُ (مِثْل)، وَأُنيبَ الْمُضافُ إِلَيْهِ (أَيِ الّذي يَلي "مِثْل") مَنابَهُ، وَالأَصْلُ: (جَلَسْتُ جُلوساً مِثْلَ جُلوسِ الأَميرِ) مُعَلِّلينَ الأَمْرَ بِالْقَوْلِ-كَما قالَ "أبو عَلِيّ"-: "لأَنّي قَدْ أَفْعَلُ مِثْلَ فِعْلِ غَيْرِي وَلا أَفْعَلُ فِعْلَهُ" (ابن الخَشّاب، ١٩٧٢: ١٦٠). أَقولُ: لِمَ جاءَ تَقْديرُهُمْ لِـ(جَلَسْتُ جُلوسَ الأَميرِ) مُوافِقاً التَّقْديرَ: (جَلَسْتُ جُلوساً مِثْلَ جُلوسِ الأَميرِ)؟ لِمَ كانَ مِنْهُمْ هذا التَّقْديرُ دونَ غَيْرِهِ؟! لِمَ قَدَّروا (مِثْل) وَلَمْ يُقَدِّروا (الْكاف)-مَثَلاً- فَيَقولوا: (جَلَسْتُ جُلوساً كَجُلوسِ الأَميرِ)؟!

لا أَشُكُّ في أنّ (الْكاف)-الْحَرْفِيَّةَ- أَوْلى مِنْ (مِثْل)-الاسْمِيَّةِ- بِالاسْتِجْلابِ بُغْيَةَ التَّقْديرِ في هذا الْمَوْطِنِ، وَذلِكَ لِلأَسْبابِ وَالاعْتِباراتِ الآتِيَةِ:

أَوَّلاً: أنّ الْبِنْيَةَ الْمُضْمَرَةَ الأَنْجَحَ هِيَ الْبِنْيَةُ الّتي تَكونُ أَخْصَرَ[٣٧]. فَإِذا ما وَقَفْنا عَلى عِدَّةِ بِنى، فَإِنَّ الْبِنْيَةَ الدّالَّةَ عَلى الأَصْلِ يَنْبَغي أَنْ تَكونَ أَوْجَزَ مِنَ الْبِنى الأُخْرى. وَعَلَيْهِ أَرى أنّ (جَلَسْتُ جُلوساً كَجُلوسِ الأَميرِ) أَكْثَرُ قَبولاً مِنْ (جَلَسْتُ جُلوساً مِثْلَ جُلوسِ الأَميرِ)، بِوَصْفِ الأُولى بِنْيَةً مُضْمَرَةً لِـ(جَلَسْتُ جُلوسَ الأَميرِ)، لأَنّ الأُولى-كَما لا يَخْفى- أَخْصَرُ مِنَ الثّانِيَةِ. وَمِنْ أَجْلِ هذا أَرى أنّ الْقَوْلَ بِحَذْفِ ما كانَ حَرْفاً أَهْوَنُ مِنَ الْقَوْلِ

بِحذْفِ ما كانَ اسْماً. ولَعَلّ لِهذا تَعلُّقاً، مِنْ أحدِ الْوُجْهِ، بِما قالَهُ (ابْنُ هِشام) في سِياقِ كَلامِهِ على الْكافِ-أيْضاً-: "والْقَوْلُ بِزيادةِ الْحرْفِ أوْلى مِن الْقَوْلِ بِزيادَةِ الاسْمِ، بلْ زِيادَةُ الاسْمِ لَمْ تَثْبُتْ" (ابن هشام، ١٩٨٥: ٢٣٨).

ثانياً: أنّنا نَجِدُ الْكافَ كَثيراً ما تَظْهَرُ في النّصّ الْعَزيز، في نَفْسِ الْمَوْطِنِ الْمَقْصود. اِقْرأْ قَوْلَ مَوْلانا-عَزّ اسْمُه-: ﴿يَجِدُونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ﴾ (الْبَقَرَة ٢: ١٦٥)، ﴿فَاذْكُروا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾ (الْبَقَرة٢: ٢٠٠)، ﴿يَخْشَوْنَ النّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ﴾ (النّساء٤: ٧٧)، ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّماءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ (الأنْبياء٢١: ١٠٤)، ﴿كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ * كَغَلْيِ الْحَمِيمِ﴾ (الدُّخان ٤٤ : ٤٥-٤٦)، ﴿لَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾ (الْحُجُرات ٤٩ : ٢)،...

ثالثاً: أنّ مِمّا يُقَوّي الاعْتِقادَ بِأنّ "الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ" الْمُضافَ إنّما هُوَ على تَقْديرِ (الْكافِ)، لا على تَقْديرِ (مِثْل)، إضافَةً إلى ما سبَقَ، ظُهورُ (الْكافِ) صَراحَةً-لا (مِثْل)- في قَوْلِ الشّاعِرِ (الْجَعْدِيّ، ١٩٩٨: ١١٩):

وأُرانِي طَرِباً، فِي إثْرِهِمْ،
طَرَبَ الْوالِهِ أوْ كَالْمُخْتَبَلْ

فَواضِحٌ أنّهُ عطَفَ، بِأداةِ الرّبْطِ التّوْفيقِيّ (أوْ)، مُرَكّبَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ الْمُضاف (طَرَبَ الْوالِهِ) على الجارّ والْمَجْرور (كَالْمُخْتَبَل)، مِمّا قَدْ يَعْني أنّ النّاطِقَ اللُّغَويّ بِالْعَرَبِيّةِ يُسَوّي تَسْوِيَةً ضِمْنِيَّةً بَيْنَهُما، الأمْرُ الّذي حدا بِالشّاعِرِ هُنا إلى أنْ يَقول: (طَرِباً ... طَرَبَ الْوالِهِ أوْ كَالْمُخْتَبَل)، إذْ لَمْ يَقُلْ: (طَرِباً ... طَرَبَ الْوالِهِ أوْ مِثْلَ الْمُخْتَبَل).

رابعاً: أنّني وَجَدتُ "الْبَغْدادِيّ" (ت١٠٩٣هـ/١٦٨٢م) صاحِبَ (خِزانَة الأدَب ولُبّ لُباب لِسانِ الْعَرَب)، غَيْرَ آبِهٍ بِتَقْديرِ النُّحاةِ (مِثْل) عِدّةَ مرّاتٍ، فَقَدْ رأيْتُهُ يُقَدّرُ (الْكافَ)-في مواطِنَ مُطابِقَةٍ- بدلاً مِنْ نَهْجِ النُّحاةِ في تَقْديرِ (مِثْل) (الْبَغْدادِيّ، ١٩٩٧: ٤/٤٢٧، ٦/٢٨٩، ٩/٣٦١).

حاصِلُ الْقَوْلِ في الْمَوْضوعِ أنّنا كُنّا نَتَوَقّعُ أنْ يُقَدّرَ النُّحاةُ (الْكافَ) دونَ (مِثْل) في مِثْل: (جَلَسْتُ جُلوسَ الأمير)، فَيَقولوا: (جَلَسْتُ جُلوساً كَجُلوسِ الأمير)، وذَلِكَ-على الأقَلّ- لِكَوْنِ (الْكافِ) مِن النّاحِيَةِ الْبِنائِيّةِ أكْثَرَ بساطَةً مُقارَنَةً بِـ(مِثْل). بلْ كُنّا نَتَوَقّعُ أنْ يَلْتَفِتوا إلى (الْكافِ) سَريعاً، خاصّةً أنّهُمْ كانوا-أحْياناً- يَعْلَمونَ مِنْ شَأْنِ بَعْضِ الْمَقولاتِ الْمَنْطِقِيّةِ، فَما كانَ بَسيطاً يُقَدّمُ على ما كانَ مُرَكّباً، أوْ قُلْ إنّ الْبَسيطَ أصْلٌ، والْمُرَكّبَ فَرْعٌ. فَلِمَ لَمْ يَلْجَؤوا هُنا إلى هذِهِ "الْمُسَلّمَةِ" الْمَنْطِقِيّةِ الْمُحْتَفى بِها كَثيراً عِنْدَهُمْ؟ ولِمَ لَمْ يُطَبّقوها في سِياقِ تَقْديرِهِمْ أصْلاً لِلْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النّوْعِيّ الْمُضاف؟ لِمَ كَسَروا التّوَقُّعَ بِتَقْديرِهِمْ (مِثْل) بدلاً مِن (الْكاف)؟

يُخَيّلُ إلَيّ أنّهُمْ تَعَمّدوا عدمَ الْقَوْلِ بِالْكافِ في بابِ (الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ) رغْمَ بداهَتِهِ، لِئَلّا تُخْتَرَمَ الْقاعِدَةُ الّتي كانوا وضَعوها أوّلَ الْبابِ نَفْسِهِ وأقَرّوها واسْتَقَرّوا عَلَيْها. فَقَدْ قَصَدوا إلى عدَمِ تَقْديرِ أيّ حرْفٍ مَعَ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ قَصْداً. فَهُمْ إنّما أطْلَقوا على هذا النّوْعِ مِن الْمَفْعولاتِ مَفْعولاً "مُطْلَقاً"-كَما أوْرَدتُّ-، لأنّهُ-مِنْ جِهَةٍ أولى- هُوَ الْمَفْعولُ الْحَقيقِيُّ الْمَنْطِقِيُّ لِلْفاعِلِ-في ما عَرَفْنا مِنْ مُدَوّناتِهِمْ-، وهُوَ-مِنْ جِهَةٍ ثانِيَةٍ- غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِأيّ حرْفٍ مِن الْحُروفِ الّتي جاءَتِ الْمَفاعيلُ الأخْرى مُقَيَّدَةً بِها، فَقيل: (الْمَفْعول بِهِ)، و(الْمَفْعول فيه)، و

(والْمَفعول لَهُ)، و (الْمَفْعول معهُ). قالَ (الْعُكْبريّ) (ت٦١٦هـ/١٢١٩م): "وإنّما سُمّي الْمصدرُ مفعولاً مُطْلَقاً لوجْهيْن: أحدهما أنّهُ الْمفْعولُ عَلى التّحْقيق. ألا تَرى أنّ قَوْلَك: (ضربْتُ) أيْ: أوْجدتُ الضّرْب، بخِلافِ قَوْلك: (ضَرَبْتُ زَيْداً) فَإنّك لَمْ توجدْ زيْداً، وإنّما أوْجدتْ بِهِ فِعْلاً. والثّاني أنّ لَفْظَ الْمصْدرِ مُجَرّدٌ عَنْ حرْفِ جرٍّ، فَلا يُقال: (بِهِ)، ولا (فيهِ)، ولا (لَهُ)، ولا (معهُ). وإنّما كانَ كَذلك، لأنّهُ لَوْ قيل لَك-وقَدْ ضربْتَ مثلاً-: ما فعلْتَ؟ قُلْتَ: الضّرْب. وإذا قيلَ لَك: بِمَنْ أوقعْتَ الضّرْب؟ قُلْتَ: بزيْدٍ، فَقَيّدْتَهُ بالْباء. ولَوْ قيل: في أيّ زمانٍ أوْ في أيّ مكانٍ؟ لَقُلْتَ: في يوْمِ كَذا وفي مكانِ كَذا. ولَوْ قيل: لأيّ غَرَضٍ؟ لَقيل: لِكَذا وكَذا. فَقَدْ رأيْتَ كَيْفَ تَقَيّدتْ هذِهِ الْمَفاعيلُ بالْحُروفِ ما عدا الْمَصْدر" (العكبريّ، ٢٠٠١: ١/٢٦١-٢٦٢).

فَأحْسبُ أنّهُمْ خَشوا، إنْ هُمْ قَدّروا حرْفاً لِهذا النّوْعِ مِن الْمَفاعيلِ (الْمفْعولِ الْمُطْلَق الْمُخْتَصِّ الْمُبيّنِ النّوْعِ الْمُضاف)، أنْ يُقال لَهُمْ: ما بالُكُمْ قَدْ خَرجْتُمْ على ما كُنْتُمْ قَرّرْتُموهُ أوّل الْبابِ مِنْ تَجرُّدِ هذا النّوْعِ مِن الْمَفاعيلِ (الّذي هُوَ الْمَفْعولُ الْمُطْلَق) عَنْ أيّ حرْفِ جرّ، فَرُحْتُمْ تُقَرّرون هُنا (الْكافَ) وهِيَ لَيْستْ إلّا حرْفاً؟! أوْ لَعَلّهُمْ خَشوا أنْ يُقالَ لَهُمْ ما هُوَ أسْوأُ مِن السّابِق إنْ هُمْ قَدّروا (الْكاف) مع هذا النّوْعِ مِن الْمَفْعولِ الْمُطْلَق: لِمَ لا تَقولون، وقَدْ قَرّرْتُمْ تَقْدير (الْكاف) لِهذا الْمَفْعولِ: إنّهُ هُو (الْمَفْعولُ كَهُ)، قِياساً على (الْمَفْعولِ بِهِ)، و(الْمَفْعولِ فيهِ)، و(الْمَفْعولِ لَهُ)، و(الْمَفْعولِ معهُ)؟! والأصْعَبُ مِنْ ذلك أجْمعِهِ أنّ هذِهِ الْكاف لا تَنْتَظِمُ أنْواع الْمَفْعولِ الْمُطْلَق كُلّها لِيَقوموا بِتَقْريرِ تَقْديرِها، بَلْ هِيَ خاصّةٌ-كَما أعْلَنوا وذَكَرْتُ- بالْمَفْعولِ الْمُطْلَق النّوْعِيّ الْمُضاف كَما في (جَلَسْتُ جُوسَ الأمير). ويَظْهَرُ عِنْدَئِذٍ هذا الْمَفْعولُ (أيِ الْمُطْلَق)، في حالِ تَقْديرِ الْكافِ، شاذّاً أوْ مُفارِقاً مُفارَقَةً كَبيرةً لِما هِيَ عليْهِ الْحالُ مع الْمَفْعولاتِ الأُخْرى الّتي انْتَظَمَتْها "حُروفُها": (الْمَفْعول بِهِ، والْمَفْعول فيهِ، والْمَفْعول لَهُ، والْمَفْعول معهُ). ولأجْلِ ذلِكُمْ كُلّهِ، في تَصوُّري، عَدَلَ النُّحاةُ عَنِ الْكافِ، ووَجدوا ضالّتَهُمْ في أداةٍ أُخْرى "غَيْرِ حرْفِيّةٍ" هِيَ -بِطَبيعةِ الْحالِ- (مِثْل).

الْخاتِمَةُ والنّتائج

حاوَلَ الْبَحْثُ تَناوُلَ بِضْعِ قَضايا تَرْتَدُّ كُلُّها إلى بابِ الْمَنْصوباتِ، مُرَكِّزاً الْحَديثَ على (الْمَفْعولات). وقَدْ أمْكَنَ التّوَصُّلُ إلى نَتائجَ لَعَلّ في بَعْضِها ما يُضيفُ جديداً. مِنْ أبْرَزِ الْمُتَوَصّلِ إلَيْهِ:

١. نَفى الْبَحْثُ أنْ يكونَ (الْمَفْعولُ بِهِ)-على ما رأى بَعْضُ الْباحثين- هُوَ "الْمَفْعول هُوَ الّذي يَنْتَجُ عَنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْل" حسْبَ، ذلِكَ أنّ هذا التّعْريفَ يَقْتَصِرُ-بِشَكْلٍ واضِحٍ- على أحَدِ نَوْعَيِ (الْمَفْعولِ بِهِ)، إذْ هُوَ يَشْتَرِطُ وُجودَ (الْمَفْعولِ بِهِ) قَبْلَ قِيامِ الْفاعِلِ بِفِعْلِهِ كَما في: (قَرأ خالِدٌ كِتاباً)، ولا يَسْتَغْرِقُ هذا التّعْريفُ- مِنْ ثَمّ- النّوْعَ الآخَرَ مِن (الْمَفْعولِ بِهِ) الّذي يَنْشَأُ أصْلاً مِنْ إقْدامِ الْفاعِلِ على فِعْلِهِ، فَلَيْسَ كُلُّ مَفْعولٍ "يَنْتَجُ" مِنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْل، فَقَدْ يَقومُ الْفاعِلُ بِفِعْلٍ ولا "يَنْتَجُ" الْمَفْعولُ بِالضّرورةِ مِنْ قِيامِهِ بِهذا الْفِعْل، كَما في قَوْلِنا: (كَتَبَ زَيْدٌ رِسالَةً).

٢. بَيّنَ الْبَحْثُ أنّ تَعْريفَ (الزّمخشريّ) (الْمَفْعول بِهِ) بِالْقَوْل: إنّهُ "هُوَ الّذي يَقَعُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفاعِلِ في مِثْلِ قَوْلِك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، وبَلَغْتُ الْبَلَدَ"، هُوَ الآخَرُ يَفْتَرِضُ أنْ يكونَ (الْمَفْعولُ بِهِ) مَوْجوداً قَبْلَ "وُقوعِ

الْفِعْلِ عليْهِ"، أوْ قَبْلَ قِيامِ الْفاعِلِ بِإيقاعِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ. وقَدِ اضطُرَّ (الأسْتراباذِيُّ) مَعَ هذا التَّعْريفِ أنْ يَتأوّلَ أوْ يستَدْرِكَ فيقول: "يُريدُ ما وقَعَ عَلَيْهِ أوْ جرى مجْرى الْواقِعْ".

٣. اِستَحْسَنَ الْبَحْثُ كَثيراً فَهْمَ (ابْنِ هِشامٍ) لِلْوُقوعِ في تَعْريفِ (الزَّمخشَرِيِّ) لِلْمفْعولِ بِهِ، إذْ فَهِمَهُ لا على الْمُباشَرةِ والاتِّصالِ الْماديِّ، بَلْ على التَّعلُّقِ الْمَعْنَويِّ والارْتِباطِ الدَّلالِيِّ الْقائمِ بيْنَ الْفِعْلِ و(الْمَفْعولِ بِهِ).

٤. أظْهَرَ الْبَحْثُ خُطورةَ الاقْتِصارِ في تَعْريفِ (الْمَفْعولِ بِهِ) على النَّوْعِ "الْمُنْتَجِ" أوِ الْموْجودِ قَبْلَ قِيامِ الْفاعِلِ بِفِعْلِه، لأنَّ هذا الأمْرَ عَيَّنَهُ قَدْ تَأدّى بِبَعْضِ النُّحاةِ إلى أنْ يَقولَ بِأنَّ (السَّمواتِ) في: (خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ) إنَّما هي (مفعولٌ مُطْلَقٌ) لا (مفعولٌ بِهِ)، لِتَمسُّكِهِمْ بِضرورةِ أنْ يكونَ (الْمَفْعولُ بِهِ) مُنْتَجاً موْجوداً قَبْلَ الإقْدامِ على الْفِعْلِ، و(السَّموات)-في الْمِثالِ- لَمْ تَكُنْ قَبْلَ خَلْقِها مَوْجودةً. وقَدْ أشْبَهَتِ (السَّمواتِ) في الْمِثالِ (الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ)-عِنْدَهُمْ-، على اعْتِبارِ أنَّ هذا الأخيرَ هُوَ الَّذي يَنْشَأُ مِنْ إقْدامِ الْفاعِلِ على فِعْلِهِ، لِكَوْنِ (الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ) مَصْدراً. وقَدْ رَدَّ الْبَحْثُ إعْرابَ (ابْنِ هِشامٍ) (السَّمواتِ) بِبِضْعَةِ أدِلَّة.

٥. وَجَدَ الْبَحْثُ أنَّ أفْضَلَ ما يُمْكِنُ أنْ نُعَرِّفَ بِهِ (الْمَفْعولَ بِهِ) ونَروزُه، هُوَ الْقَوْلُ: إنَّ الْمَفْعولَ بِهِ هُوَ الَّذي يَصِحُّ أنْ نُعَبِّرَ عَنْهُ بِاسْمِ مفْعولٍ مُجَرَّدٍ مُشْتَقٍّ مِنَ الْفِعْلِ الْمَذْكورِ.

٦. دَعا الْبَحْثُ إلى ضَرورةِ التَّفْريقِ بَيْنَ (مَفْعولِ الْفِعْلِ) و(مَفْعولِ الْفاعِلِ)، بِاعْتِبارِ أنَّ (مَفْعولَ الْفاعِلِ) هُوَ مفْعولٌ دِلالِيٌّ مَنْطِقِيٌّ يُفْهَمُ مِنْ قِيامِ أيِّ فاعِلٍ بِأيِّ فِعْلٍ حتّى لَوْ كانَ الْفِعْلُ لازِماً، أيِ (الْمَصْدَرَ). وأمّا (مَفْعولُ الْفِعْلِ)، فَهُوَ الْمَفْعولُ اللُّغَويُّ الْحَقيقِيُّ التَّرْكيبِيُّ الْوَحيدُ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، والَّذي قُلْنا بِشَأْنِ تَعْريفِهِ ورَوْزِهِ إنَّهُ هُوَ الَّذي يَصِحُّ أنْ نُعَبِّرَ عَنْهُ بِاسْمِ مفْعولٍ مُجَرَّدٍ مُشْتَقٍّ مِنَ الْفِعْلِ الْمَذْكور، ويَكوّنُ هذا الْمَفْعولُ مَعَ الْفِعْلِ وَحْدَةً تَرْكيبِيَّةً واحِدة. وما ذَكَرَهُ بَعْضُ النُّحاةِ بِالْقَوْلِ: "الْمَفْعولُ هُوَ الَّذي يَنْتُجُ عَنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْلِ"، أوْ ما ذَكَرَهُ بَعْضُ الْباحِثينَ بِالْقَوْلِ: "الْمَفْعولُ هُوَ الَّذي يَنْتُجُ عَنْ قِيامِ الْفاعِلِ بِالْفِعْلِ"، لا يُعَبِّرُ إلّا عَنْ (مَفْعولِ الْفاعِلِ) الَّذي هُوَ الْمَصْدَر.

٧. أوْضَحَ الْبَحْثُ أنَّ قَوْلَ بَعْضِ النُّحاةِ بِأنَّ الْمَفْعولَ الْمُطْلَقَ أوِ الْمَصْدَرَ هُوَ الْمَفْعولُ على الْحَقيقَة، إذا صَحَّ مِنْ وِجْهَةِ نَظَرٍ مَنْطِقِيَّة، فَإنَّهُ لا يَصِحُّ مِنْ وِجْهَةِ نَظَرٍ لُغَوِيَّة. فَقَدْ يَكونُ صَحيحاً أنَّهُ مفْعولٌ على الْحَقيقَةِ الْمَنْطِقِيَّةِ أوِ الْواقِعِيَّةِ الْمَعيشَة، لا الْحَقيقَةِ اللُّغَوِيَّة. فَإنَّ (النَّوْمَ) الْمَفْهومَ مِنَ الْجُمْلَةِ (نامَ الطِّفْلُ)، لَمْ يُذْكَرْ لِيُأْخَذَ بِالْحُسْبان، ولِهذا، وغَيْرِهِ مِنَ الأسْبابِ، ذَهَبَ الْبَحْثُ إلى أنَّ (الْمَصْدَرَ) مفْعولٌ مَنْطِقِيٌّ لا لُغَوِيّ.

٨. حاوَلَ الْبَحْثُ أنْ يُثْبِتَ أنَّهُ ما مِنْ تَعَدُّدٍ لِلْمفاعيلِ أوِ الْمَفْعولاتِ في الْعَرَبِيَّة. فَالْقَوْلُ بِتَعَدُّدِ الْمَفاعيلِ، أيِ الْقَوْلُ إنَّ هُناكَ مفْعولاً بِهِ أوَّلاً ومفْعولاً بِهِ ثانِياً...، مَدْحوضٌ بِالضّابِطِ الَّذي يَتَبَنّاهُ الْبَحْثُ لِلْمفْعولِ بِه، ألا وهُوَ اسْمُ الْمَفْعول.

٩. جَهِدَ الْبَحْثُ، كَذلِك، في مُحاوَلَةِ نَفْيِ تَعَدُّدِ (الْمَفْعولاتِ) في الْعَرَبِيَّة. فَما قيلَ إنَّهُ (مفْعولٌ فيهِ) لَيْسَ إلّا مكانَ حُدوثِ الْفِعْلِ أوْ زَمانَه، وما قيلَ إنَّهُ (مفْعولٌ لَهُ)، لَيْسَ سِوى سَبَبِ حُدوثِ الْفِعْلِ أوِ الْغَرَضِ مِنْه، وما (الْمَفْعولُ مَعَهُ) إلّا مُشارِكُ الْفاعِلِ في إحْداثِ الْفِعْل، فَهُوَ أبْعَدُ ما يَكونُ عَنْ فِكْرَةِ (الْمَفْعولِيَّة). وأمّا ما أطْلَقوا عَلَيْهِ (مفْعولاً مُطْلَقاً)، فَيَسْتَعْلي مَعَهُ الرَّفْضُ لأنَّهُ لَيْسَ يُشيرُ إلى الدَّوْرِ الَّذي يَنْهَضُ بِهِ في التَّرْكيب.

١٠. اِقْتَرَحَ الْبَحْثُ أنْ يُطْلَقَ، على مِثْلِ (كِتاباً) و(رِسالَةً) في (قَرَأَ خالِدٌ كِتاباً/كَتَبَ زَيْدٌ رِسالَةً)، مُصْطَلَحُ (مفْعول) دونَ الْحاجَةِ إلى (بِهِ)، لأنَّهُ هُوَ الْمَفْعولُ الْوَحيدُ في الْعَرَبِيَّة. وأمّا الاسْمُ الَّذي يَتَوَصَّلُ إلَيْهِ الْفِعْلُ

بِحَرْفِ الْجَرِّ الْباء، فَهُو ما يَنْبَغي أَنْ نُسَمِّيَهُ (مفعولاً بِه). فَإِذا كانَ (الْمِقال) في (كَتَبْتُ الْمِقال بِالْقَلَمِ) هُوَ (الْمَفْعول) لِكَوْنِهِ هُو (الْمَكْتوب)، فَإِنَّ (الْقَلَم) هُو الْمَفْعولُ بِه لأَنَّهُ هُو (الْمَكْتوب بِه).

١١. أَعْلى الْبَحْثُ مِنْ مَفْعولِيَّةِ الْمَجْرورِ بِالْحَرْفِ في مِثْلِ (مررْتُ بِزيْدٍ)، فَرَأى أَنَّهُ أَوْلى بِالْمَفْعولِيَّةِ مِمّا قيل إِنَّهُ (مَفْعولٌ مُطْلَقٌ)، أَوْ (مَفْعولٌ فيهِ)، أَوْ (مَفْعولٌ لَهُ)، أَوْ (مَفْعولٌ مَعه)، مُقْتَرِحاً تَسْمِيَتَهُ (مَفْعولاً بِواسِطَة). ولِسيبويْهِ نَظَرٌ يُؤَيِّدُ الدَّفْعَ بِاتِّجاهِ تَبَنِّي هذا التَّحْليل.

١٢. سَعى الْبَحْثُ إِلى إِثْباتِ أَنَّ ما قيل إِنَّهُ (مفعولٌ مُطْلَق)، لَيْس بِمُطْلَق في كُلِّ الأَحْوال. فَإِذا قَصَدوا بِإِطْلاقِهِ خَلْوَهُ مِن الْحَرْف مُعاكِساً الْحالَ الَّتي عَلَيْها كُلٌّ مِن (الْمَفْعولِ بِه) و(الْمَفْعولِ فيه) و(الْمَفْعولِ لَهُ) و(الْمَفْعولِ مَعه)، فَإِنَّ الْحَرْفَ قَدْ يَلْحَقُ أَيْضاً بِالْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ النَّوْعِيِّ الْمُضاف. فَقَوْلُنا: (جَلَسْتُ جُلوسَ الأَمير) آتٍ عَلى تَقْديرِ الْكافِ قَبْلَ (جُلوس)، فَهُو عَلى إِيقاعِ: (جَلَسْتُ كَجُلوسِ الأَمير).

الْهَوامِش

(١) أُنَبِّهُ الْقارِئَ الْكَريمَ إِلى أَنَّ تَقْويسي الْمُصْطَلَحَ في الْبَحْثِ لَيْس يَعْني–في مُعْظَمِ الأَحْيانِ– سِوى أَنَّني أَسْتَخْدِمُ الْمُصْطَلَحَ الَّذي اسْتَخْدَمَهُ الْباحِثون مِنْ قَبْلي، إِلّا أَنَّ لي اعْتِراضاً أَساسِيّاً على هذا الاسْتِخْدام، وأَرى أَنَّ الْمَجالَ لا يَزالُ واسِعاً لِتَجْديدِ النَّظَرِ في أَمْرِه.

(٢) لَعَلَّ مَقولَةَ "التَّأَثُّر" أَو "التَّأْثير"، تَأْثيرَ الْفاعِلِ في الْمَفْعول، مُسْتَقاةٌ أَصْلاً مِنْ بَعْضِ النُّحاةِ الْقُدَماءِ أَنْفُسِهِمْ. قالَ (ابْنُ السَّرّاج)–مَثَلاً– في الْفِعْلَيْنِ الْمُتَعَدّي واللّازِم، حينَ الْحَديثِ عَنِ (الْمَفْعولِ بِه): "ولَمّا كانتْ هذِهِ تَكونُ على ضَرْبَيْن: ضَرْبٌ فيها يُلاقي شَيْئاً ويُؤَثِّرُ فيه، وضَرْبٌ مِنْهُ لا يُلاقي شَيْئاً ولا يُؤَثِّرُ فيه، فَسُمِّيَ الْفِعْلُ الْمُلاقي مُتَعَدِّياً وما لا يُلاقي غَيْرَ مُتَعَدٍّ" (ابْنُ السَّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٦٩).

(٣) يَعْني ابْنَ الْحاجِب.

(٤) يَعْني الزَّمَخْشَريّ.

(٥) لَعَلَّ (ابْنَ الْحاجِب) (ت٦٤٦هـ/١٢٤٩م) قَدْ سَبَقَ (ابْنَ هِشام) (ت٧٦١هـ/١٣٦٠م) إِلى هذا الطَّرْح، فَقَدْ أَشارَ (الأَسْتَراباذيّ) (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م) إِلى أَنَّ (ابْنَ الْحاجِب) فَسَّرَ وُقوعَ الْفِعْلِ بِتَعَلُّقِهِ بِما لا يُعْقَلُ إِلّا بِه (الأَسْتَراباذيّ، ١٩٨٥: ١/١٢٧).

(٦) هذا: أَيْ هذا الَّذي ذَكَرْتُهُ مِنْ كَوْنِ (السَّمواتِ) مَفْعولاً مُطْلَقاً في (خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ)، أَوْ ما قُلْتُهُ مِنْ أَمْرِ التَّشابُهِ بَيْنَ (السَّمواتِ) و(ضَرْباً) في الْجُمْلَتَيْن: (خَلَقَ اللهُ السَّمواتِ)، و(ضَرَبْتُ ضَرْباً)–على التَّوالي–.

(٧) اُنْظُر–مَثَلاً أَوَّلاً– إِلى قَوْلِ (ابْنِ السَّرّاج) (ت٣١٦هـ/٩٢٩م): "والْمَصْدَرُ هُو الْمَفْعولُ في الْحَقيقَةِ لِسائِرِ الْمَخْلوقين، فَمَعْنى قَوْلِك: (قام زيْدٌ) و(فَعَلَ زيْدٌ قِياماً) سَواءٌ، وإِذا قُلْتَ: (ضَرَبْتُ) فَإِنَّما مَعْناهُ: (أَحْدَثْتُ ضَرْباً) و(فَعَلْتُ ضَرْباً)، فَهُوَ الْمَفْعولُ الصَّحيح" (ابن السَّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٥٩). وانْظُرْ–مَثَلاً ثانِياً– إِلى قَوْلِ الْعُكْبُريّ (ت٦١٦هـ/١٢١٩م): "وإِنَّما سُمِّيَ الْمَصْدَرُ مَفْعولاً مُطْلَقاً لِوَجْهَيْن: أَحَدهما أَنَّهُ الْمَفْعولُ على التَّحْقيق. أَلا تَرى أَنَّ قَوْلَك: (ضَرَبْتُ) أَيْ: أَوْجَدتُ الضَّرْب، بِخِلافِ قَوْلِك: (ضَرَبْتُ زَيْداً) فَإِنَّك لَمْ تُوجِدْ زَيْداً، وإِنَّما أَوْجَدتَ بِهِ فِعْلاً. والثّاني أَنَّ لَفْظَ الْمَصْدَرِ مُجَرَّدٌ عَنْ حَرْفِ جَرٍّ، فَلا يُقال: (بِه)، ولا (فيه)، ولا (لَهُ)، ولا (معه). وإِنَّما كانَ كَذلِك، لأَنَّهُ لَوْ قيل لَك–وقَدْ ضَرَبْتَ مَثَلاً–: ما فَعَلْتَ؟ قُلْتَ: الضَّرْب. وإِذا قيل لَك: بِمَنْ أَوْقَعْتَ الضَّرْب؟ قُلْتَ: بِزيْدٍ، فَقَيَّدْتَهُ بِالْباء. ولَوْ قيل: في أَيِّ زَمانٍ

أوْ في أيِّ مكان؟ لقُلْت: في يوْم كذا وفي مكان كذا. ولوْ قيل: لأيِّ غرض؟ لقيل: لكذا وكذا. فقدْ رأيْت كيْف تقيّدتْ هذِه الْمفاعيلُ بالْحُروف ما عدا الْمصْدر" (العكبريّ، ٢٠٠١: ١/٢٦١-٢٦٢).

(٨) "ذهب الْكوفيّون إلى أنّ الْمصْدر مُشْتقٌّ من الْفعْل وفرْعٌ عليْه، نحْو: "ضرب ضرْبا، وقام قياما، وذهب الْبصْريّون إلى أنّ الْفعْل مُشْتقٌّ من الْمصْدر وفرْعٌ عليْه"، ولكلٍّ حُجّتُه (الأنباريّ، د.ت: ١/٢٣٥). ولكنْ ممّا يبْدو غريبا أنْ تبْقى الْمسْألةُ-في ما أعْلم- إلى الْيوْم دون حسْم، رغْم تطوُّر الدّرْس اللُّغويّ، وكثْرة مدارسه، وتشعُّب مناهجه وتعدُّد وسائله وأدواته!

(٩) في الأصْل: (لأ فعل).

(١٠) قدْ يكونُ أنّ (الْمُلْخ) قصد بالأصْل هُنا الأصْل التّرْتيبيّ، وأنا أُجْري الْحديثَ على الأصْل النّظريّ وحسْب.

(١١) قال (الأستراباذيّ): "قدّم الْمفْعول الْمطْلق لأنّه الْمفْعولُ الْحقيقيُّ الّذي أوْجدهُ فاعلُ الْفعْل الْمذْكور وفعله" (الأستراباذيّ، ١٩٨٥: ١/١١٣).

(١٢) كذا قال، ولعلّ الأصْوب أنّ الْمنْصوبات خمْسة، وذلك بعدّ (سريعا) صفة (شُرْبا)، والْمفْعولات هي الأرْبعة، اللّهُمّ إلّا إذا نظرْنا إلى (شُرْبا سريعا) نظْرة مُركّبيّة باحْتساب (مُركّب الْمفْعول الْمُطْلق الْموْصوف) وحْدة لُغويّة واحدة.

(١٣) صنيعُ (الأنْطاكيّ) هذا يُذكّرنا بمقالة (ابْن هشام الأنْصاريّ) في ما نقلْتُ عنْه ماضيا حين رأى أنّ (السّموات) في (خلق الله السّموات) **"مفْعولة"**، كما أنّ الضّرْب في (ضربْتُ ضرْبا) **"مفْعول"**. لكنْ لا يُقالُ في (زيْدا) منْ قوْلنا: (ضربْتُ زيْدا) إنّهُ **"مفْعول"** (ابْن هشام، ١٩٨٥: ٨٦٧).

(١٤) أسْتحبّ كثيرا، منْ باب التّخْصيص، التّفْريق بيْن مُصْطلحي (الْمفاعيل) و(الْمفْعولات)، فأُمْحضُ الأوّل (الْمفاعيل) لأدلّ به على تعدُّد (الْمفْعول به) في الْجُمْلة الْواحدة (مفْعول به أوّل، مفْعول به ثان، ...)، وأمّا حينما نتكلّمُ على وُجود غيْر نوْع للْمفْعول في الْعربيّة-بشكْل عامّ-، كالْمفْعول الْمُطْلق والْمفْعول فيه والْمفْعول معهُ والْمفْعول لأجْله، فنكونُ بإزاء (الْمفْعولات).

(١٥) أتبنّى، مُنْذُ أمد، مُصْطلحي: (النّحْو الْعلْميّ) و(النّحْو الْعمليّ)، ناقلا إيّاهُما عنْ (عون، ١٩٦٩: ٤٥-٤٦).

(١٦) إذا كُنْتُ مُعْترضا على تسْمية (الْمفْعول فيه) و(الْمفْعول له) و(الْمفْعول معه) مفْعولات، فإنّ اعْتراضي على مُصْطلح (الْمفْعول الْمُطْلق) أعْلى وأشدّ، هُو أرْدأُ هذِه الْمُصْطلحات على الإطْلاق، لأنّهُ لا يشي بالدّوْر الّذي ينْهضُ بهِ في الْجُمْلة مُطْلقا، تغيبُ عنْ هذا الْمُصْطلح الْوظيفةُ الدّلاليّةُ الّتي يضْطلعُ بها هذا (الْمفْعول) في التّركيب غيْبة مُطْلقة. وسنُديرُ حديثا مُقْتضبا حوْل صُدور الْبصْريّين في تخيُّر هذا الْمُصْطلح منْ تأثُّرهمْ بمُصْطلحات علْم الْكلام الّذي نجدُ فيه التّقْييد والإطْلاق.

(١٧) لعلّ ممّا يعْضُدُ هذِه الدّعْوة الّتي أدْعو بها في هذا الْبحْث، منْ ضرورة الاقْتصار على مفْعول واحد حسْبُ في اللُّغة وهُو (الْمفْعولُ به)، أنّ الأُمّة-في ما يبْدو لي- سائرةٌ في طريق هُجْران مُصْطلح الْمفْعوليّة لتُمْحضهُ للْمفْعول الْوحيد في لُغتها: (الْمفْعول/الْمفْعول به). فالْملْحوظُ أنّ الْمُعلّمين والْمُتعلّمين والْكُتُب التّعْليميّة شرعوا يسْتبْدلون بمُصْطلح (الْمفْعول فيه) مُصْطلحي: (ظرْف الزّمان)، و(ظرْف الْمكان). وربّما ساعد على ترْك مُصْطلح (الْمفْعول فيه)، أنّهُ معهُ ليْس يسْتبينُ الْمكانُ من الزّمان.

(١٨) في الأصْل: (وأحمر)، والصّوابُ ما أثْبتُّ. وقدْ تكرّرَ هذا الْخطأُ من الْمُحقّق في الْكتاب مرارا. فقدْ أوْرد الْمُحقّقُ خطأ قوْل (ابْن السّرّاج) على النّحْو: "...أمّا الّذي هُو خِلْقة فنحْو: **أسْود وأحْمر وأعْور، وأشْهب**، وطال وما أشْبه ذلك" (ابْنُ السّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٦٩-١٧٠). والصّوابُ: "**اسْوَدّ، واحْمرّ، واعْورّ، واشْهابّ، وطالّ**". وفعل الْمُحقّقُ الشّيْء نفْسهُ ثالثة حينما أوْرد: "...، فمنْ ذلك: تحرك، وسكن، فتحرك غير متعد، وسكن غير متعد،

وأبيض وأسود كلاهما غير متعد..." (ابْنُ السَّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٧٠-١٧١). وغَيْرُ خافٍ أنّ الصّواب: "..وابْيَضّ واسْوَدّ...".

(١٩) في الأصل: (مُقَيّداً بقيْدِ **الإطْلاقِ**).

(٢٠) وإطْلاقُ سيبويْه مُصْطلح (الْمفْعول به) صراحةً على خبر (لات) الْمَنْصوب، دفع (السّيرافيّ) (ت٣٦٨هـ/٩٧٩م) إلى أنْ يتدخّل ويتأوّل. قال: "وقوْلُه: **تنْصبُ الْحين، لأنّهُ مفْعولٌ به**"، يعْني: **لأنّهُ شبيهُ مفْعولٍ به**، إذْ كان خبرُ لَيْس، إنّما ينْصبُ تشْبيها بالْمفْعول به" (السّيرافيّ، ١٩٨٥: ١/٣٢٥، سيبويْه، ١٩٩١: ١/٥٦، الْحاشيةُ (٢)).

(٢١) مُفْردُها (طيْلَسٌ) و(طيْلَسان): ضربٌ من الأكْسية (ابْن منْظور، ١٩٩٠: طلس).

(٢٢) ولمْ أجدْ للسّيرافيّ وقْفةً هُنا يشْرحُ فيها لِمَ أطْلقَ (سيبويْه) على الْمفْعول معهُ الْمفْعول به! ومنْ عجب أنّ (السّيرافيّ) لمْ يفْعلْ، مع أنّ (سيبويْه) قدْ حكم على الْمفْعول معهُ في مثْل: (ما صنعْتَ وأباكَ) و(لوْ تُركتِ النّاقةُ **وفصيلها** لرضعها)، بأنّه "**مفْعولٌ معهُ ومفْعولٌ به**" في الآن نفْسه. قال في الْعُنْوان: "هذا بابُ ما يظْهرُ فيه الْفعْلُ وينْتصبُ فيه الاسْمُ **لأنّهُ مفْعولٌ معهُ ومفْعولٌ به**، كما انْتصب (نفْسهُ) في قوْلك: (امْرأ ونفْسه). وذلك قوْلُك: (ما صنعْتَ **وأباكَ**؟)، و(لوْ تُركتِ النّاقةُ **وفصيلها** لرضعها)..." (سيبويْه، ١٩٩١: ١/٢٩٧).

(٢٣) ولْتُلْحظْ-رعاك اللهُ- أنّ سيبويْه ذكّر كلمة (الْحال) أوّلاً حينما قال: "حالٌ يقعُ فيه الأمْرُ"، وأنّثها تالياً في قوْله: "أي كلّمْتُه في **هذه الْحال**".

(٢٤) قدْ يكونُ إطْلاقُ سيبويْه (الْمفْعول به) على إرادة الْمفْعولاتِ بلِ الْمنْصوباتِ الأُخْرى، هُو الّذي حال دون فهْرسة (عبْد السّلام هارون) للْمفْعول به! فقدْ لحظْتُ أنّهُ لمْ يُفْردْ للْمفْعول به مادّةً خاصّةً في الفهْرس التّفْصيليّ لـ(مسائل النّحْو والصّرْف) الْمذْكور في الْجزْء الْخامس ضمْن الْفهارس التّحْليليّة للْكتاب (سيبويْه، ١٩٩١: ٥/٢٤٠-٣٩٤). وقدْ كان هذا مِنْهُ رغْم أنّهُ فهْرس للْمفْعولاتِ الأُخْرى: الْمفْعول لهُ، والْمفْعول الْمُطْلق، والْمفْعول معهُ (سيبويْه، ١٩٩١: ٥/٣٦٥-٣٦٦).

(٢٥) تجْدُرُ الإشارةُ إلى أنّ نفرا من السّلف قدْ عدّ صراحةَ (الْحال) أحد وجهيْن للْمفْعول فيه. قال (ابْنُ منْظور) (ت٧١١هـ/١٣١١م): "ومفْعول فيهِ وهُو على وجْهيْن: لُحدهما الْحال، والآخر في الظُّروف" (ابن منْظور، ١٩٩٠: فعل).

(٢٦) يوحي كلامٌ لابْن هشام الأنْصاريّ (ت٧٦١هـ/١٣٦٠م) بأنّ (ابْن مالك) (ت٦٧٢هـ/١٢٧٤م) هُو منْ قيّد الْمفْعول بالْعبارة: (به). قال: "**تقْييدُ الْمفْعولِ بقوْلنا "به" هي عبارةُ ابْن مالك**، فتخْرُجُ بقيّةُ الْمفاعيل، وكأنّ وجْه منْع زيادتها في الْمفْعول معهُ والْمفْعول لأجْله والْمفْعول فيه أنّهنّ في الْمعْنى بمنْزلة الْمجْرور بمع وباللاّم وبفي" (ابْنُ هشام، ١٩٨٥: ٤٢٦). ولمْ أفْهمْ مُراد ابْن هشام الدّقيق منْ قوْله: "**تقْييد الْمفْعولِ بقوْلنا "به" هي عبارةُ ابْن مالك**"، ذلك أنّنا نجدُ لدى كُلّ النُّحاة منْ قبْل (ابْن مالك) تقْييد الْمفْعول بـ(به). قال (ابْنُ السّرّاج) (ت٣١٦هـ/٩٢٩م)-مثلاً-: "والْمفْعولُ ينْقسمُ على خمْسة أقْسام: مفْعول مُطْلق، **ومفْعول به**، ومفْعول فيه، ومفْعول له، ومفْعول معه" (ابْنُ السّرّاج، ١٩٩٩: ١/١٥٩).

(٢٧) ذكر (الخولي)-مثلاً-، في دراسة إحْصائيّة، أنّ "الْمفْعول به لعامل مذْكور هُو أكْثرُ الْمنْصوبات الْمذْكورة شُيوعا" (الخولي، ١٩٩٨: ٩٠).

(٢٨) الصّحيحُ حسب منْطوق الرّواية أنْ يقول: (ظالع) لا (ضالع)، أيْ أنّ سعْدا-حسب الرّواية- لُخْطأ بإبْداله الظّاء ضادا.

(٢٩) هذه الرّوايةُ هي الرّوايةُ التّاريخيّةُ الْوحيدةُ الّتي سيقتْ في معْرض نشْأة الدّراسات النّحْويّة وكانتْ تُظْهرُ اللّاحن بوصْفه ناطقا بغيْر الْعربيّة. انْظرْ تعْليقا حوْل هذه الرّواية، وثلاث رواياتٍ أُخْرى منْ رواياتِ نشْأة الدّراسات

النّحْويّة، في: (عكاشة، ٢٠٠٣: ٤٦-٥١).

(٣٠) وبسبب منْ هذه اللاّم، السّابقة الْمصدر لتُفيد "التّعْليل" في بعْض السّياقات، أكادُ أجْزمُ بأنّ مُصْطلح (الْمفْعول لهُ) أقْدمُ منْ أخويْه: (الْمفْعول **لأجْله**) و(الْمفْعول **منْ أجْله**). خاصّة أنّ (سيبويْه) في كتابه، وهُو يُمثّلُ بداية "التّأْليف" النّحْويّ لا "التّفْكير" النّحْويّ، قدْ أوْرد حديثًا فيه تركيزٌ شديدٌ، وإلْحاحٌ على ظُهور هذه اللاّم، الأمْرُ الّذي يُسْتبْعدُ معهُ أنْ لا يكون لهذه اللاّم ظُهورٌ في الْمُصْطلح ساعة وضْعه. قال: "هذا بابُ ما ينْتصبُ منَ الْمصادر **لأنّهُ** عُذْرٌ **لوُقوع** الأمْر، فانْتصب **لأنّهُ** موقوعٌ **له**، **ولأنّهُ** تفْسيرٌ لما قبْلهُ **لم** كان؟ ... فهذا كُلّهُ ينْتصبُ **لأنّهُ** مفْعولٌ **له**، كأنّهُ قيل له: **لم** فعلْت كذا وكذا؟! فقال: **لكذا** وكذا. ولكنّهُ لمّا طرح **اللاّم** عمل فيه ما قبْلهُ" (سيبويْه، ١٩٩١: ١/٣٦٧-٣٦٩).

(٣١) أُفضّلُ توْصيف (مع) بحُسْبانها أداة، إذْ أنا لسْتُ على بيّنة منْ أمْرها: أهي اسْمٌ أمْ حرْف، و(النّحّاس) (ت٣٣٨هـ/٩٥٠م) يقولُ إنّها "حرْفٌ بالإجْماع"، و(ابنُ هشام) (ت٧٦١هـ/١٣٦٠م) يُعلّقُ على قوْل (النّحّاس) بالْقوْل: إنّهُ مرْدود (ابن هشام، ١٩٨٥: ٤٣٩). وإنْ أُطْلقْتُ عليْها "حرْفًا" في الْبحْث، فهُو منْ باب التّغْليب لا يكونُ إلّا في سياق حديثي عنِ الْمفْعولات عُموماً لأنّ ما يلْحقُ أكْثرها في الْمُصْطلح إنّما هُو "حرْف": (الْمفْعول **فيه**، **لهُ**، **به**، **معه**).

(٣٢) صحيحٌ أنّ (الْباء) قدْ تُذْكرُ قبْل (الْمفْعول به) للتّعْدية، كما في قوْل مولانا-سُبْحانه-: ﴿ذهب اللهُ بنورهمْ﴾ (الْبقرة٢: ١٧)، وقدْ "تُزادُ" قبْلهُ نحو: ﴿ولا تُلْقوا **بأيْديكُمْ** إلى التّهْلُكة﴾ (الْبقرة٢: ١٩٥)، ﴿وهُزّي إليْك **بجذْع** النّخْلة﴾ (مريم١٩: ٢٥)، ﴿فليمْدُدْ **بسبب** إلى السّماء﴾ (الْحجّ٢٢: ١٥)، ﴿ومنْ يُردْ فيه **بإلْحاد**﴾ (الحجّ٢٢: ٢٥) (ابْن هشام، ١٩٨٥: ١٤٧)، لكنّنا واجدون أدواتٍ أُخْرى غيْر (الْباء) قدْ تظْهرُ قبْل (الْمفْعول به)، كاللاّم الّتي قدْ "تُزادُ" إذا تقدّم (الْمفْعولُ به) على الْعامل، كما في: ﴿إنْ كُنْتُمْ **للرُّؤْيا** تعْبُرون﴾ (يوسُف١٢: ٤٣) (ابْن عُصْفور، ١٩٨٦: ١٢٧)، وكـ(منْ) في: ﴿ما ترى في خلْق الرّحْمن **منْ** تفاوُتٍ﴾ (الْمُلْك٦٧: ٣)، ﴿فارْجع الْبصر هلْ ترى **منْ** فُطور﴾ (الْمُلْك٦٧: ٣).

(٣٣) منَ الضّروريّ التّفْريقُ بيْن "أوّليّتيْن" للنّحْو الْعربيّ: أوّليّة "التّفْكير" النّحْويّ، وأوّليّة "التّأْليف" النّحْويّ. فإذا كان كتابُ سيبويْه يُمثّلُ أوّليّة "التّأْليف" النّحْويّ، فرواياتُ نشْأة الدّراسات النّحْويّة تتحدّثُ عنْ جُهود تُمثّلُ أوّليّة "التّفْكير" النّحْويّ (عكاشة، ٢٠٠٣: ٦٢).

(٣٤) وإنْ كُنّا لا نعْدمُ توْظيفهُمْ (الْوُقوع) للدّلالة على الْوظائف النّحْويّة الْمُسمّاة بالْمنْصوبات. فقدْ استعْمل (سيبويْه) (**الْوُقوع**) للدّلالة على (الْمفْعول له) حين أطْلق عليْه: "**الْموقوع له**" في قوْله: "هذا بابُ ما ينْتصبُ منَ الْمصادر **لأنّهُ** عُذْرٌ **لوُقوع** الأمْر، فانْتصب **لأنّهُ موقوعٌ له**، **ولأنّهُ** تفْسيرٌ لما قبْلهُ **لم** كان؟" (سيبويْه،١٩٩١: ١/٣٦٧). ونجدُ شيْئًا قريبا لدى (الأسْتراباذيّ) حين قال: "ولا فعْل إلّا وهُو واقعٌ على حالةٍ من **الْموقع والْموقع عليْه**" (الأستراباذيّ، ١٩٨٥: ١/١١٣).

(٣٥) يبْدو أنّ بعْض النُّحاة استحبّ لُعْبة الأحْرُف الظّاهرة قبْل (الْمفْعولات)، فوسّع الأمْر أكْثر، فقال إنّ هُناك (مفْعولاً **منْهُ**). فقدْ نُسب لأبي سعيد السّيرافيّ (ت٣٦٨هـ/٩٧٩م) أنّهُ أعْرب (قوْمهُ) "مفْعولاً منْهُ" في قوْل الْحقّ-تبارك-: ﴿واخْتار موسى قوْمهُ سبْعين رجُلاً﴾ (الأعْراف٧: ١٥٥). قال (السّيوطيّ) (ت٩١١هـ/١٥٠٥م): "قال ابنُ إياز: نظر أبو سعيد السّيرافيّ إلى قوْله-تعالى-:﴿واخْتار موسى قوْمهُ سبْعين رجُلاً﴾ أيْ: منْ قوْمه، فزاد في الْمفاعيل الْخمْسة مفْعولاً آخر سمّاهُ: الْمفْعول منْه" (السُّيوطيّ، ١٩٨٥: ٥/١٥-١٦). وقدْ نفى (الْملّخ، ٢٠٠٧: ٢٢١-٢٥١) وُجود (الْمفْعول منْهُ) في الْعربيّة. ومنَ اللاّفت أنّ (ابْن منْظور) (ت٧١١هـ/١٣١١م) قدْ ذكر في مادّة (فعل) أنّ هُناك (**مفْعولاً عليْه**): "كقوْلك: علوْتُ **السّطْح**، ورقيتُ **الدّرجة**" (ابن منظور، ١٩٩٠: فعل)، غيْر أنّ ما

يُستَغرَبُ لهُ أنّ (ابْن منظور) ذكر وُجود (**مفعول عليْه**) في الْعربيّة، لكنّهُ أغفل ذكْر (**الْمفْعول معه**)، مع أنّهُ كان ناقلاً عن "النّحويّين" بصريح عبارته: "قال النّحويّون: الْمفْعولاتُ على وُجوهٍ في باب النّحْو (كذا)..." (ابن منظور، ١٩٩٠: فعل).

(٣٦) أُشيرُ إلى أنّ بعْض النُّحاة يذْهبُ إلى أنّ الْمفْعول الْمُطْلق على نوْعيْن: "مُبْهمٌ، وهُو الْمُؤكّدُ، و"مُخْتصٌّ"، وهُو على قسْميْن أيْضاً: معْنوي، ونوْعيٌ. وقدْ صرّح بعْضُهُمْ بأنّ "النّوْعيّ" إنْ كان مُضافاً، **كان منْ باب النّيابة على التّحْقيق** (الْخضريّ، د.ت: ١/١٨٧).

(٣٧) من الْمُفيد الإشارةُ إلى أنّ (الْعزّ بْن عبْد السّلام) (ت٦٦٠هـ/١٢٦٢م) قدْ أوْرد عدّة تقْديراتٍ مُتفاوتة الْبنْية، في سياق حديثه عنْ نزْع الْمُضاف وإقامة الْمُضاف إليْه مقامهُ في قوْله -تعالى-: ﴿فما أوْجفْتُمْ عليْه منْ خيْلٍ ولا ركاب﴾ (الْحشْر٥٩: ٦)، ورأى أنّ أحْسن تقْدير من التّقْديرات الْمسوقة **هُو التّقْديرُ الأخْصر**. قال: إنّ التّقْدير في الآية الّتِ على إيقاع: "فما أوْجفْتُمْ على **أخْذه** أوْ على **حيازته**، أوْ على **اغْتنامه** أوْ على **تحْصيله**، فيُقدّرُ منْ هذه الْمحْذوفات أخفّها وأحْسنُها وأفْصحُها وأشدّها مُوافقة للْغرض في هذه الآية، **فتقْديرُ (أخْذه) هاهُنا أحْسنُ منْ تقْدير (اغْتنامه) لأنّهُ أخْصر**، ومنْ تقْدير (حيازته) لثقل التّأنيث الّذي في (حيازته)" (ابْنُ عبْد السّلام الشّافعيّ، د.ت: ٤).

الْمصادرُ والْمراجعُ باللُّغة الْعربيّة

- الْقُرْآنُ الْكريم.
- الأستراباذيّ، رضيّ الدّين محمّد بن الْحسن (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، **شرْحُ الْكافية في النّحْو لابْن الْحاجب** (ت٦٤٦هـ/١٢٤٩م)، دارُ الْكُتُب الْعلْميّة، بيْروت-لُبْنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الأنْباريّ، كمالُ الدّين أبو الْبركات عبْد الرّحْمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ/١١٨١م)، **الإنْصاف في مسائل الْخلاف بيْن النّحْويّين الْبصْريّين والْكوفيّين**، ومعهُ كتابُ الانْتصاف من الإنْصاف لمحمّد مُحْيي الدّين عبْد الْحميد، دارُ الْفكْر، د.ت.
- الأنْطاكيّ، محمّد، **الْمُحيطُ في أصْوات الْعربيّة ونحْوها وصرْفها**، ط٣، دارُ الشّرْق الْعربيّ، بيْروت، د. ت. -
- الْبغْداديّ، عبْدُ الْقادر بْنُ عُمر (ت١٠٩٣هـ/١٦٨٢م)، **خزانةُ الأدب ولبّ لُباب لسان الْعرب**، تحْقيقُ وشرْحُ: عبْد السّلام محمّد هارون، ط٤، مكْتبةُ الْخانجي، الْقاهرة، ١٤١٨ه-١٩٩٧م.
- الْجعْديّ، النّابغةُ (ت نحو٥٠هـ/٦٧٠م)، أبو لَيْلى عبْدُ الله بْنُ قيْس بْن جعْدة بْن كعْب بْن ربيعة، **ديوانُ النّابغة الْجعْديّ**، جمعهُ وحقّقهُ وشرحهُ: واضح الصّمد، ط١، دار صادر، بيْروت، ١٩٩٨.
- الْجوّاريّ، أحْمد عبْد السّتّار، **نحْو التّيْسير: دراسةٌ ونقْدٌ منْهجيّ**، مطْبعةُ الْمجْمع الْعلْميّ الْعراقيّ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- حسن، عبّاس، النّحْو الْوافي مع ربْطه بالأساليب الرّفيعة والْحياة اللُّغويّة الْمتجدّدة، ط٥، دار الْمعارف، الْقاهرة، د. ت.
- حميدة، مُصْطفى، **نظامُ الارْتباط والرّبْط في تركيب الْجُمْلة الْعربيّة**، ط١، مكْتبة لُبْنان ناشرون/بيْروت-لُبْنان، الشّركة الْمصْريّة الْعالميّة للنّشْر-لونجمان/مصْر، ١٩٩٧.
- ابْن الْخشّاب، أبو مُحمّد عبْد الله بن أحمد (ت٥٦٧هـ/١١٧٢م)، **الْمُرْتجل في شرْح الْجُمل**، تحْقيق ودراسة: علي حيْدر، دمشْق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- الْخُضَريّ، مُحمّد (ت١٢٨٧هـ/١٨٧٠م)، **حاشيةُ الْخُضَريّ على ابْن عقيل**، دار إحْياء الْكُتُب الْعربيّة-عيسى الْبابي الْحلبي وشُركاه، د.ت.

- الخولي، محمّد علي، **دراساتٌ لُغويّة**، دارُ الْفلاح للنّشْر والتّوْزيع، صويلح-الأُرْدُن، ١٩٩٨.

- السّاريسي، مِيساء عُمر، **الْمَنْصوباتُ الْمُتَشابِهة: دراسةٌ تطْبيقيّةٌ في الْقُرْآن الْكريم**، دارُ الْمأمون للنّشْر والتّوْزيع، عمّان-الْمملكةُ الأُرْدُنيّةُ الْهاشميّة، ٢٠١١م.

- السّامرّائيّ، فاضل صالح، **معاني النّحْو**، ط٢، دارُ الْفكْر للطّباعة والنّشْر والتّوْزيع، عمّان-الأُرْدُن، ٢٠٠٣-١٤٢٣.

- ابْن السّرّاج، أبو بكْر مُحمّد بن سهْل (ت٣١٦هـ/٩٢٩م)، **الأُصول في النّحْو**، تحْقيق: عبْد الْحُسيْن الْفتلي، ط٤، مُؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشْر والتّوْزيع، بيْروت-لُبْنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- سيبويْه، أبو بِشْر عمْرو بْنُ عُثْمان بْنُ قنبر (ت١٨٠هـ/٧٩٦م)، **الْكتاب**، تحْقيقُ وشرْحُ: عبْد السّلام محمّد هارون، ط١، دارُ الْجيل، بيْروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

- السّيرافيّ، أبو سعيدٍ الْحسنُ بْنُ عبْد الله (ت٣٦٨هـ/٩٧٩م)، **أخْبارُ النّحْويّين الْبصْريّين ومراتبُهُمْ وأخْذُ بعْضهمْ عنْ بعْض**، تحْقيق: محمّد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعْتصام، الْقاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- السّيرافيّ، أبو سعيدٍ الْحسنُ بْنُ عبْد الله (ت٣٦٨هـ/٩٧٩م)، **شرْحُ كتاب سيبويْه**، تحْقيقُ: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، ط١، دارُ الْكُتُب الْعلْميّة، بيْروت-لُبْنان، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ.

- السُّيوطيّ، جلالُ الدّين عبْد الرّحْمن بن أبي بكْر (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **الأشْباهُ والنّظائرُ في النّحْو**، تحْقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، مُؤسّسةُ الرّسالة، بيْروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

- السُّيُوطيّ، جلالُ الدّين عبْد الرّحْمن بن أبي بكْر (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **همْع الْهوامع في شرْح جمْع الْجوامع**، تحْقيقُ: أحْمد شمْس الدّين، ط١، منْشورات: محمّد علي بيْضون، دار الْكُتُب الْعلْميّة، بيْروت-لُبْنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- الشّاطبيّ، أبو إسْحاق إبْراهيمُ بْنُ موسى (ت٧٩٠هـ/١٣٨٨م)، **الْمقاصدُ الشّافية في شرْح الْخُلاصة الْكافية**، تحْقيق مجْموعةٍ من الْباحثين، ط١، مرْكز إحْياء التُّراث الإسْلاميّ، معْهدُ الْبُحوث الْعلْميّة، جامعةُ أمّ الْقُرى، مكّة الْمُكرّمة، الْمملكةُ الْعربيّة السّعوديّة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

- الصّبّان، أبو العرفان محمّد بن عليّ (ت١٢٠٦هـ/١٧٩٢م)، **حاشيةُ الصّبّان على شرْح الأشْمونيّ على ألْفيّة ابْن مالك ومعهُ شرْحُ الشّواهد للْعيْنيّ**، دار إحياء الكُتُب العربيّة - فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

- ابْنُ عبْد السّلام الشّافعيّ، عزّ الدّين عبْدُ الْعزيز (ت٦٦٠هـ/١٢٦٢م)، **الإشارةُ إلى الإيجاز في بعْض أنْواع الْمجاز**، دارُ الْحديث، الْقاهرة، د.ت.

- عبْد اللّطيف، محمّد حماسة، **بناءُ الْجُمْلة الْعربيّة**، ط١، دارُ الشّروق، الْقاهرة/بيْروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- ابْن عُصْفور، عليُّ بْنُ مُؤْمن (ت٦٦٩هـ/١٢٧٠م)، **شرْحُ جمل الزّجّاجيّ (الشّرْحُ الْكبير)**، تحْقيق: صاحب أبو جناح، وزارةُ الأوْقاف والشّؤون الدّينيّة-إحْياء التُّراث الإسْلاميّ، الْجُمْهوريّة الْعراقيّة، الْمُقدّمة بقلم شوْقي ضيْف مُؤرّخة في تمّوز ١٩٧١.

- ابْنُ عُصْفور، عليُّ بْنُ مُؤْمن (ت٦٦٩هـ/١٢٧٠م)، **الْمُقرّب**، تحْقيق: أحْمد عبْد السّتّار الْجوّاريّ وعبْد الله الجبوريّ، مطْبعةُ الْعاني، بغْداد، ١٩٨٦.

- ابن عقيل، بهاء الدّين عبْدُ الله (ت٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، **شرْحُ ابْن عقيل على ألْفيّة ابْن مالك**، بيْروت: دارُ الْفكْر للطّباعة والنّشْر والتّوْزيع، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- عكاشة، عُمر يوسُف: **النّحو الغائب: دعوةٌ إلى توصيفٍ جديدٍ لنحو اللُّغة العربيّة في مُقْتضى تعْليمها لغيْر النّاطقين بها**، ط١، بيْروت: الْمُؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشْر، ٢٠٠٣.
- الْعُكْبريّ، أبو الْبقاء عبْدُ الله بْنُ الْحُسيْن (ت٦١٦هـ/١٢١٩م)، **اللباب في علل الْبناء والإعْراب**، تحْقيق: غازي مُخْتار طليمات، ط١، دارُ الْفكْر الْمُعاصر: بيْروت-لُبْنان، دارُ الْفكْر: دمشْق-سورية، مطْبوعات مركز جُمعة الْماجد للثّقافة والتُّراث بدُبيّ، ١٩٩٥، إعادة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١.
- عون، حسن، **دراساتٌ في اللُّغة والنّحْو الْعربيّ**، مَعْهدُ الْبُحوث والدّراسات الْعربيّة، جامعةُ الدُّول الْعربيّة، ١٩٦٩.
- فتيح، محمّد، **في الْفكْر اللُّغويّ**، ط١، دارُ الْفكْر الْعربيّ، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- الْمُبرّد، أبو الْعبّاس مُحمّدُ بْنُ يزيد (ت٢٨٥هـ/٨٩٩م)، **الْمُقْتضب**، تحْقيقُ: حسن حمد، مُراجعة: إميل يعْقوب، ط١، منْشورات محمّد علي بيضون، دار الْكُتُب الْعلْميّة، بيْروت-لُبْنان، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الْمخْزوميّ، مهْدي، **مدْرسةُ الْكوفة ومنْهجُها في دراسة اللُّغة والنّحْو**، الْمجمع الثّقافيّ، أبو ظبي، الإماراتُ الْعربيّةُ الْمُتّحدة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢.
- الْملْخ، حسن خميس، **رُؤى لسانيّة في نظريّة النّحْو الْعربيّ**، ط١، دار الشُّروق للنّشْر والتّوْزيع، عمّان - الأُرْدُنّ، ٢٠٠٧.
- ابْن منْظور، أبو الْفضْل جمال الدّين محمّد مكرم (ت٧١١هـ/١٣١١م)، **لسان الْعرب**، ط١، دار صادر، بيْروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ابْنُ هشام الأنْصاريّ، أبو مُحمّد عبْدُ الله جمال الدّين بن يوسُف بن أحمد بن عبد الله (ت٧٦١هـ/١٣٦٠م)، **شرْحُ شُذور الذّهب في معْرفة كلام الْعرب**، ومعهُ كتاب: "مُنْتهى الأرب بتحْقيق شرْح شُذور الذّهب" لمُحمّد مُحْيي الدّين عبْد الْحميد، دارُ الْفكْر للطّباعة والنّشْر والتّوْزيع، لُبْنان-بيْروت، د.ت.
- ابْنُ هشام الأنْصاريّ، أبو مُحمّد عبْدُ الله جمال الدّين بن يوسُف بن أحمد بن عبد الله (ت٧٦١هـ/١٣٦٠م)، **مُغْني اللّبيب عنْ كُتُب الأعاريب**، حقّقهُ وعلّق عليْه: مازن الْمُبارك ومحمّد علي حمد الله، راجعهُ: سعيد الأفْغانيّ، ط٦، دار الفكْر، بيْروت، ١٩٨٥م.
- الوليديّ، منْصور صالح محمّد عليّ، **الْخلافُ النّحْويُّ في الْمنْصوبات**، ط١، عالمُ الْكُتُب الْحديث-إرْبد/الأُرْدُنّ، جدارا للْكتاب الْعالميّ-عمّان/الأُرْدُنّ، ٢٠٠٦.
- ابْنُ يعيش، مُوفّق الدّين النّحْويّ (ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، **شرْحُ الْمُفصّل**، عالمُ الْكُتُب، بيْروت، د.ت.

الْمراجع باللُّغة الإنْجليزيّة:

- M. EZZAT. **ENGLISH FOR ARABS**. "AL ALAMEYA" PRESS. Cairo/ Egypt. 1984.